بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة أم درمان الإسلامية

كليـة الدراسات العليا

كلية اللغة العربية

قسم الدراسات النحوية واللغوية

الشواهد النحوية في الخصائص لابن جني

دراســـــــة نحويـــة وصفيـــة تطبيقية

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في تخصص النحو

إعداد الطالبة: **منـــال محمـد مصطفـــى أحمـد**

إشراف البروفيسور: **محمد غالب عبد الرحمن وراق**

العام الدراسي ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م

بسم الله الرحمن الرحيم

قـــال تعـــالى:

﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾

صدق الله العظيم

[سورة يوسف: الآية ٧٦]

الإهداء

أهدي جهدي هذا إلى ذوي الفضل عليّ وهم كُثُر

أُولاهم إليّ: من منحوني جهدهم

أمي وأبي ... العزيزين

أطال الله في عمريهما

كذلك أُهديه إلى زوجي العزيز وابني حفظهما الله

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء

إلى زميلاتي اللاتي سلكن معي سبيل العلم والمعرفة

الباحثة

شكر وعرفان

أتقدم بالشكر أولاً حمداً لله تعالى على نِعمائه وأخص بالشكر أستاذي الجليل البروفيسور/ محمد غالب عبد الرحمن وراق الذي أعانني على إتمام هذا البحث بتوجيهاته القيّمة نفعنا الله به وبعلمه أطال الله في عمره.

وأتقدم بالشكر إلى كلية اللغة العربية عامة ثم قسم الدراسات النحوية واللغوية خاصة الذي منحني هذه الفرصة بجامعة أم درمان الإسلامية.

والشكر أجزله إلى أسرة مكتبة أم درمان الإسلامية وأسرة مكتبة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية.

والشكر لكل من أسهم معي في إتمام هذا البحث ومدّني بمعلومة.

الباحثة

المقدمة:

الحمد لله حمداً كثيراً يوافي نعمه ويكافئ مزيدها، ونستعينه ونستهديه، ونصلي ونسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وبعد.

إن اللغة العربية هي من أشرف العلوم التي يعمل المرء للتزود بها والبحث فيها.

فهي عنوان شخصية الأمم، ومجدها، وركيزة من ركائز بقائها ولا تقبل أمة أن تفرط في لغتها، لأن التفريط في اللغة إضاعة للماضي، وتحظى اللغة العربية بمنزلة سامية بين اللغات فهي لغة القرآن الكريم، والمعجزة الخالدة للنبي العظيم، ودستور العربية الأسمى، وآياتها العظمى.

وللغة العربية فروع كثيرة منها الصرف، واللغة، والبلاغة، والأدب، والنقد والنحو وهذا الأخير هو موضوع بحثي لأن النحو من أعظم العلوم شرفاً وأسمى قدراً به تستخلص الأحكام الشرعية.

تناولت في دراستي كتاب الخصائص من جانب الشواهد النحوية التي اعتمد عليها النحاة العرب في تقعيد قواعدهم النحوية بجوانبها الثلاثة الشواهد القرآنية والحديث النبوي الشريف والشعر العربي.

وكانت الأسباب التي دعتني لاختيار هذه الدراسة تكمن في الآتي:

- غزارة المادة العلمية بمختلف أنواعها في الكتاب.
- معرفة مدى اهتمام علماء اللغة المتقدمين بالاستشهاد وموقفهم منه.

أما الهدف من هذه الدراسة فيكمُن في الآتي:

- إبراز الشواهد النحوية في الخصائص وتحليلها ومعرفة كيفية ابن جنّي للاستدلال بها وبيان موقفه النحوي والوقوف على آرائه.
- تحديد الشاهد النحوي (شعري أو قرآني أو حديث نبوي) بطريقة ميسرة تفيد القراء والباحثين.

- ترتيب الشواهد النحوية في فصول ومباحث حسب ترتيب الأبواب النحوية.

أما المنهج الذي اتبعته في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي.

الدراسات السابقة:

لما كانت شخصية ابن جنّي متعددة الجوانب في الدرس اللغوي والنحوي والصوتي، فإن أبحاثاً كثيرة دارت حول هذه الجوانب ولكنني لم أعثر فيها على دراسة تناولت شواهده النحوية في كتابه الموسوم بالخصائص، لذا فقد وقع اختياري على هذه الشواهد لتكون موضوعاً لدراستي للماجستير.

وقد واجهتني عدة صعوبات في دراستي هذه:

- كثرة الشواهد وتفرّقها في الكتاب.
- مزج أبواب الكتاب مع بعضها من نحو، وصرف، ولغة وبلاغة وقراءات وغيرها مما أدى إلى صعوبة تحديد الشاهد المطلوب.
- تنوع ثقافة ابن جنّي اللغوية وعمقها.

خطة البحث:

تشتمل على أربعة فصول تتبعها مقدمة وتتلوها خاتمة.

الفصل الأول: حياة ابن جِنِّي وكتابه الخصائص.

- المبحث الأول: حياة ابن جِنِّي
- المبحث الثاني: كتاب ابن جِنِّي

الفصل الثاني: الشواهد النحوية من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف في الخصائص:

- المبحث الأول: الشواهد القرآنية في الأسماء
- المبحث الثاني: الشواهد القرآنية في الأفعال
- المبحث الثالث: الشواهد القرآنية في الحروف
- المبحث الرابع: شواهد نحوية عامة في الحديث

الفصل الثالث: الشواهد النحوية الشعرية في الخصائص

- المبحث الأول: الشواهد الشعرية في الأسماء
- المبحث الثاني: الشواهد الشعرية في الأفعال
- المبحث الثالث: الشواهد الشعرية في الحروف

الفصل الرابع: موقف ابن جنّي من أصول النحو ومذهبه النحوي وبعض اختياراته:

- المبحث الأول: موقف ابن جِنّي من أصول النحو (السماع– القياس– الإجماع– العلّة).
- المبحث الثاني: مذهب النحوي
- المبحث الثالث: بعض اختياراته التي انفرد بها
- ثم الخاتمة وتشتمل على النتائج والتوصيات ثم الفهارس

التمهيد

الاستشهاد في العربية

الاستشهاد في العربية

معنى الشاهد:

كلمة الشاهد لها معنيين:

الشاهد ويجمع على شواهد والمعنى الدليل وهو المراد.

والشاهد يجمع على شهود وإشهاد وشهداء والمعنى من يؤدي الشهادة أمام القاضي ونحوه وفي لسان العرب ورد في مادة "شهد فلان على فلان بحق" فهو شاهد وشهيد واستشهد فلان فهو شهيد، والمشاهدة المعاينة وقوم شهود أي حضور(١).

الاستشهاد في اللغة:

هو إتيان المتكلم أو الكاتب بشاهد أي بدليل يعزز رأيه ويدعمه وهذا هو المعنى ويتضمن كلام المتكلم بشواهد ويستمدها من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والشعرية(٢).

إن جهود الأقدمين في الاستشهاد والاحتجاج، قد مرّت بمراحل ثلاث طويلة الأمد، بدأت بالناحية العملية للاستشهاد في كتب مسائل النحو منذ بدء التأليف فيه واستغرقت هذه المرحلة ما يكاد يغطي عصر الاستشهاد كله، ثم بدأ العلماء بالتأليف في الشواهد لا في (الاستشهاد) بوصفه فكرة ثم استمرت هذه المرحلة إلى عصر السيوطي الذي ألّف في أصول النحو كتابه (الاقتراح) وتناول فيه قضية الاستشهاد والاحتجاج بطريقة مباشرة يعتبر أول من لمّ شتات أفكار السابقين وقدمها في موضوع واحد عن (الاستشهاد وكيفيته ومصادره).

ثم تابعه البغدادي الذي ألّف كتابه (خزانة الأدب) تصدر فيه بمقدمة تحدث فيها عن (الاستشهاد ومصادره)(١).

---

(١) لسان العرب، للإمام العلامة أبي الفضل جمال الدين بن محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، ج٣، ص٢٣٩- ٢٤٠.

(٢) معجم الاستشهادات، للدكتور علي القاسم، مكتبة لبنان، ط١، ٢٠٠٢م، ص١٩.

ومن خلال المراحل الثلاث يتبين الآتي:

- القيام بالاستشهاد عملياً في دراسة النحو.
- التأليف في الشواهد قصداً بعد عصر الاستشهاد.
- تجميع الفكرة وتحليلها المباشر في وقت متأخر.

ومن هنا ينبغي ألاّ يفهم أن هناك فصلاً زمنياً بين هذه المراحل الثلاث وقد تتداخل تلك المراحل أي أن بعض العلماء قد تحدث عن الشواهد قبل بداية التأليف، لكن مؤلفات (الشواهد) المستقلة تكون مرحلة متميزة وكذلك الأمر بالنسبة لفكرة الاستشهاد.

ومع بداية القرن الثاني تغير المجتمع بالاختلاط والمعاملة والتزاوج والحكم، وشملت الدولة العربية واللسان العربي أصنافاً من الناس ما بين فرس، وروم وحبش وترتب على ذلك ما يقرره ابن الأثير بقوله: "فما انقضى زمان التابعين –على إحسانهم– إلاّ واللسان العربي قد استحال أعجمياً أو كاد فلا ترى المستقلّ به والمحافظ عليه إلاّ الآحاد، هذا والعصرُ ذلك العصرُ القديم، والعهدُ ذلك العهد الكريم[٢].

وقد ترتب على ذلك أمور مهمة وهي[٣]:

١–أن نظرة النحاة أنفسهم إلى دراستهم لم تحط بكل شيء ولم تمنح قوانينها من السلطة والنفوذ ما تحكم به على اللغة بالصحة أو الخطأ بل اقتصرت جهدها على ما يطلق عليه (ملاحظات).

٢– في الفترة نفسها نشطت حركة الرواية العلمية كما نشطت بجوارها حركة الدراسة اللغوية.

٣– نظراً لأن البداوة أصبحت مقياساً للثقة لجأ بعض النحاة إلى التعقد والإغراب باللغة تشبهاً بالبادية.

---

(١) الرواية والاستشهاد باللغة "دراسة لقضايا الرواية والاستشهاد في ضوء علم اللغة الحديث"، الدكتور محمد عيد، الناشر عالم الكتب، ١٩٧٦م، ص١٠٥، ١٠٦.

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر، للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري بن الأثير، ٥٤٤– ٦٠٦هـ، تحقيق طاهر أحمد الزاوي محمود محمد ١/٥.

(٣) الرواية والاستشهاد، ٢/١٠٦.

٤- وفي القرن الثاني وما تلاه اهتم العلماء باللغة الموثقة رواية ودراية فاستخدموها في الاحتجاج والاستشهاد لكن في نفس الوقت اهتموا بما يقابل ذلك في اللغة المعيبة في نظرهم فتتبعوا اللحن في الحضر بين الفقهاء واللغويين والكُتّاب والشعراء ورووا من ذلك شيئاً كثيراً والذي يظهر لنا أن تلك الفترة التي شملت القرن الثاني الهجري حتى القرن الرابع وجهت فيها عناية العلماء بصفة خاصة إلى اللغة الموثقة رواية واستشهاداً.

موقف النحاة من مصادر الاستشهاد:

الذي يتصور أن دارسي اللغة كان ينبغي لهم أن يستمدوا مادة دراستهم من مصادر أربعة وهي القرآن الكريم، والحديث وما وثقه العلماء من النثر العادي أو الفني. وما رووه من الشعر لكنهم فرّقوا بين الأمور الأربعة، حيث اعتمدوا على بعض المصادر دون الأخرى والمصادر هي كما يلي[١]:

أولاً: القرآن الكريم:

من المهم التعرض أولاً لنقطتين ضرورتين:

أ. اختلاف القراءات وعلاقته باللغة.

ب. المقصود بالقراءة الصحيحة وتوثيق النص القرآني.

والنقطة الأولى شائعة من أن اختلاف القراءات وتنوع الأداء فيها إنما كان ذلك للتيسير على الناس في قراءة القرآن وذلك لاختلاف لغات الناس وألسنتهم.

وبجانب ذلك أمر آخر مهم هو أن الاختلاف قد سمعه الصحابة عن الرسول صلى الله عليه وسلم أو كما يقول ابن خلدون في مقدمته: "أن الصحابة رووه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على طرق مختلفة في بعض ألفاظه وكيفيات الحروف من أدائها"[٢].

---

(١) الرواية والاستشهاد باللغة، ص ١١٨.

(٢) مقدمة ابن خلدون، تأليف العلامة عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، تحقيق د. علي عبد الواحد وافي ١٠٢٨/٣، ط٣، مزيدة ومنقحة

إذا اختلفت قراءات القرآن ولا شك، هذه الاختلافات سمعت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأدّاها القراء. وهذه الاختلافات هي القراءات العشر أو السبع أو غيرها حيث يقول ابن الجزري: "كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردّها ولا يحلّ إنكارها بل هي الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن[١].

والذي يدل على ما ذكره ابن الجزري على أن الأساس في تحديد صحة القراءة أو ضعفها، أو شذوذها، أو بطلانها هي الصفات التي وردت عليها من جهة الأمور الثلاثة والتي هي:

١- موافقة العربية ولو بوجه ويقصد به وجهاً من وجوه النحو.

٢- موافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً ويقصد به الرسم العثماني.

٣- صحة السند ويعنى به أن يروى تلك القراءة العدل الضابط عن مثله كذا حتى تنتهي وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين له.

ويبدو من كل ما تقدم أن القراءة سواء وصفت بالقوة أو الضعف أو الاطراد أو الشذوذ أو التواتر أو الآحاد كل ذلك لا تخرج عن دائرة الصحة. أما موقف علماء اللغة من اتجاه هذا النص الموثق من حيث الاستشهاد به في الدراسة نجد أن المسألة تبدو في غاية الوضوح أولاً ينص علماء اللغة صراحة على أن القرآن سيد الحجج وأن قراءته سواء كانت متواترة أم شاذة مما لا يصح ردّه ولا الجدال فيه. وإن كانت القراءة التي وردت مخالفة للقياس، وفيما يلي هذه بعض مواقف النحاة في استخدامهم القرآن في دراسة النحو.

إذ يقول السيوطي "ت ٩١١": "كل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء أكان متواتراً أم شاذاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج

---

(١) النشر في القراءات العشر، تأليف الحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري، (ت ٨٣٣)، حققه علي محمد الضباع ٩/١.

بالقراءات الشاذة إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يحتج بها في ذلك الوارد بعينه، ولا يقاس عليه نحو استحوذ"[١].

ويقول البغدادي ت (١٠٩٣): "قائل ذلك –يقصد النثر– إما ربنا تبارك وتعالى فكلامه عزا اسمه أفصح كلام وأبلغه ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه"[٢].

إن كتب النحو التي فيها الممارسة العملية للشواهد تشير بوضوح إلا أن دارسي اللغة قد صرفوا أنفسهم قصداً عن استقراء النص القرآني لاستخلاص قواعدهم منه، وكتاب سيبويه أدلّ دليل فهو يمثل أول حلقة موجودة بين أيدينا من مجهودات النحو في الوقت نفسه يمثل قمة الدراسة التي سبقته وقد صنع من أتوا بعد سيبويه مثله ومن أهم كتب النحو في القرن الثالث كتاب (المقتضب) فإنه تبدو فيه هذه الظاهرة نفسها على الرغم من ضخامته وسعته وأيضاً توجد هذه الظاهرة في دراسات القرن الرابع الهجري ومن أبرز علمائه أبو علي الفارسي وابن جِنّي في كتابه (الخصائص) بالرغم من سعته الشاملة لكل علوم العربية.

واعتقد أن الانصراف عن النص القرآني قد شمل معظم النحاة تقريباً فيما عدا ابن هشام الذي وجه الكثير من عنايته إليه كما يبدو ذلك في كتابه (شذور الذهب).

وقد استنكر ما صنعه النحاة في موقفهم من الاستشهاد بالقرآن بعض علماء الفقه والتفسير والأدب فرأوا أن ذلك أمر يثير غاية العجب والدهشة! إذ كيف يترك الاحتجاج بنص موثوق إلى نصوص أخرى لا ترقى في ذلك إليه.

إذ يقول الرازي: تعليقاً على إثبات قاعدة العطف على الضمير المتصل المجرور ورد ذلك في الشعر والنثر وأنشد سيبويه في ذلك:

---

(١) كتاب الاقتراح في علم أصول النحو، للإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق د. أحمد محمد قاسم، ط١، ١٣٩٦هـ– ١٩٧٦م، ص ٤٨.

(٢) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تأليف عبد القادر بن با يزيد بن أحمد عمر البغدادي، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٩م، ج١، ص ٩.

فـاليومَ قـد بـتَّ تَهْجُونـا وتشـتمنا * فاذهبْ فما بك والأيـامِ من عجبِ

ثم قال: "والعجب من هؤلاء النحاة أنهم يستحسنون إثبات هذه اللغة بهذين المجهولين ولا يستحسنون إثباتها بقراءة حمزة ومجاهد مع أنهما من أكابر علماء السلف في علم القرآن"(١).

ولقد اتضح مما سبق أن علماء القراءات قد وثقوا النص القرآني بتوثيق سنده وأن علماء النحو قد اضطرب موقفهم بين النظر والعمل.

ثانياً: من مصادر الاستشهاد (الحديث النبوي الشريف):

إن الناس تداولوا رواية الحديث في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وأن بعضهم كان يقوم بتدوينه ولم ينتظم ذلك إلا مع نهاية القرن الأول الهجري والتزم علماء السُنّة توثيق الرواية لها من بداية الأمر سواء ما يتعلق بالرجال أو السند أو المتن ولم يكد القرن الثاني ينتهي حتى كان التأليف في السُنّة قد شمل جوانب متعددة لنصوصها أو كيفية رواياتها وتوثيقها، وبدأ هذا بتأليف (كتب المسانيد) التي التزمه خطة حادة في الإسناد والرواة والقمة التي بلغتها هذه الجهود تأليف كتب (الصحاح) في القرن الثالث الهجري والتزم مؤلفوها بمنهج صارم في توثيق الرواية متناً وسنداً كما فعل البخاري من توثيق صحيحه.

أما موقف النحاة من حيث رواية الحديث والاحتجاج به فقد حدث مثل ما حدث للقرآن والاستشهاد به إذ صرفوا أنفسهم عن ذلك للآتي.

إن الرّواد الأوائل من دارسي النحو في القرنين الأول وأوائل الثاني في فترة البداية ولم يكن الحديث قد جمع بعد في فترة النضج العلمي. لذا لم يحتجوا به.

أما علماء النحو قد اجتنبوا الحديث في دراستهم وبذلوا الجهد في غيره فكتاب سيبويه مثلاً لا يوجد فيه غير حديث واحد فقط ولم يكن يستنبط به قاعدة بل جاء به على سبيل التوكيد لغيره وبالمثل توجد هذه الظاهرة في الكتب التي

---

(١) التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، الإمام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التميمي البكري الرازي الشافعي، ٥٤٤- ٦٠٤م، ١٣٣/٩، ١٣٤.

تبعت سيبويه خاصة ابن جني من علماء القرن الرابع أيضاً لم يكن يستشهد بالحديث وإنما أورده للتوكيد.

وعند ذلك برزت فكرة الاستشهاد بالحديث موضوعاً جديراً بالبحث والنظر وتنازعت هذه الفكرة اتجاهات ثلاثة وهي:

١- منع الاستشهاد بالحديث وتزعم هذا الاتجاه أبو حيان النحوي وممن جاءوا بعد ابن مالك مباشرة وشرح كتابه التسهيل تعرض في هذا الشرح لفكرة الاستشهاد بالحديث إذ وجد ابن مالك يحتج به كثيراً على خلاف العادة.

ومن أجل ذلك ناقش أبو حيان هذه الفكرة ورفض طريقة ابن مالك التي طبقت على الأسس التي اعتقد أن السابقين انصرفوا عن الاحتجاج بالحديث للآتي:

١- إن الرواة جوّزوا النقل بالمعنى فالحديث الواحد يروى بألفاظ متعددة.

٢- أنه وقع اللحن كثيراً فيما روى في الحديث وهذا الاتجاه سار فيه علماء آخرون كالسيوطي.

٢- التوسط بين المنع والجواز:

وهذا الاتجاه يفرّق في نصوص السُنّة بين ما يعتقد أنه لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم وما يحتمل التغيير في ألفاظه ومنه الأحاديث القصيرة وهذا يحتج به للثقة لأنه نقل نصه عن الرسول صلى الله عليه وسلم.

أما النوع الثاني فمن الأحاديث الطويلة ولهذا لا يحتج بها لأنها نقل بالمعنى.

والذي نهج هذا المنهج الإمام أبو الحسن الشاطبي (ت ٧٩٠) في شرح الألفية. ونقل ذلك عنه البغدادي وقد قال: "بعد أن قرر هذا المعنى وأيّده ابن مالك لم يفصل هذا التفصيل الضروري الذي لا بد منه وبنى الكلام على

الحديث مطلقاً، فكأنه بناه على امتناع نقل الحديث بالمعنى، وهو قول ضعيف"[١].

٣- جواز الاستشهاد بالحديث:

إن علمائنا فرّقوا في الاستشهاد بالحديث بين المستوى الوظيفي والمستوى المعجمي ورفض الأول وقُبل الثاني، وجاء ابن مالك وكان أول من خرج عن هذا الإجماع واحتج بالحديث وتابعه على ذلك ابن هشام، (وأبو علي الشلوبيني) وقد قرر هذا الاتجاه وأيده (البدر الدماميني ت ٨٢٨هـ) في كتابه التسهيل فاحتج بابن مالك وتابعه في ذلك البغدادي[٢].

واعتمد في ذلك الاتجاه على الأسانيد الآتية:

١- أن اليقين غير مطلوب في هذا الباب وإنما المطلوب غلبة الظن في نقل مفردات الألفاظ وقوانين الإعراب، والذي يغلب على الظن أن الحديث لم يبدل، ولأن الأصل عدم التبديل لا سيما منع شدة التحري ودقة الضبط.

٢- إن الخلاف في جواز النقل بالمعنى إنما هو فيما لم يدوّن ولا كُتِب وأما ما دُوّن وكُتب فلا يتصور فيه التبديل والتغيير.

٣- أن كثيراً من الأحاديث قد دُوّن في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية حين كان الكلام كله مما يصح الاحتجاج به، وعلى فرض حصول التبديل في نصوص الحديث فإن حصوله لا ينفي الاحتجاج به لغوياً، لأن غايته تبديل ما يحتج به أيضاً"[٣].

---

(١) خزانة الأدب، ٢٦/١.

(٢) نقلاً عن الرواية والاستشهاد، ص .

(٣) خزانة الأدب، ٢٣/١.

تلك هي القضية بأبعادها الثلاثة (المنع، التوسط، والجواز) كما ناقشها النحاة المتأخرون.

ثالثاً: النثر والشعر:

وهذا يطلق عليه في دراسة اللغويين والنحاة أنه "كلام العرب" وقد اعتمد على ذلك علماء اللغة اعتماداً أساسياً في استنباط القواعد والاحتجاج لها، وذلك لأن الشعر ذو مستوى خاص فرضه عليه فنّه لما يشتمل عليه من إيقاع موسيقي ووزن وقافية، وذلك خلاف النثر الذي يتخذ وسيلة لحياة الناس في التعامل والتفاهم.

وفيما نحن بصدده من الحديث عن مصادر الاستشهاد ينبغي توضيح الأمور الآتية[١]:

١- مدى اعتماد النحاة على كل من النثر والشعر في الدراسة.

٢- نوع اللغة التي اعتدّ بها الدارسون وأولوها اهتمامهم.

٣- تلمُس أساس الطريقة التي انتهجوها في تناولهم الشعر والنثر، واهتمامهم فيهما بنوع خاص من اللغة دون الأخرى.

إن الظاهرة الواضحة في كتب النحو العربي هي الاعتماد الأساسي على الشعر إذ يكون وحده العنصر الغالب في دراسات النحاة المتقدمين والمتأخرين من بين مصادر الاستشهاد عدا ابن مالك، وأبي حيان، وابن هشام.

ولعل مما يفسر تلك العناية الفائقة لدى كثير من الرواة وكثير منهم دارسون الشعر حفظاً ونقلاً عن العرب مما تقرره بعض الروايات الآتية:

١-حضر أبو مسحل الأعرابي من البادية إلى بغداد، وأخذ النحو والقرآن عن الكسائي، وروى عن علي بن المبارك أربعين ألف شاهد على النحو[٢].

٢- وأيضاً روى محمد بن القاسم الأنباري (ت ٢٧١) كان يحفظ ثلاثمائة ألف بيت من الشعر شاهده في القرآن، وكان يملي من حفظه لا من كتاب[٣].

---

(١) الرواية والاستشهاد باللغة، ص ١٣٧ وما بعدها.

(٢) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، المتوفى سنة ٩١١هـ، ١٢٣/١.

(٣) إنباه الرواة، للوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٧١هـ- ١٩٥٢م ٢٠٢/٣.

وعلى هذا ينبغي ألا يفهم أن الشعر قد تفرّد وحده بالدراسة، دون النثر فهو الآخر كان له وزنه، وأهم ما ترتب على ذلك المظهران التاليان:

١- الصبغة الشعرية في دراسة النحو:

بإيجاز إن الشعر فن له لغته الخاصة، وزيادة العناية به في النحو أدّت إلى تصورات جانبها التوفيق من حيث قيمته أو إلزام تراكيبه وصياغته فمن الناحية الأولى ظن بعض العلماء أن الشعر أهم من النثر لما حُظي به من عناية عند النحويين.

ومن الناحية الأخرى اضطرت التراكيب الشعرية المتفردة النحاة إلى متابعتها والبحث عن مسوغاتها.

٢- الغريب والرجز:

تقدم في حديث (النحاة والرواة) أن علماء اللغة قد اهتموا بنوع معين من مادتها وهو "الغريب في المعاني والصيغ والتراكيب" وهذه الظاهرة تبرز بصورة واضحة فيما نحن بصدده من عنايتهم بالشعر أكثر من غيره وفيه وجهوا جهدهم إلى (البدوي الوعر) وكلما ازداد بداوة كان أدعى للقبول وأقوى في الاستشهاد.

ولم يكن هذا الغريب في الشعر وحده بل شمل النثر أيضاً لكنه اتضح في الشعر بصورة أكبر.

ومن خلال هذه الفكرة السابقة يمكن فهم الدور الذي قام به (الرجز) في النحو العربي باعتباره في مرتبة أقل من القصيد.

والسمة العامة في الرجز هي "الإيغال في البداوة والوعورة" ومن أجل تلك السمات اهتم به الرواة والنحاة ولعل أهم ما يصور عناية الرواة بالرجز ما هو مشهور أيضاً عن الأصمعي من أنه كان يحفظ منه اثني عشر ألفاً منها البيت والبيتان والمائة والمئتان.. وكثيرٌ سار سيره.

أما المنهج الذي سلكه النحاة في موقفهم من النثر والشعر لاعتمادهم على الشعر أكثر من النثر لكن لم يكن على إطلاقه بل هو مخصص بالآتي[1]:

١- انتقاء الغريب الوعر من الشعر عموماً.

٢- الاعتماد على الرجز أكثر من غيره من الشعر خصوصاً، وسمته العامة (الغرابة والوعورة).

(١) الرواية والاستشهاد باللغة، ص ١٤٠- ١٤٧.

الفصل الأول

ابن جنّي وكتابه (الخصائص)

المبحث الأول
حياة ابن جنِّي

اسمه ونسبه:

اتفقت كتب التراجم على أن اسمه (عثمان بن جنِّيْ) وكان (أبوه) (جِنِّي) رومياً يونانياً مملوكاً لسليمان بن فهد بن أحمد الأزدي[1].

لذلك ينتسب ابن جنّي إلى الأزد بالولاء فيقول في آخر كتاب المنصف: وهو شرح تصريف الأسماء للمازني: (أبو الفتح عثمان بن جنِّي الأزدي النحوي المتوفى سنة ٣٩٢هـ[2].

و (جِنِّي) بكسر الجيم وتشديد النون المكسورة وسكون الياء وهو معرب (كِنِّي) وقد نقل عن ابن جنِّي أنه قال (عن) اسم أبيه أنه فاضل بالرومية...).

ويبدو من كلام ابن جنّي هذا أنه أراد أن يجد تفسيراً لاسم أبيه (جِنِّي) الرومي وهو ما يعادل في العربية (فاضل) وتكتب بالحروف اللاتينية (genius) ومعناها كريمٌ، نبيلٌ، جيد التفكير، عبقري مخلص.

وكما ذكرت آنفاً فإن أباه كان مملوكاً لسليمان بن فهد الأزدي وهو يشعر بضعف نسبه فنظم شعراً يقول فيه:

فإن أصبح بلا نسب * فعلمي في الورى نسبي
على أني أؤول إلى * قوم سادة نجب
قياصرة إذا نطقوا * أرامّ الدهر ذو الخطب

---

(١) نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري، حقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ص ٣٣٢، دار مصر للطبع والنشر.

- معجم الأدباء، لأبي عبد الله ياقوت الحموي، راجعته وزارة المعارف، الطبعة الأخيرة، ١٣٤٢هـ-١٩٩٢م، مطبعة دار المأمون ٨٨/١٢
- الأعلام، لخير الدين الزركلي، ط ١٩٩٢م، دار العلم للملايين، ٢٠٤/٤
- إنباه الرواة على أنباه النحاة ٣٣٥/٢

(٢) المنصف، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جنّي النحوي لكتاب التصريف، للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري، تحقيق إبراهيم مصطفى، والأستاذ عبد الله الأمين، ط١، ١٣٧٩هـ- ١٩٦٠م ٢٨٨/١

أو لاك دعـــا النبـــي لهـــم * كفـــى شـــرفاً دعـــا نبـــي

مولده ونشأته:

اتفقت كتب التراجم على أنه ولد بالموصل قبل الثلاثين وثلاثمائة من الهجرة[١]. ولا يعينون مولده إلا أبو الفداء في مختصره فهو يذكر أن وفاته سنة ٣٠٢، ويقول ابن الأثير في كتابه الكامل[٢]: إنه توفى في ثلاث وتسعين وثلاثمائة وهو أقرب إلى آراء الذين ترجموا له.

ويبدو لي أن ولادته سنة (٣٢٢) لأنه أكثر الآراء ترجيحاً.

نشأ بالموصل وتلقى مبادئ التعلم في مساجدها، ومنها رحل في سبيل العلم إلى أمصار مختلفة، وأخذ في اللغة، والنحو، والصرف، والأدب، والقراءات ويشير إلى ذلك بقوله: "... جميع رواياتي مما سمعته من شيوخي –رحمهم الله– وقرأته عليهم بالعراق والموصل والشام وغير هذه البلاد التي أتيتها وأقمت بها..."[٣].

ولم أقف على أحد من شيوخه بالموصل غير الأخفش الثاني[٤] الذي قال عنه السيوطي: "إنه كان إماماً في النحو، فقيهاً فاضلاً، عارفاً بمذهب الشافعية قرأ عليه ابن جنِّي"[٥].

وقد أحسّ ابن جنِّي من نفسه النبوغ مبكراً فحاول أن يجلس مجلس العلماء والأساتذة في جامع الموصل فمر به أبو علي الفارسي[١] فوجده يتكلم

---

(١) الفهرست، لابن النديم، تحقيق الشيخ إبراهيم رمضان، ط٢، ١٤١٧هـ– ١٩٩٧م، دار المعرفة، بيروت– لبنان، ص١١٥.

- بغية الوعاة، لجلال الدين السيوطي ١٣٢/٢
- معجم الأدباء ٨١/١٢
- الأعلام ٢٠٤/٤

(٢) الكامل في التاريخ، تأليف الشيخ العلامة عز الدين أبي الحسن علي بن الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني المعروف بابن الأثير، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، ١٣٨٦هـ– ١٩٦٦م ١٧٩/٩

(٣) معجم الأدباء ١١١/١٢

(٤) هو أحمد بن محمد أبو العباس الموصلي النحوي، ثاني الأخفشين، أقام ببغداد، وله حلقة في جامع المنصور، وله كتاب في تعليل القراءات السبع. بغية الوعاة ٣٨٩/١

(٥) بغية الوعاة ٣٨٩/١

في مسألة (قلب الواو ألفاً)[٢] في نحو قال، قام واعترضه أبو علي فوجده مقصراً، فنبهه على الصواب وقال له: (تزبزبت وأنت حُصْرم) مشيراً بذلك إلى تعجله في التصدر للتدريس فكانت تلك الحادثةُ سبباً في اتصاله بأبي علي وصحبته إياه أربعين سنة[٣].

صفاته وأسرته:

أما صفاته، فلم تصفه لنا المصادر وصفاً دقيقاً والراجح أنه كان أبيض اللون، إذ أبوه كان رومياً، وإن كان الغالب على المواصلة سمرة اللون[٤].

واتفق المؤرخون على أنه كان أعور ويكنَّون عن ذلك بأنه: (كان ممتعاً بإحدى عينيه)[٥]. ومما يدل على ذلك قوله في التشوق لصديق له:

صــدُودُكَ عَنِّــي ولا ذَنْــبَ لــي * دَلِيــلُ عَلَــى نيَّــةٍ فَاسِــدَه
فَقَــدْ وَحَياتَــك ممَّــا بَكَيْــتُ * خَشِـيتُ عَلَـى عَيْنِـي الوَاحِـدَه
وَلَــــوْلاَ مَخَافــــةُ أَلاّ أَرَاكَ * لَمَـا كَـانَ فِـي تَرْكِهَـا فَائِـدَه[٦]

ومن صفاته أيضاً أنه كان من عادته في الحديث يميل بشفتيه ويشير بيديه[٧].

---

(١) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي النحوي، أبو علي، ولد سنة ٢٨٨هـ ببلاد فارس، ودخل بغداد سنة ٣٠٧، واشتغل بها وتوفى بها سنة ٣٧٧هـ، له من الكتب (التذكرة)، (الحجة في القراءات) وغيرها من المؤلفات. معجم الأدباء ٢٣٢/٧

(٢) معجم الأدباء ٩١/١٢

- نزهة الألباء، الطبعة الأولى، ص٤٠٨
- هذا المثل يضرب للرجل الذي يعمل الشيء وهو ليس قادراً عليه أي يريد أنه صار زبيباً قبل أن يكون حُصْرَماً، والحُصْرَم: هو العنب قبل نضجه

(٣) معجم الأدباء ٩٠/١٢

(٤) تاريخ الموصل، تأليف الشيخ أبي زكريا يزيد بن محمد بن إياس بن القاسم الأزدي (٣٣٤هـ-١٩٤٥م)، تحقيق د. علي حبيبة، القاهرة، ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م ٣٣٤/١

(٥) معجم الأدباء ٩٠/١٢

(٦) معجم الأدباء ٩٠/١٢

(٧) معجم الأدباء ٨٤/١٢

وربما يعود ذلك إلى طبيعة ابن جنِّي ورغبته الأكيدة في توصيل المعنى وتوكيده في نفس السامع فهو يميل دائماً إلى الأطناب والتكرار.

وقد أدرك هذا ابن جِنِّي وأفاض فيه ويقول في الخصائص: بعد كلام في هذا المعنى: "وعلى ذلك قالوا: رب إشارة أبلغ من عبارة"[١] وقد يجوز أن ابن جِنِّي كان في لسانه لُكنة لمكانه من العجمة من جهة أبيه أو كان يستعين على إيضاح ما يريده بالإشارة.

لكن الذي يتتبع أسلوبه من خلال كتبه، يرجّح الصفة الأولى، إذا صحت نسبتها إليه.

أما عن صفاته الخلقية فإنه كان رجل جدّ، وأمرأ صدق في قوله فلم يؤثر عنه ما أثر عن أمثاله من رجال الأدب في عصره من اللهو، والشرب، والمجون، وكان عفّ اللسان والقلم، وقد يكون مرد هذا اشتغاله بالتعليم والتدريس مبكراً، فلم يكن همه منادمة الملوك وإرضاؤهم كأبي الفرج الأصبهاني وأضرابه.

أما أسرته فكل ما يعرف عنها، أنه كان له ثلاثة أبناء (علي، عالٍ، علاء) وكلهم أدباء فضلاء وقد خرجهم والدهم وحسن خطوطهم، فهم معدودون في الصحيحين الضبط[٢]. ولم يذكر بين أولاده من اسمه (الفتح) وربما كانت كنيته من قبل أن يولد له ولم يسم أحداً من ولده بها.

ولم يذكر في كتب الطبقات والأدب غير عالٍ[٣] فله ترجمة في معجم الأدباء.

---

(١) الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، ط٣، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م ٨١/١

(٢) معجم الأدباء ٩١/١٢

(٣) عالٍ بن جنّي هو أبو سعد البغدادي كان نحوياً، أديباً، حسن الخط أخذ من أبي الفتح عثمان بن جنّي، والوزير عيسى بن علي، وأخذ عنه الأمير أبو النضر بن ماكولا وغيره، توفى سنة ٤٥٧هـ، وقيل سنة ٤٥٨هـ. معجم الأدباء ٣٩/١٢

حياته العلمية وشيوخه:

تضافرت عدة عوامل ساعدت في تكوين شخصيته العلمية التي ظهرت لنا من خلال مؤلفاته المختلفة في اللغة، والنحو، والصرف، والأدب، والقراءات، والعروض، والأصوات وغيرها من العلوم.

مما يدلّ على ثقافته الواسعة وعلمه الجمّ الغزير، أنه عاش في القرن الرابع الهجري، وهو عصر ازدهار العلم والأدب، ونشأ في بغداد حاضرة العالم الإسلامي وعاصمة الخلافة آنذاك، فكان يفد إليها طلاب العلم والمعرفة من كل مكان، ويؤمها العلماء والأعلام في مختلف فنون العلم فنشأ ابن جنِّي وبين يديه ثروة طائلة من التراث، أخذها من علماء أجلاء في ذلك القرن، هذا بالإضافة إلى تطوافه في البلاد وتنقله بين مراكز الحضارة الإسلامية فأقام في الموصل وفي حلب وفي واسط[١]. كما سبق ذلك في نشأته ونزل في دار الشريف أبي علي الجوّانيّ.

وانتهى به المطاف إلى بغداد[٢]، واتخذها مقراً له، ولما مات شيخه أبو علي –رحمه الله– تصدر أبو الفتح مجلسه ببغداد فسكنها ودرَّس بها إلى أن مات هناك[٣].

فهذه هي حياته الحافلة بالدرس والتدريس، بالإضافة إلى ذهنه المتوقد، وذكائه الخارق النادر، وملاحظاته الدقيقة. وكل ذلك أسهم بقدر وافر في تكوين شخصيته العلمية، فكان متقناً متمكناً متفنناً.

شيوخـه:

لا بد لنا من الوقوف على شيوخه الذين أخذ عنهم والرواة الذين أكثر من النقل عنهم، ونجد آثارهم واضحة في كتبه ومن أشهر شيوخه:

---

(١) إنباه الرواه، للقفطي ٣٤٠/٢

(٢) معجم الأدباء ٩١/١٢

(٣) إنباه الرواة ٣٣٦/٢، بغية الوعاة، للسيوطي ١٣٢/٢

أبو علي الفارسي:

وهو الذي صحبه ابن جِنِّي أربعين سنة –كما مرّ بنا آنفاً– وكان صاحب الفضل الكبير في تخرَّجه، وإذكاء نبوغه، وكان الملهم الأول في الكشف عن أسرار اللغة ومشكلاتها في الأصول والفروع ومسائل النحو والصرف.

ويشير المؤرخون إلى أن أبا علي دخل الموصل سنة سبع وثلاثين وثلاثمائة من الهجرة، مع معز الدولة البويهي[١].

وتجمع الروايات على أن ابن جنِّي صحب أبا علي بعد هذا التاريخ وتبعه في أسفاره وخلا به في مقامه[٢] ويذكر ابن جنِّي نفسه أن أبا علي دخل الموصل سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة، وأنه في هذه السنة حدثهم ويقول في الخصائص: "وحدثنا أبو علي سنة إحدى وأربعين..."[٣] ولم يذكر في كتاب من كتبه إلى أنه اتصل به من قبل وهذا لا ينفي قدوم أبا علي الموصل سنة سبع وثلاثين وثلاثمائة فاتصل به ابن جنِّي ولازمه أربعين عاماً كما ذكرنا.

وقد كان ابن جنِّي شديد الثقة والإعجاب بشيخه فلا أكاد أجد كتاباً لابن جنِّي يخلو من ذكر شيخه أبي علي –رحمه الله– ومن ذكر آرائه لأبي علي وقد أظهر ابن جنِّي إعجابه له في أكثر من موضع منه قوله: "قلت مرة لأبي بكر أحمد بن علي الرازي وقد أفضنا من ذكر أبي علي –رحمه الله–، ونبل قدره ونباوة محلّه أحسب أن أبا علي قد خطر له، وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا"[٤] فأصغى أبو بكر إليه ولم يتبشع هذا القول عليه.

وظل ابن جِنِّي تحت صحبة أستاذه يبادله التقدير والوفاء حتى توفى أبو علي سنة سبع وسبعين وثلاثمائة[٥].

---

(١) هو أحمد بن بويه بن فنا خسرو بن تمام، أبو الحسن، معز الدولة من ملوك بن بويه في العراق، فارس، والأصل مستعرب، ولد سنة ٣٠٣هـ وتوفى سنة ٣٥٦هـ. الأعلام، للزركلي ١٠٥/١

(٢) إنباه الرواة ٣٣٦/٢

(٣) الخصائص ٧/١

(٤) الخصائص ٢٨/١

(٥) معجم الأدباء ٢٣٣/٧

وخلفه ابن جنِّي من بين سائر تلاميذه في تدريس النحو ببغداد بالرغم من كثرتهم ومن فيهم من أئمة عِظام كِبار، وهذا إن دلّ إنما يدلّ على أنه قد رُزِق قدراً واسعاً من القبول والمكانة العلمية وهذا شرف لم ينله سابقوه من أصحاب أبي علي كما أسلفت.

أما عن بقية شيوخه الذين أخذ عنهم:

وقد أخذ عن كثير من رواة اللغة والأدب ومن هؤلاء:

١- أبو بكر محمد بن الحسن المعروف بابن مِقْسَم وهو من القراء ووفاته كانت سنة ٣٥٤هـ أو سنة ٣٥٥هـ وكان رواية ثعلب ويروى ابن جنِّي عن أخبار ثعلب وعلمه ويتردد ذلك في كتبه[١] وذلك من قول الشاعر:

قَد كنت تأمنني والجدب دونكم * فكيف أنت إذا رُقش الجراد نزا[٢]

٢- ويروى[٣] أيضاً أبو الفرج الأصبهاني صاحب الكتاب الخالد "الأغاني" وكانت وفاته سنة ٣٥٦هـ ويبدو أنه روى عن هذين الرجلين في بغداد.

٣- وكذلك روى عن أبي بكر محمد بن هارون الروياني عن أبي حاتم السجستاني. وهذا روى عنه في بغداد أو الموصل[٤] وتوفى سنة ٣٥٨هـ.

٤- وأيضاً من الذين أخذ عنهم وكان يثق بلغتهم أبو عبد الله محمد بن العساف العقيلي التميمي[٥] وقد ذكره باسم أبي عبد الله الشجري، ومن قوله فيه: "وعلى نحو ذلك فحضرني قديماً بالموصل إعرابي عقيلي

---

(١) الخصائص، لأبي الفتح عثمان ٣٨/١.

(٢) نزو الجراد كناية عن الخصب وكثرة المزدرع. والمعنى كنت تأمنني عندما كان الفقر بعيداً عنكم فكيف الآن عندما كثر الغنى.

(٣) سر صناعة الإعراب، تأليف أبي الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٥م، حرف الهمزة ٨٨/١، حرف السين ٢١٤/١، وما بعدها.

(٤) تاريخ بغداد، تأليف الحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م ١٤/٦

(٥) الخصائص، الهامش ٢٥٠/١.

جوثي تميمي يقال له محمد بن العساف الشجري وقلما رأيت بدوياً أفصح منه..." [١].

٥- وقوله: "وحدثنا أبو عليّ عن أبي بكر عن أبي العباس أنه قال: سمعت عمارة بن بلال بن جرير يقرأ "ولا الليل سابق النهار" فقلت له ما تريد؟ قال: سابق النهار. فقلت له: فهلا قلته؟ فقال: لو قلته لكان أوزن"[٢]. أي أقوى وأمكن في النفس.

صحبته المتنبي:

التقى ابن جِنِّي بالمتنبي في بلاط سيف الدولة بن حمدان في حلب[٣] كما اجتمع به في شيراز[٤] عند عضد الدولة وقد ذكر ابن جنِّي المتنبي في كتبه كثيراً وأثنى عليه وعلى شاعريته كما كان المتنبي مُجلاً له عارفاً بقدره، معترفاً بفضله، وكان يقول فيه: "هذا الرجل لا يعرف قدره كثير من الناس"[٥]. وأيضاً يقول: "ابن جنِّي أعرف بشعري منِّي".

وقد شرح ابن جنِّي ديوان المتنبي شرحاً كبيراً سماه الفَسر، وشرحاً صغيراً في تفسير معاني هذا الديوان ذكرهما ياقوت[٦] في الإجازة التي كتبها للشيخ أبي عبد الله الحسين، وقد تعقب معاصرو ابن جِنِّي ومن جاء بعدهم شرح هذا الديوان، فمنهم على سبيل المثال علي بن عيسى الربعي[٧] زميل لابن جنِّي في الأخذ على أبي علي الفارسي وله "كتاب التنبيه على خطأ ابن جنِّي" في تفسير شعر المتنبي كما لأبي سهل محمد بن الحسن الزوزني استدراك ابن جِنِّي "قشر الفَسر".

---

(١) معجم الأدباء، ترجمة ابن جنّي ١٠٥/١٢.

(٢) معجم الأدباء ١٠٥/١٢.

(٣) معجم الأدباء ٨٩/١٢.

(٤) معجم الأدباء ٨٩/١٢. ١٠٢.

(٥) معجم الأدباء ١٠٢/١٢.

(٦) معجم الأدباء ١٠٩/١٢ وما بعدها.

(٧) معجم الأدباء ٧٩/١٤.

شعـره:

ذكر الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد[١] أن ابن جِنِّي كان يقول "الشعر ويجيد نظمه" ولكنه كان مقلاً ويقول ابن خلكان: "له أشعار حسنة"[٢] ويقول الثعالبي: "وكان الشعر أقل خلاله لعظم قدره، وارتفاع حاله"[٣].

ويبدو أن المحقق التمس تفسيراً لهذا الحكم من أن ابن جنِّي كان يتعاطى في شعره الغريب والمعقد وكانت حظوته به الملوك وذوي السلطان فلم يكن يحتاج إلى الشعر، فقد كان همّه العلم.

ويقول من ترجم له أن الباخرزي[٤] يقول عنه في كتابه دُمية القصر: "ابن جنِّي" هو أبو الفتح عثمان، وليس لأحد من أئمة الأدب في فتح المقفلات وشرح المشكلات، وما كنت أعلم أنه ينظم القريض ويُسيغ ذلك الجَرِيض"[٥] حتى قرأت له مرثية في المتنبي إذ يقول في أولها:

---

(١) تاريخ بغداد ٣١٠/١١.

- الخطيب البغدادي هو أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي أبو بكر الخطيب البغدادي، ولد سنة إحدى وتسعين وثلاثمائة بدرزيجان "قرية من قرى العراق"، ثم انتقل إلى بغداد، وصنّف الكتب الكثيرة. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، تأليف جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٥٣هـ- ١٩٣٥م، ٨٧/٥.

(٢) وفيات الأعيان، ابن خلكان ٢١٥/٣.

(٣) يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، تأليف أبي منصور عبد الملك الثعالبي النيسابوري المتوفى سنة ٤٢٩هـ، شرح وتعليق د. مفيد محمد قميحة، ط١، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م، جميع الحقوق محفوظة، دار الكتب العلمية ١٣٧/١.

(٤) هو علي بن الحسن بن علي بن أبي الطيب الباخرزي السخني، الشافعي، (أبو الحسن) (٤٦٧- ١٠٧٥م)، أديب ناثر، ناظم، من أهل باخرز من نواحي نيسابور واشتغل في شبابه بالفقه على مذهب الشافعي، ثم غلب عليه الأدب وورد بغداد، وقتل بباخرز ودفن بها، من آثاره: دمية القصر، ديوان شعر في مجلد كبير، والأربعون في الحديث. معجم المؤلفين ٤٢٤/٢- ٤٢٥.

(٥) لسان العرب، (جرض): الجريض: اختلاف الفكين عند الموت، والجرِيضُ القصص أي الريق الذي نعص به، لسان العرب، للإمام العلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، طبعة جديدة مصححة، اعتنى بتصحيحها أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، ط١، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م، جمع حقوق الطبع، دار إحياء التراث العربي، ج٢، ص ٢٥١.

غـاض القـريضُ وأودتْ نضـرة الأدبِ * وَصـوَّحَتْ بعـد ريّ دَوْحَـةُ الكُتـبِ

سُـلِبتَ ثـوبَ بهـاء كنـتُ تلبسـه * كمـا تُخُطّـف بالخطيـة السُلُبِ[1]

وله غزل[2]:

غَـــــزَالُ غَيْـــــرَ وَحْشِـــــيّ * حَكَـــى الْوَحِشـــيُّ مُقْلَتـــهُ

رَآهُ الـــــورْدُ يَجْنـــي الـــوَرْ * دَ فَاسْتَكْسَـــــاهُ حُلِيَّـــــهُ

وَشَـــــمَّ بِأَنْفِـــــهِ الرَّيْحَـــــا * نَ فَاسْـــــتَهْداهُ زَهْرَتَـــــهُ

وَذَاقَـــــتْ رِيحـــــهُ الصَّـــــهْبا * ءُ فاختلســـــته نَكْهَتَـــــهُ

مذهبه الفقهي:

لم تذكر المصادر التي ألممتُ بها على من أخذ ابن جنِّي الفقه في شبيبته. غير أن أحمد بن محمد الموصلي الذي أخذ عنه النحو كان شافعياً، ويبدو أن ابن جنِّي حنفي المذهب، كما يقول النجار: "فإن لم يكن فقد كان له هوىً في هذا المذهب وانعطاف نحوه".

وانتسابه للحنفية في الفقه يبدو من قوله: "وكذلك كتب محمد بن الحسن[3] –رحمه الله– إنما ينتزع أصحابنا منها العلل، لأنهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه، فيجمع بعضها إلى بعض بالملاطفة والرّفق، ولا تجد له علّة في شيء من كلامه مستوفاة محررة. وهذا معروف من هذا الحديث عند الجماعة غير منكور"[4].

---

(١) معجم الأدباء ٨٦/١٢.

(٢) معجم الأدباء ٩٠/١٢.

(٣) محمد بن الحسن بن زفر أبو عبد الله الشيباني مولاهم، أصله من قرية من قرى دمشق، قدم أبوه العراق فولد بواسط سنة ثنتين وثلاثين ومائة. البداية والنهاية، للحافظ بن كثير المتوفى سنة ٧٧٤هـ، ط٢، ١٤١١هـ– ١٩٩٠م، ٢٠٢/٩.

(٤) الخصائص ١٦٤/١.

مذهبه الكلامي:

يقول صاحب إنباه الرواة: "ومن شيوخه الذين أخذ عنهم ولازمهم أبو علي الفارسي وكان متهماً بالاعتزال"[١].

وفيما يلي أمثلة عن اعتزال ابن جنِّي منها قوله في الخصائص: "قال بعض الناس: إن الفعل لله وإن العبد مكتسبه وإن كان هذا خطأ عندنا فإنه قول لقوم"[٢].

وعلى الرغم من هذه الأدلة التي تثبت اعتزال ابن جنِّي إلاّ أن النجار ذهب إلى أن ابن جنِّي لا يتقيد بمذهب المعتزلة ويذهب إلى ما يراه الحق وما هو أدنى إلى النصفة. والذي يدل على ذلك كلامه على اللغة وهل هي اصطلاح أو توقيف. فقد ذكر رأي التوقيف في الخصائص فقال: "وإذا كان الخبر الصحيح قد ورد بهذا وجب تلقيه باعتقاده، والانطواء على القول به"[٣] وهذا القول لأهل السُنّة يثبت عدم تقيده بمذهب كلامي معين.

عبارته:

اشتهر ابن جنِّي ببلاغة العبارة وحسن تصريف الكلام، والإبانة عن المعاني بأحسن وجوه الأداء، وهو يسمو في عبارته، ويبلغ بها ذروة الفصاحة، في المسائل العلمية الجافة البعيدة عن الخيال.

فيقول الأبيوردي: في أبي علي أحمد بن محمد المرزوقي[٤]: "هو يتفاصح في تصانيفه كابن جنِّي". والمرزوقي أيضاً أخذ عن أبي علي الفارسي والذي يفهم من هذا القول: إن أبا علي كان له الفضل في فصاحتهما.

وكان يستعمل في عباراته بعض المفردات يدوّنها اللغويون وينوّهون بها كما يدوّنون ما يصدر عن العرب ثقة بطبيعته العربية، وسجيته اللغوية.

---

(١) إنباه الرواة ٢٧٤/١.

(٢) الخصائص ٢١٥/٢.

(٣) الخصائص ٤٢/١.

(٤) ترجمة المرزوقي، معجم الأدباء ٣٥/٦.

وهذه بعض عباراته على سبيل المثال لا الحصر، فهو يستعمل (الأصلية) في معنى التأصيل ويقول صاحب اللسان[١]: (أصل): "واستعمل ابن جنِّي الأصلية موضع التأصل، فقال: الألف وإن كانت في أكثر أحوالها بدلاً أو زائداً، فإنها إذا كانت بدلاً من أصل جرت في الأصلية مجراه. وهذا لم ينطق به العرب، وإنما استعملته الأوائل في بعض كلامها" والأوائل هم قدامى المؤلفين الذين أتوا بعد العرب وإن أولهم في الاستعمال هـ ابن جنِّي. كما يبدو في صدر الكلام.

ويقول في الخصائص: "في باب امتناع العرب من الكلام بما يجوز القياس" فالعين في الصحيح اللام إنما غاية أصليتها أن تقع متحركة[٢] على أن ابن جنِّي إذ يستعمل الأصلية في معنى التأصل لم يرتكب بدعاً، فإنما جرى في هذا مجرى المصدر الصناعي فالأصلية للشيء كونه أصلاً، وهذا معنى التأصل.

علمه باللغة:

كان ابن جنِّي واسع الرواية والدراية في اللغة، ونرى قدراً صالحاً من اللغة مرجعه إلى هذا الإمام.

ومن أمثلة هذا ما جاء في الخصائص[٣]: (في باب الشيء يسمع من الفصيح لا يسمع من غيره) فقد أورد هذا البيت الذي أنشده أبو زيد:

مارِيَّــة لؤلــؤانُ اللــون أودّهــا * طَـلّ وبـنس عنهـا فَرْقَـدُ خَصـرُ

قال: الماريـة: البقرة الوحشية. وقوله: بنس عنها هو من النوم وفي اللسان[٤]: (بنس): "قال ابن سيدة: قال ابن جنِّي: قوله: بنّس عنها إنما هو من النوم، غير أنه إنما يقال للبقرة، قال ولا أعلم هذا القول من غير ابن جنِّي...".

---

(١) لسان العرب (أصل) ١٦/١١، وأصل: الأصل: أسفل كل شيء وجمعه أصول لا يُكسَّر على غير ذلك وهو اليأصول. يقال: أصل مؤصل، ثم يقول: "واستعمل ابن جني الأصلية موضع التأصل".

(٢) الخصائص ٣٩٤/١.

(٣) الخصائص ٢٦/٢.

(٤) لسان العرب (بنس) ٣١/٦.

ويعني أنه شبه محبوبته ببقر الوحش بدليل بنس وهو من النوم ويقال للبقرة الوحشية لأن العرب كانت تشبه المحبوبة ببقر الوحش لجمالها.

وورد في اللسان[١]: (واستكبر الشيء: رآه كبيراً وعَظُمَ عنده، عن ابن جنِّي وهو في علل العربية وتخريجها وبيان الحكمة في تصاريفها، واستخراج مناسبات الاشتقاق.

وأيضاً في (باب تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني)[٢] يذكر أن المسك أنه (فِعْل) من أمسكت الشيء، كأنه لطيب رائحته يُمسك الحاسة عليه، ولا يعدِل بها صاحبه عنه.

والمسك فارسي معرب، وفي اللسان[٣] (مسك) "وقال الجوهري: المسك من الطيب فارسي معرب قال: وكانت العرب تسمية المشموم.

وفاتــه:

بعد حياة حافلة بالبحث والتنقيب والكتابة توفى أبو الفتح عثمان بن جنِّي لليلتين بقيتا من صفر يوم الجمعة سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة هجرية.

وتكاد تجمع الروايات عل سنة وفاته[٤] ما عدا ابن الأثير في كتابه الكامل[٥] أنه توفى سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة هجرية وتبعه أبو الفداء في المختصر.

وإني أميل إ لى رأي الجماعة وكانت وفاته ببغداد ودفن فيها كما ذكر أحمد بن محمد التوزي[١].

---

(١) لسان العرب (كبر) ١٠/١٣.

(٢) الخصائص ١٢٠/٢.

(٣) لسان العرب (مسك) ٧٤/١٤.

(٤) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلكان المتوفى سنة ٦٨١هـ، تحقيق: د. يوسف علي طويل، د. مريم قاسم طويل، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان ٢١٧/٣.

- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص ٣٣٤.
- الفهرست، لابن النديم، ص ١١٥.
- معجم الأدباء، ط الأخيرة ٨١/١٢.
- بغية الوعاة، للسيوطي ١٣٢/٢.

(٥) الكامل في التاريخ ١٧٩/٩.

آثاره العلمية:

خلَّف ابن جنِّي كتباً كثيرة في النحو، والتصريف، واللغة، والعروض، والقراءات، مما يدل على فضله وعلمه الغزير وتخير لها أسماء حسنة حتى يقال: إن الشيخ أبا إسحاق الشيرازي[٢] المتوفى سنة ٤٧٦هـ أستاذ المدرسة النظامية قد سمى بعض كتبه بأسماء كتب ابن جنِّي "المهذب، والتبصرة" وغير ذلك وقد كتب ابن جنّي إجازة للشيخ أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن نصر أن يروى عنه مصنفاته وقد جاءت هذه الإجازة في معجم الأدباء[٣].

ذكر المصنفات حسب ما جاءت في الإجازة:

١- الخصائص وحجمه ألف ورقة وهو مطبوع عدة طبعات وقد قام بتحقيقه الأستاذ محمد علي النجار، وسأفرد له حيزاً لأنه موضوع بحثي إن شاء الله.

٢- التمام في أشعار هذيل وهو مطبوع، طبع ببغداد سنة ٣٨١هـ، وقدره ٢٩٦ صفحة، وقد جاء في إنباه الرواة باسم التمام في شعر الهذليين[٤] وجاء في الخصائص: "وقد ذكر في كتابنا شعر هذيل"[٥] وذكر أيضاً باسم في ديوان هذيل[٦].

٣- سر الصناعة وحجمه ستمائة ورقة وقد طبع سنة ١٩٥٤م وذكر ابن جنِّي في أماكن كثيرة من كتبه وقد نشرته دار القلم بدمشق سنة ١٤٠٥هـ باسم سر صناعة الإعراب بتحقيق حسن هنداوي.

٤- تفسير (المنصف) وقد حققه إبراهيم مصطفى، ونشرته مكتبة مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة سنة ١٩٧٣م تحت اسم المنصف لكتاب التصريف.

---

(١) تاريخ بغداد ٣١٠/١١.

(٢) وفيات الأعيان، لابن خلكان ٢١٦/٣.

(٣) معجم الأدباء ١٠٩/١٢، وما بعدها.

(٤) إنباه الرواة ٣٣٦/٢.

(٥) الخصائص ١٢٥/١.

(٦) الخصائص ١٥٢/١.

٥- شرح مُسْتَغْلَقِ أبيات الحماسة واشتقاق أسماء شعرائها وحجمه خمسمائة ورقة وقد وجده الباحث باسم المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة تحقيق حسن هنداوي، وقد نشرته دار القلم دمشق سنة ١٤٠٧هـ.

٦- شرح المقصور والممدود ليعقوب بن إسحاق السكيت، وحجمه أربعمائة ورقة.

٧- تعاقب العربية يقول السيوطي في الأشباه والنظائر[١]: "وقد ألّف ابن جنِّي كتاب التعاقب في أقسام البدل والمبدل منه والعوض والمعوض منه وقال في أوّله: اعلم كل واحد من ضربي التعاقب -وهما البدل والعوض- قد يقع في الاستعمال موقع صاحبه وحجمه مائتا ورقة.

٨- تفسير ديوان المتنبي الكبير ويسمى الفَسر. ويذكر المؤلف أنه ألف ورقة ونيف، فهو أكبر من الخصائص.

٩- تفسير معاني ديوان المتنبي وهو شرح لديوان المتنبي الصغير ويوجد منه نسخة مخطوطة في دار الكتب وحجمه مائة وخمسون ورقة.

١٠- اللمع في العربية وقد طبع وحققه حسين شرف ونشرته دار عالم الكتب، ١٣٩٨هـ ط الأولى كما حققه حامد المؤمن ونشرته عالم الكتب ١٤٠٥هـ ط الأولى وله عدة شروح ويقول عنه في كشف الظنون جمعه من كلام شيخه أبي علي الفارسي[٢].

١١- كتاب مختصر التصريف ويقول محمد علي النجار يبدو أنه هو المعروف بالتصريف المملوكي، وقد طبع وعليه شرح ابن يعيش وتوجد نسخة مخطوطة في دار الكتب.

١٢- كتاب مختصر العروض والقوافي.

---

(١) الأشباه والنظائر في النحو، للشيخ العلامة جلال الدين السيوطي المتوفى ٩١١هـ- ١٥٠٥م، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٤م، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان ١٤٦/١.

- الخصائص ٢٦٥/١، ٢٦٧.

(٢) كشف الظنون عنه أسامي الكتب والفنون، للعالم الفاضل الأديب والمؤرخ الكامل الأديب مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة، تحقيق محمد شرف الدين، ورفعت بيلكة ١٥٦٢/٢.

١٣- كتاب الألفاظ المهموزة وقد وجده المحقق باسم الألفاظ المهموزة على حروف المعجم وقد نشرته مطبعة الترقي بدمشق، ٣٦٦هـ، تحقيق صلاح الدين منجد.

١٤- كتاب اسم المفعول المعتل من الثلاثي وهو كتاب (المقتضب) وقد وجده الباحث باسم المقتضب في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين، تحقيق مازن المبارك، نشرته دار بن كثير بدمشق سنة ١٤٠٨هـ.

١٥- تفسير المذكر والمؤنث ليعقوب ويذكر ابن جنِّي في إجازته أنه لم يتمه.

١٦- كتاب تأييد المذكرة (أبي علي) ويبدو أنه فقد فلا أثر له.

١٧- المحاسن في العربية وهو ستمائة صفحة ويذكر المؤلف حيث كتب الإجازة أنه فقد منه وأن الحوادث أزالت يده عنه[١] وقد أورده في كشف الظنون[٢].

١٨- النوادر في العربية وهو ألف صفحة ويذكر أنه ضاع منه أيضاً وقد جاء ذكره في الخصائص: "وأني شرحت حال هذا الرجز في كتابي النوادر الممتعة"[٣].

١٩- كتاب ما أحضرنيه الخاطر من المسائل المنثورة وهو مما أملاه أو حصل في آخر تعاليقه عن نفسه وقد وجد مطبوعاً باسم الخاطريات تحقيق علي ذو الغفار شاكر ونشرته دار العالم الإسلامي بيروت ١٤٠٨هـ.

هذه هي الكتب التي وردت في الإجازة وقد أورد صاحب معجم الأدباء كتباً أخرى غير التي وردت في الإجازة، ويبدو أنها ألّفها بعد الإجازة.

---

(١) معجم الأدباء ١١٣/١٢.

(٢) كشف الظنون ١٦٠٨/٢.

(٣) الخصائص ٣٨٣/١.

الكتب التي ذكرها صاحب معجم الأدباء ولم تذكر في الإجازة[1]:

٢٠- المحتسب في شرح شواذ القراءات ومنه مخطوطات كثيرة في مكتبات العالم.

٢١- تفسير أرجوزة أبي نواس ويبدو أنها أرجوزته في الطرد.

٢٢- تفسير العلويات ويقول ياقوت وهي أربع قصائد للشريف الرضي كل واحدة في مجلد وهي قصيدة رثى بها أبا طاهر إبراهيم بن ناصر الدولة ومطلعها:

ألــقِ الرمــاح ربيعــة بــن نــزار * أودى الــردى بقريعــك المغــوار

٢٣- كتاب البشرى والظفر يقول ياقوت صنعه لعضد الدولة ومقداره خمسون ورقة في تفسير بيت من شعر عضد الدولة:

أهلاً وسهلاً بذي البشرى ونوبتها * وباشتمال سرايانا على الظفر

٢٤- رسالة في مد الأصوات ومقادير المدات، ويقول ياقوت: كتبها إلى أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد الطبري، ومقداره عشر ورقات بخط ولده عالٍ.

٢٥- كتاب المذكر والمؤنث ويذكر بروكلمان أنه نشر في مجلة الشرق الأوسط وهذا غير الكتاب السابق الذي ذكر لابن السكيت.

٢٦- كتاب المنتصف ويبدو أن هذا تحريف عن كتاب (المنصف) وهو شرح تصريف المازني الذي سبق الكلام عنه.

٢٧- كتاب مقدمات أبواب التصريف والراجح أن هذا مختصر للتصريف المملوكي الذي سبق الكلام عنه.

٢٨- كتاب النقض على ابن وكيع في شعر المتنبي وتخطئته ويبدو أن كتاب النقض لابن جنِّي في نقض السرقات هذا.

٢٩- المقرب في شرح القوافي وقد يصحف في بعض المواطن بالمغرب وهو تفسير قوافي أبي الحسن الأخفش وجاء ذكره في الخصائص[1].

---

(١) معجم الأدباء ١١١/١٢ وما بعدها.

٣٠- كتاب الفصل بين الكلام الخاص والكلام العام.
٣١- كتاب الوقف والابتداء ويبدو أنه في أحكام الوقف والابتداء النحوية وليس القرآنية.
٣٢- كتاب المعاني المحررة.
٣٣- كتاب الفِرق.
٣٤- كتاب الفائق.
٣٥- كتاب الخطيب ويبدو أنه جعله للخطب المنيرية وغيرها وأورد ياقوت نكاح خطبه.
٣٦- كتاب الأراجيز.
٣٧- كتاب ذي القدّ ذكره في الخزانة[٢] يقول في هامشها: "جمعه من كلام شيخه أبو علي".
٣٨- شرح الفصيح والفصيح لثعلب وفي كشف الظنون[٣] تحت اسم "الفصيح".
٣٩- كتاب شرح الكافي في القوافي وجد على ظهر نسخة ذكر ناسخها أنه وجده بخط أبي الفتح عثمان بن جنِّي على ظهر نسخة المحتسب في الشواذ.

ومما لم يذكره ياقوت من الكتب:

٤٠- التلقين في النحو ذكره الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد[٤].
٤١- التذكرة الأصبهانية ذكره ابن خلكان[٥].
٤٢- التهذيب وهو تهذيب تذكرة ابن أبي علي عن ابن خلكان[٦].
٤٣- المهذب ذكره ابن خلكان.

---

(١) الخصائص ٨٥/١.
(٢) خزانة الأدب ١٢٩/٢.
(٣) كشف الظنون ١٢٧٢/٢.
(٤) تاريخ بغداد ٣١١/١١.
(٥) وفيات الأعيان، ابن خلكان ٢١٦/٣.
(٦) وفيات الأعيان، ابن خلكان ٢١٦/٣.

٤٤- التبصرة ذكره ابن خلكان.

٤٥- كتاب الرجز يقول في الخصائص[١]: في آخر "باب في هذه اللغة. أمن وقت واحد وضعت أم تلاحق تابع منها بفارط.

٤٦- مسألتان في كتاب الإيمان لمحمد بن الحسن الشيباني ذكره بروكلمان.

٤٧- علل التثنية ذكره بروكلمان وقال أنه يوحد في ليدن.

٤٨- المسائل الواسطية في ياقوت ترجمة الربعي[٢]: "حكى أبو غالب بن بشران النحوي الواسطي قال: "ورد أبو الفتح بن جني عثمان إلى واسط ونزل دار الشريف أبي علي الجواني...".

٤٩- كتاب شرح الإبدال ليعقوب بن السكيت يقول في الخصائص[٣]: في باب الحرفين المتقاربين..." "نحن نعتقد أن أصبنا...".

---

(١) الخصائص ٤٢/٢.

(٢) معجم الأدباء ٨٠/١٤.

(٣) الخصائص ٩٠/٢.

المبحث الثاني

كتاب الخصائص

كتاب الخصائص أو خصائص العربية لأبي الفتح عثمان بن جنِّي، من الكتب اللغوية القيّمة التي أقرّ المجلس الأعلى لدار الكتب المصرية طبعها سنة ١٩١٣م ضمن مشروع إحياء الآداب العربية.

يقدمه ابن جنِّي مهدي إلى بهاء الدولة[١] وهو الذي قال عنه ابن جنِّي: "هذا كتاب لم يزل على فارط الحال وتقادم الوقت، ملاحظاً له عاكف الفكر عليه، منجذب الرأي والرؤية إليه، واداً أن أحد مهملاً أصله به أو خللاً أرتقه بعمله، واعتقادي فيه أنه أشرف ما صنف في علم العرب، وأذهبه في طريق القياس والنظر وأجمعه للأدلة على ما أودعته هذه اللغة الشريفة من خصائص الحكمة..."[٢].

وهذا الكتاب اختار له مؤلفه اسم الخصائص لأنه يتجانس مع القوانين العامة للعربية من غير أن يكون به المقصود دراسة جزيئات اللغة تفصيلياً من النواحي النحوية والصرفية.

وابن جنِّي يضع في مقدمة كتابه أنه في تأليفه اتبع منهج علمي الكلام وأصول الفقه، أي أنه يقصد وضعه على منهج عام لدراسة اللغة يشبه منهج الأصول الذي يحدد سُبل الاستنتاج والاستنباط الفقهي قائلاً في ذلك: "وذلك أنا لم نر أحداً من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول

---

(١) بهاء الدولة بن عضد الدولة بن ركن الدولة أبي علي الحسن بن بويه السلطان أبو نصر من ملوك الدولة البويهية تولى الملك في بغداد مع الخضوع للخليفة العباسي سنة ٣٧٩- ٤٠٣هـ، ومات بأرجان وهو الذي صنف له عبد الله بن عبد الرحمن الأصفهاني كتابه "إيضاح المشكل لشعر المتنبي". الأعلام ٢/٧٥.

(٢) الخصائص ١/ ١، ٢.

الكلام والفقه، فأما كتاب أصول (أبي بكر)[1] فلم يلمم فيه بما نحن عليه إلاّ حرفاً أو حرفين في أوله وقد تعلق عليه به" [2].

وسنقول في معناه على أن أبا الحسن قد صنّف في شيئين من المقاييس كتيباً إذا أنت قرنته بكتابنا هذا، علمت بذلك أنا تبنا عنه فيه، وكفيناه كلفة التعب به، وكافأناه على لطيف ما أولاناه من علومه المسوقة إلينا...".

وهذا الكتاب يضم بين صفحاته اثنين وستين ومائة بابٍ، تناول فيه ابن جنِّي جوانب مختلفة من علوم العربية، منها جوانب تتعلق باللغة ونشأتها، وأصواتها ورواياتها وما إلى ذلك من ضروب العربية.

هذا بالإضافة إلى المسائل العامة في حياة اللغة، حيث تعرض ابن جنِّي في الخصائص لمستويات الدرس اللغوي من جوانب نحوية وصرفية، وصوتية، ودلالية.

أما المستوى النحوي والصرفي فقد عزم علماء العربية على عدم الفصل بين النحو والصرف فصلاً قاطعاً بل مزجوا بينهما فيما كتبوا، حيث نجد جميع كتب النحو منذ عهد سيبويه تشتمل على النحو والصرف معاً، وسلك ذلك عدد كبير من اللغويين والمحدثين[3].

وما قدّمه ابن جنِّي في هذا المجال "الدرس اللغوي" يعتبر صالحاً، وأساساً لفهم المنهج العربي في الدرس الصرفي والنحوي مكتفياً بالإشارة إلى جوانب عدة تتمثل في سمات المنهج الوصفي وهي:

١- أنّ مذهب ابن جنِّي يؤكد المذهب الذي سلكه سيبويه والتابعون من بعده من حيث اعتبار النحو والصرف علماً واحداً وهو ما يهدف إليه الدرس الحديث -كما ذكر آنفاً- ويتضح ذلك من تعريفه للنحو بأنه "هو انتحاء

---

(١) هو محمد بن السري النحوي أبو بكر السراج (٣١٦- ٩٢٨م)، كان أحد العلماء المشهورين بالنحو والأدب، أخذ من المبرد، وله مصنفات منها: الأصول وغيرها، توفى سنة ست عشرة وثلاث مائة. إشارة التعيين، ص ٣١٣.

(٢) الخصائص ١/ ٢، ٣.

(٣) فقه اللغة في الكتب العربية، عبده الراجحي، ص ١٤٤.

سمت كلام العرب من تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليست من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم وإن شذ بعضهم عنها ردّ به إليها"[١].

ومن خلال هذا النص يظهر لنا أن ابن جنِّي جمع بين النحو والصرف في علم واحد وذلك واضح في ذكره للجمع والتصغير والتكسير والنسب وهذه أبواب صرفية وحصره للنحو في كلام العرب دليل على إدراكه الواضح بأن النحو مجاله الجملة وذلك واضح من مواضع كثيرة من الكتاب منها ما يقول فيه "إن الكلام إنما وضع للفائدة والفائدة لا تجنى من الكلمة الواحدة وإنما تجنى من الجمل ومدارج القول"[٢].

أما المستوى الدلالي فقد تعرض فيه ابن جنِّي لدراسة المعنى الذي يطلق عليه المحدثون (سياق الحال).

ومن خلال الدراسة الموجزة للمادة اللغوية التي يحتويها كتاب الخصائص يمكن أن نستنتج أن ابن جنِّي درس اللغة على أساس المنهج الوصفي بمعنى أنه تناول اللغة في الأغلب الأعم تناولاً لغوياً مبنياً على وصف الظواهر كما هي، وهذا المنهج الوصفي عند ابن جنِّي يظهر في الآتي:

١- أن طريقة جمعه للمادة اللغوية كان يعتمد على منهج واضح فقد حدد البيئة التي يصح أخذ اللغة عنها واضعاً باباً سمّاه "في ترك الأخذ عن المدر كما أخذ عن أهل الوبر". وقال فيه: (إن علّة امتناع ذلك ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلاط والفساد والخطل... أهل الوبر"[٣].

ومعنى ذلك أن ابن جنِّي جعل المقياس الضروري صحة المصدر اللغوي وذلك بالبُعد عن المؤثرات الخارجية ومما يؤكد أنه اعتمد في جمعه للمادة على

---

(١) الخصائص ٣٥/١.

(٢) الخصائص ٣٣٣/٢.

(٣) الخصائص ٧/٢ وما بعدها.

المصدر البشري الواقعي الذي يمثل اللغة تمثيلاً صحيحاً، ويظهر ذلك في ما يرويه عن لقاءاته مع الأعراب والفصحاء وأخذه اللغة عنهم كما سيظهر لنا من خلال مصادره اللغوية.

٢- أما السمة الثانية من سمات المنهج الوصفي أنه بعد جمعه للغة من بيئتها المحددة، ومن مصادرها البشرية، قام بتصنيف مادته اللغوية على أساس وصفي تقريري يظهر في وصفه للأصوات.

٣- أنه مع هذا المنهج التقريري لم يخل منهجه من تعليل الظواهر متأثراً فيه بتعليل الفقهاء والمتكلمين تأثيراً لا يخرج عن التعليل اللغوي إذ أنه كان يعمد إلى الربط بين الظواهر في سياق لغوي واحد ومن أظهر الدلائل على ذلك ما فصّل فيه من حديثه عن الاستثقال والاستخفاف محاولاً تحليل الظواهر بالرجوع إليه مؤكداً على قضية في غاية الأهمية بالنسبة للمنهج الوصفي وهي أن اللغة مادة طبيعية يذهب فيها إلى الحس والطبع لا العقل أو الفلسفة أو المنطق فيقول: "اعلم أن علل النحويين وأعني بذلك حذاقهم..."(١).

وما أن وقفت إلى موضع من مواضع كتابه إلاّ تجد تعليلاً مبنياً على أساس فلسفي أو منطقي وإنما هو يصدر عن اتصاله بالحقائق اللغوية، أي عن طبيعة اللغة ومادتها.

٤- كما أن دراسته للغة لم تقتصر على مستوى واحد بل شملت جميع مستويات اللغة وهذا ما انتهجه المنهج الحديث.

وإذا نظرنا بصورة عامة إلى كتاب الخصائص نجده قد درس اللغة بكل جوانبها من نحو، وصرف، وأصوات، ودلالات، وتناولها تناولاً وصفياً على ما سيظهر لنا من وصفه للأصوات وفهمه للنحو بأنه دراسة الجملة ثم دراسته للمستوى الدلالي سواء كان على مستوى المعجم أو مستوى المعنى وخاصة إدراكه الواضح لما عُرف (بسياق الحال). فمنهجه إذاً معظمه منهج لغوي

---

(١) الخصائص ٤٩/١.

وصفي خارج عن طبيعة اللغة ومادتها وجدير بالاهتمام والتداول لدى الباحثين والعلماء والمحدثين.

الفصل الثاني

الشواهد النحوية من القرآن الكريم
والحديث النبوي الشريف في الخصائص

المبحث الأول

الأسمـاء

الفاعل ونائبه:

قال تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ (١).

الشاهد في الآية الكريمة: أنه أجاز اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل وذلك لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضاء الفعل للفاعل.

وعلى ذلك يقول ابن جنّي: "إنّ العرب منعت تقديم الفاعل نحو ضرب غلامه زيداً، فهذا لم يمتنع لأن الفاعل ليس رتبته التقديم، وإنما امتنع لقرينة انضمت إليه هي إضافة الفاعل إلى ضمير المفعول، وفساد تقدم المضمر على مظهره لفظاً ومعنىً. حيث يقول: وإذا أردت تصحيح المسألة يجب أن تؤخر الفاعل فتقول: "ضرب زيداً غلامه"(٢) كما ورد أيضاً بالآية.

وأجمعوا(٣) على أنه ليس بجائز ضرب غلامه زيداً وذلك لتقدم المضمر على المظهر لفظاً ومعنىً.

ويقول ابن جنّي: "إنّ الفاعل رتبته التقديم والمفعول رتبته التأخير، إذاً وقع كل منهما موقعه الذي هو أولى به. لذلك ليس لك أن تعتقد في الفاعل وقد وقع مقدماً أن رتبته التأخير، وإنما المأخوذ به في ذلك أن تعتقد في الفاعل إذا وقع مؤخراً أن رتبته التقديم، فإذا وقع مقدماً فقد أخذ مأخذه وإذا كان كذلك فقد وقع المضمر قبل مظهره لفظاً ومعنىً. وهذا لا يجوّزه القياس"(٤).

---

(١) سورة البقرة، الآية ١٢٤.

(٢) الخصائص ٢٩٤/١، ٢٩٦.

(٣) من القائلين بالجواز أبو عبد الله الطّوال وهو محمد بن عبد الله الطّوال النحوي من أهل الكوفة، وأحد أصحاب الكسائي، حدث عن الأصمعي، وقدم بغداد، مات سنة ٢٤٣، بغية الوعاة ٥٠/١.

- العالم العلامة موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت ٦٤٣هـ)، المفصل ٧٦/١.
- رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ)، شرح كافية ابن الحاجب ١٦٣/١، ١٦٤.

(٤) الخصائص ٢٩٥/١، ٢٩٦.

وابن جنّي جوّزه قياساً وقال: "إن هناك طريقاً آخر يسوّغك غيره وذلك أن المفعول قد شاع عنهم واطّرد في مذاهبهم كثرة تقدمه على الفاعل حتى دعا ذاك أبا علي إلى أن قال: إن تقدم المفعول على الفاعل فسم قائم برأسه، كما إن تقدم الفاعل قسم قائم برأسه وإن كان تقديم الفاعل أكثر منه، وقد جاء به القرآن الكريم مجيئاً واسعاً وذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاء﴾ (١).

وقال ابن مالك: "ومنع أكثر النحويين تقديم المرفوع الملابس ضميراً عائداً على المنصوب نحو ضرب غلامه زيد، والصحيح جوازه لوروده في كلام العرب الفصحاء"(٢).

كقول حسان بن ثابت:

ولو أن مجداً أخلد الدهر واجداً * من الناس أبقى مجده الدهر مطعما

إضمار عامل الفاعل جوازاً:

قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾(٣)(٤).

استشهد ابن جنّي بهذه الآية على رفع الفاعل بفعل مضمر دلّ عليه (زُيّن) كقولك: سرني أُكلُ الخبز زيد.

وجه ابن جنّي هذه الآية باحتمال رفع (الشركاء) بتأويلين(٥):

الأول: وهو الأرجح في رأيه من أن يكون الفاعل مرفوع بفعل مضمر دلّ عليه قوله (زُيّن) كأنه قال من زينه لهم؟ فقيل زينه لهم شركاؤهم، فهنا ارتفع

---

(١) سورة فاطر، الآية ٢٨.

(٢) شرح التسهيل، لابن مالك جمال الدين عبد الله الطائي الجياني، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون ١٣٥/٢.

(٣) سورة الأنعام، الآية ١٣٧، قراءة ابن عامر برفع (الزاي) زُيّن لكثير من المشركين (قتل) برفع اللام (أولادهم) وتصيب الدال (شركاؤئهم) بالياء، وقرأ الباقون: (زين) بنصب الزاي (لكثير من المشركين قتل) بنصب اللام (أولادهم) خفضاً (شركاؤهم) رفعاً. السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق شوقي ضيف، ط٣، ص ٢٧٠.

(٤) الخصائص ٤٠٩/٢.

(٥) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق علي نجدي ناصف، د. عبد الحليم النجار، د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي ٢٢٩/١.

الفاعل (شركاء) بفعل مضمر دلّ عليه (زُيّن) فهذا مثل أُكِل اللحمُ زيدُ، ورُكِب الفرسُ جعفرُ.

ثم أشار ابن جنّي على نقطة مهمة لمن يظن أن الفاعل ارتفع بهذا الظاهر لأمرين:

أ. أن الفعل لا يرفع فاعلاً واحداً أو مفعولاً أقيم مقامه وهو كـ (قتل) (أولادهم) فلا سبيل لرفع فاعل آخر أن يكون هو الفاعل في المعنى.

ب. أن الفاعل ليس المراد به أن يكون فاعلاً في المعنى دون ترتيب اللفظ وأن يكون اسماً ذكرته بعد فعل، وأسندته ونسبته إلى الفاعل كـ (قام زيد وقعد عمرو).

ولو كان الفاعل الصناعي هو الفاعل في المعنى للزمك أن تقول: مررت برجل يقرأ فترفعه لأنه هو الذي يفعل القراءة، وتقول في رفع (زيد) من قولك (زيد قام) إنه مرفوع بفعله لأنه هو الفاعل في المعنى لكن طريق الرفع في (شركاؤهم) هو من إضمار الفعل لترفعه به وهذا هو الوجه المختار في رفع الشركاء.

الوجه الثاني:

أجازه قطرب وهو أن يكون (الشركاء) مرفوعاً في صلة المصدر الذي هو القتل بفعلهم، كأنه وكذلك زيّن لكثير من المشركين أن قتل شركاؤهم أولادهم، وشبهه بقوله: حُبِّبَ إليّ ركوب الفرس زيدُ.

وقرأ بعضهم[1]: "وكذلك زُيّن لكثير من المشركين قتل أولادهم" فيرفع قتل إذا لم يسم فاعله، ويرفع الشركاء بفعل ينويه، كأنه قال: زينه لهم شركاؤهم ومثله قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾[2] ثم قال ﴿رجال لا تلهيهم تجارة﴾. كأنك تقول من سبّح؟ فتقول رجالُ.

---

(١) معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء الديلمي، ط١، ١٩٥٥م- ١٩٨٠م، ١٩٨٠م، ٣٥٧/١.

(٢) سورة النور، الآيتان ٣٦ و ٣٧، وقراءة فتح (الباء) هي قراءة ابن عامر وأبو بكر عن عاصم والبحتري عن حفص ومحبوب عن أبي عمرو والمنهال عن يعقوب وعبد الله والحسن والمفضل وأبان

ويرى العكبري: إنه مرفوع بفعل محذوف كأنه قال: من زينه فقال شركاؤهم أي زينه شركاؤهم أو أن ترفع الشركاء بالقتل[1].

ويبدو لي أن رأي ابن جنّي في رفع الشركاء بفعل مضمر دلّ عليه (زُيّن) هو الصحيح لأنه لما قال: مَن زينه؟ فقال شركاؤهم إذن (شركاؤهم) هم الذين فعلوا التزيين.

المبتدأ والخبر:

الابتداء بالنكرة:

قال تعالى: ﴿سَلَامٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي﴾ [2].

وقال تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾[3].

الشاهد في الآيتان الكريمتان (سلام عليك، وويل) حيث جاء فيهما المبتدأ نكرة مقدمة وذلك لأنه ليس في المعنى خبر وإنما دعاء ومسألة والتقدير في (سلام عليك) وليسلّم الله عليك، وفي (ويل له) وليلزمه الويل.

والأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، وقد يكون نكرة، لكن بشرط أن تحصل الفائدة بأحد أمور منها[4]:

١- أن يتقدم على النكرة استفهام نحو هل فتى فيكم.

٢- أن تكون جواباً من عندك؟ فتقول رجل عندي.

٣- أن تكون عامة نحو كل يموت.

ويقول ابن جنِّي: "إن اجتمع في الكلام معرفة ونكرة جعلت المبتدأ هو المعرفة والخبر هو النكرة نحو زيد جالس (فزيد) مبتدأ، و (جالس) (خبر) لأنه نكرة"[1].

وحماد قرأوا (يُسبح) بالياء المضمومة في أوله وفتح الباء، وأحد المجرورات بعده في موضع المفعول الذي يسم فاعله وهو (له أو فيها) والأول أوْلى. السبعة في القراءات، لابن مجاهد، ص ٤٥٦.

(١) التبيان في إعراب القرآن، تأليف أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م ١/٥٤٠، ٥٤١.

(٢) سورة مريم، الآية ٤٧.

(٣) سورة المطففين، الآية ١.

(٤) التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل، لمحمد عبد العزيز النجار ١/١٥٩، ١٦٥.

وأيضاً من ذلك قولهم: "لك مال، وعليك ديْن، فالمال والديْن مبتدآن وما قبلهما خبر عنهما إلاّ أنك إذا أردت أن تقدم المعرفتان لم يجز لقبح الابتداء بالنكرة في الواجب، فلما كان جافياً في اللفظ أخّروا المبتدأ وقدموا الخبر وذلك لإصلاح ما فسد عندهم في اللفظ"[٢].

وإنما كان تأخره عن الخبر مستحسناً لأنه لما تأخر وقع موقع الخبر ومن شرط الخبر أن يكون نكرة فلذلك صلح به اللفظ، وأمّا من رفع الاسم في نحو هذا بالظرفية كما فعل الأخفش[٣] والكوفيون من قبل لأنه عندهم ليس مبتدأ.

حذف المبتدأ:

قال تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ بَلَاغٌ﴾ [٤].

الشاهد في الآية الكريمة حذف المبتدأ (ذلك أو هذا) بدلالة (بلاغ) عليه.

فيقول ابن جنّي: "إن المبتدأ قد يحذف تارة، والخبر أخرى وذلك إذا كان في الكلام دليل على المحذوف بشرط أن لا يتأثر المعنى أو الصياغة بالحذف فإذا كان ذلك فلا يصح الحذف، فإذا قال لك: القائل: من عندك؟ فتقول زيد أي زيد عندي فهنا حذفت (عندي) وهو خبر ولم يتأثر الكلام لذلك جاز الحذف، وأيضاً إذا قيل: لك كيف أنت؟ فتقول: صالح أي أنا صالح فحذفت أنا وهو المبتدأ[٥].

---

(١) اللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق حامد المؤمن، دار النشر عالم الكتب، ١٤٠٥هـ- ١٩٦٢م /١١٠.

(٢) الخصائص ٣١٨/١ وما بعدها.

(٣) هو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي، أخذ النحو من سيبويه، وصحب الخليل، وكان معلم لولده الكسائي وهو من أحذق أصحاب سيبويه. الأعلام، لخير الدين الزركلي، ص ١٥٤.

(٤) سورة الأحقاف، الآية ٤٧.

(٥) اللمع في العربية، لابن جنّي، ص ١١٤.

وأيضاً قوله: "إن العرب قد حذفت الجملة، والمفرد، الحرف، الفعل والحركة، وليس شيء من هذا الحذف إلاّ عن دليل"[1] وقد حذفت المبتدأ تارة نحو هل لك في كذا وكذا، أي هل لك فيه حاجة أو أرَب وكذلك حذف المبتدأ كما ورد بالآية السابقة.

حذف الخبر:

قال تعالى: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ [2].

الشاهد في الآية الكريمة حذف الخبر بدلالة أمرنا طاعة وقول معروف وإن شئت كان التقدير طاعة وقول معروف أمثل من غيرها.

ونحوه أيضاً قولهم: في جواب من عندك؟ فتقول زيد، أي زيد عندي وعليه أيضاً قول عمرو بن أبي ربيعة:

فقالت: على اسم الله أمرك طاعة * وإن كنت قد كلفت ما لم أُعوَّد[3]

والبيت جاء به ابن جنّي على صحة تقدير (أمرنا) في الآية والإخبار عنه بكلمة طاعة، والجار في قوله (على اسم الله) متعلق بمحذوف أي أفعلُ ذلك على اسم الله.

قال ابن الخباز: "حذف الخبر ثلاثة أقسام: ممتنع، وواجب، وجائز وهو ما في الكلام دليل عليه كما ورد بالآية الكريمة فمحمول على حذف الخبر وحذف المبتدأ فإن حذفت الخبر كان التقدير: طاعة وقول معروف أمثل من غيرهما وأمثل بمعنى أجود وأصلح وحمله على حذف الخبر أحسن لأن الاتساع بالخبر أوْلى من الاتساع في المبتدأ أو إن حذفت المبتدأ كان التقدير: أمرنا طاعة"[4].

---

(١) الخصائص ٣٦٢/٢.

(٢) سورة محمد، الآية ٢١.

(٣) ديوان عمر بن أبي ربيعة، شرح د. شكري فرحات، ص ١٨٣.

(٤) توجيه اللمع، للعلامة أحمد بن الحسن بن الخباز على شرح كتاب اللمع، لابن جنّي، تحقيق فايز ذكي محمد دياب، ط١، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م، ص ١١٨، ١١٩.

المفعول به:

قال ابن جنّي: الفعل في التعدي إلى المفعول به على ضربين[١]:

أ- متعدٍّ بنفسه ب- متعدٍّ بحرف الجر

واختصر ابن جنّي هنا على قرينة واحدة هي التعدّي بحرف الجر والذي حمّل ابن جنّي على ذلك الاختصار كون حرف الجر يعدى الأفعال الثلاثية والغير ثلاثية.

وقد ذكر التعدية بالهمزة، والتعدية بالنقل من فعل إلى فعل وذلك لكثرة التعاقب بين فعل وأفعل.

ومن ذلك قولهم: غاض الماء وغضته، فسوّوا فيه بين المتعدي وغير المتعدي، ومثله جبرت يده وجبرتها، وعمّر المنزل وعمرته، وسارت الدابة وسرته، ودان الرجل ودنته من الديْن في معنى أدنته وعليه جاء (مديون) في لغة التميميين، وهلك الشيء وهلكته[٢].

وأما قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ [٣].

أجود القولين فيه أن يكون معناه وأن منها يهبط من نظر إليه لخشية الله وذلك أن الإنسان إذا فكر في عظم المخلوقات تضاءل وتخشع وتهبط نفسه لعظم ما شاهد.

فلذلك نسب الفعل إلى تلك الحجارة لما كان السقوط والخشوع مسبباً عنها، وحادثاً لأجل النظر إليها كما جاء في قوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾[٤].

---

(١) اللمع في العربية، لابن جني، ص ١٣٤.

(٢) الخصائص ٢/٢١٢، ٢١٥.

(٣) سورة البقرة، الآية ٧٤.

(٤) سورة الأنفال، الآية ١٧.

وقد قال ابن جنّي: فهذا كله شاذ عن القياس وإن كان مطرداً في الاستعمال إلاّ أنه عندي فيه وجه آخر لذلك جاز وهو أن كل فاعل غير القديم سبحانه، فإنما الفعل منه شيء أعيره وأُعطيه وأقدر عليه، فهو وإن كان فاعلاً فإنه لما كان مُعاناً مُقدراً صار كأنه فعله لغيره ألا ترى في الآية السابقة، وقد قال بعض الناس إن الفعل لله وحده وإن العبد مكتسبه وإن كان هذا عندي خطأ فإنه قول لقوم[١].

تقديم المفعول على الفاعل:

المفاعيل التي تقدم على الفاعل لها ضوابط وهي[٢]:

١- أن يكون الفاعل ضمير يعود على المفعول به وهو نحو ضرب غلامه زيداً.

٢- ما كان مستفهماً نحو من ضرب زيد؟ أي رجل ضربت ومنه قوله تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾[٣] (فأي منقلب) منصوب على المصدر بـ (ينقلبون) لا بسيعلم.

١- الأسماء التي يجازى بها فإنها تجري مجرى الأسماء المستفهم بها أيضاً كقولك من يضرب زيد أضرب وقوله تعالى:﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ الْأَسْمَاء الْحُسْنَى﴾[٤].

فالاستفهام والشرط متقدمان على الفعلين الناصبين وإن كان رتبة المعمول أن يكون بعد العامل كما سبق بالآية "وسيعلم الذين..." وتقديم المفعول كثير وإنما كان تقديمه لقرينة انضمت إلى ذلك هي وجوب تقدم الأسماء المستفهم بها والمشروط بها كما تقدم وهذا من النقض العارض.

---

(١) الخصائص، ص 215.

(٢) الخصائص ٢٩٤/١، ٢٩٦.

(٣) سورة الشعراء، الآية ٢٢٧.

(٤) سورة الإسراء، الآية ١١٠.

حذف المفعول به:

يحذف المفعول به كثيراً إذا دلّ عليه دليل وذلك في قوله تعالى:﴿ وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾ [1]، وقوله: ﴿فَغَشَّاهَا غَشَّى﴾[2].

والشاهد في الآيتين الكريمتين حذف المفعول به والتقدير أوتيت منه شيئاً، وغشاها إياه.

المنـادى:

المنادى نوع من أنواع المفعول به، وله أحكام تخصه فلهذا أُفرد بالذكر وبيان كونه مفعولاً به نحو قولك: (يا عبد الله) وأصله يا أدعو الله، فـ (ياء) حرف تنبيه و (أدعو) فعل مضارع قصد به الإنشاء لا الإخبار وفاعله مستتر، وعبد الله مفعول به، ومضاف إليه، ولما علموا أن الضرورة داعية إلى استعمال النداء كثيراً أوجبوا فيه حذف الفعل اكتفاءاً بأمرين[3]:

أ. دلالة قرينة الحال.

ب. الاستغناء بما جعلوه كالنائب عنه والقائم مقامه وهو (ياء) وأخواتها. أما الحروف التي ينادى بها المدعو[4] خمسة: يا، أيا، أي، هيا، الألف.

فأما (الياء) فقد تجرّد من النداء للتنبيه البتة كما جاء في قوله تعالى: (أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ)[5] كأنه قال: (ألاّها اسجدوا) وقد تكون تنبيهاً ونداء نحو يا زيد، ويا عبد الله[6].

---

(١) سورة النمل، الآية ٢٣. الخصائص ٣٧٤/٢.

(٢) سورة النجم، الآية ٥٤.

(٣) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (٧٦١هـ) ومعه كتاب منتهى الأرب، تحقيق شرح شذور الذهب، تأليف محمد محيى الدين عبد الحميد، ص ٢١٥.

(٤) اللمع في العربية، ص ١٩٢.

(٥) سورة النمل، الآية ٢٥.

(٦) الخصائص ١٩٨/٢.

ويعقّب ابن جنّي على قول أبي العباس بقوله: "وأما قول أبي العباس: "إنه أراد: ألاّ يا هؤلاء اسجدوا) إذ يقول: هذا مردود عندنا ووجه ردّه أن في حذف المنادى مع حذف الفعل الذي ناب عنه حذف النداء وحذف فاعله إجحاف"[١].

ويرى ابن جنّي أن المنادى هنا ليس محذوفاً، ولا مراداً كما ذهب إليه محمد بن يزيد، وأن (يا) هنا أخلصت للتنبيه مجرداً من النداء كما في قوله تعالى: (هَاأَنْتُمْ هَؤُلاء جَادَلْتُمْ)[٢] أخلصت أيضاً للتنبيه من غير أن تكون للنداء وتأول أبو العباس قول الشاعر:

طلبـــــوا صُـــــلْحَنا ولاتَ أوانٍ * فأجَبْنَـا أنْ لَـيْسَ حـينَ بَقَـاءِ[٣]

أي (إبقاء)[٤] على أنه حذف المضاف إليه (أوان) فعوّض التنوين منه على حد قول: الجماعة في تنوين إذْ.

المفعول المطلق:

ويسمى المصدر، ويسميه سيبويه الحدث والحدثان وربما سماه الفعل ويعرّفه ابن جنّي: بأنه كل اسم دلّ على حدث، وزمان مجهول وهو وفعله من لفظ واحد، والفعل مشتق منه والمصدر مع فعله فضلة فهو منصوب به وإنما يذكر المصدر مع فعله لأحد ثلاثة أشياء وهي[٥]:

توكيد الفعل، بيان النوع، عدد المرات.

---

(١) الخصائص ٣٧٩/٢.

(٢) سورة النساء، الآية ١٠٩.

(٣) خزانة الأدب ١٩٠/٤، البيت لأبي زبيد الطائي النصراني.

(٤) وهو تفسير لقوله بقاء في البيت. يقال: أبقى عليه إذا رحمه ورعاه، والبقاء في البيت اسم مصدر للإبقاء حيث يقول البغدادي: والمشهور أن الاسم منه البقيا بالضم والبقوى بالفتح والمعنى بقاء الصلح.

(٥) اللمع في العربية، ص ١٣١.

توكيد الفعل:

قال تعالى: ﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ﴾ (١).

الشاهد في الآية وقوع المصدر (صنع الله) وعمل فيه ما دل عليه (تمر) لأن مرورها يدل على صنع الله. فكأنه قال: صنع ذلك صنعاً، وأضاف المصدر إلى فاعله، كما لو ظهر الفعل الناصب لهذا المصدر لكان مسنداً على اسم الله(٢).

إجراء المصدر على غير فعله لما كان في معناه:

قال ابن جنّي: كما جاءوا بالمصدر وأجروه على غير فعله لأنه في معناه وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ (٣).

استشهد ابن جنّي بالآية على أن التبتيل ليس بمصدر التبتل لكنه في معناه.

وقول ابن يعيش: "قد يقترن بالفعل غير مصدره مما هو بمعناه" وذلك على نوعين(٤):

أ. ما يلاقي الفعل في اشتقاقه كما سبق بالآية وأيضاً ذكر ابن يعيش أن التبتيل ليس بمصدر تبتل وإنما هو مصدر بتل فهو فعل مثل كسر ومصدره الجاري عليه التكسير وتبتل: تفعل مثل تكسر وتجرع ومصدره هو التبتل مثل التجرع فجرى التبتيل على تبتل وليس في الحقيقة لأن معناه يؤول إلى شيء واحد.

ب. ما يلاقيه في فعله نحو قعدت جلوساً.

---

(١) سورة النمل، الآية ٨٨.

(٢) الخصائص ٧٤/٢.

- التبيان في إعراب القرآن ٣٩٢/١.

(٣) سورة المزمل، الآية ٨.

- الخصائص ٣١١/٢.

(٤) شرح المفصل، العالم العلامة موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي، (ت ٦٤٣هـ)، مكتبة المتنبي، القاهرة ٧٤/٢.

المفعول فيه:

وهو على ضربين[1]:

أ. ظرف الزمان وهو مرور الليل والنهار كاليوم، والليل، والنهار، والساعة والشهر.

ب. ظرف المكان وهو ما استقر فيه أو تصرف عليه وإنما الظرف منه ما كان مبهماً غير مختص مما في الفعل دلالة عليه والمبهم منه ما لم يكن له أقطار تحصره نحو خلفك، وأمامك، وقدّامك، ووراءك.

أ. وظرف الزمان كقول الله تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾[2].

وجه ابن جنّي هذه الآية بتوجيهين[3]:

الأول: أن تجعل (إذ) بدلاً من قوله اليوم.

الثاني: يجوز أن تنصب (اليوم) بما دلّ عليه قوله (مشتركون) فيصير معناه لا إعرابه: ولن ينفعكم إذ ظلمتم اشتراككم في العذاب فينتزع من معنى (يشتركون) ما يعمل في (اليوم) على حد قولنا في قول الله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[4] وعلى ذلك وجه أبو علي في أحد الثلاثة أقوال في نصب (يوم)[5].

أ. أن يكون متعلق بالفعل (ليس) من الشبه اللفظي وقال أبو علي –رحمه الله– يوماً ظرف يتعلق بالوهم مثلاً.

---

(١) اللمع في العربية، ص ١٣٨، ١٣٩.

(٢) سورة الزخرف، الآية ٣٩.

(٣) الخصائص ١٧٤/٢، ٢٢٧.

(٤) سورة هود، الآية ٨.

(٥) الخصائص ٤٠٢/٢.

ب. بما دلت عليه من معنى الانتفاء.

ج. لأنه متعلق بمصروف.

وذكر المرادي أن (إذ) تكون للتعليل نحو قوله تعالى: "ولن ينفعكم..." واختلف في (إذ) هذه، فذهب بعض المتأخرين إلى أنها تجردت عن الظرفية، وتمحضت للتعليل، ونُسب إلى سيبويه وصرّح ابن مالك بذلك أي بحرفيتها، وذهب قوم منهم الشلوبين إلى أنها لا تخرج عن الظرفية قال بعضهم: وهو الصحيح(١).

الحـال:

تقدم الحال على عاملها:

لا يجوز تقديم الحال على عاملها إذا كان معنى لأنه لا يتصرف وليس بفعل ويجوز أن تأتي الحال بعد هذا نحو هذا قائماً زيد، وتقول: هذا زيد قائم(٢).

أما عامل الحال إذا كان فعل فيجوز تقديم الحال على عاملها لأن الفعل متصرف وذلك نحو قوله تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ﴾ (٣).

واستشهد ابن جنّي بهذه الآية على أن الحال (خشعاً) تقدمت على عاملها (يخرجون) وإن كانت الحال هي صاحبته في المعنى، نحو قولك: راكباً جئت قيل: الفرق إن الحال لا تكون في الأصل هي الفاعلة كما كان المميز هو الفاعل في المعنى والأصل جاء راكبي كما أن أصل طبت به نفساً، طاب به نفسي وإنما الحال مفعول فيها كالظرف ولم تكن فاعلة.

---

(١) الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نبيل فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٨٣م، ص ١٨٨، ١٨٩.

(٢) شرح اللمع في النحو، القاسم بن محمد بن مباشر الواسطي الضرير، تحقيق د. رجب عثمان محمد، د. رمضان عبد التواب، ط١، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م، ص٧١، ٧٢.

(٣) سورة القمر، الآية ٧.

فأمّا كونها هي الفاعل في المعنى فكون خبر كان هو اسمها الجاري مجرى الفاعل في المعنى وأنت تقدمه على كان فتقول كان زيد، ولا تجيز تقديم اسمها عليها[١].

ويرى ابن جنّي إن العامل في الحال هو العامل في غير صاحب الحال، وقد صرّح بذلك في أكثر من موضع لأنه قد يكون العامل في الحال غير العامل في ذي الحال نحو قوله تعالى:﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً ﴾[٢] فالحال هنا من الحق والعامل فيه (هو) وحده أو (هو) والابتداء الرافع له.

وإنما جاز أن يعمل في الحال غير العامل في صاحبها لأن الحال ضربٌ من الخبر والعامل في الخبر غير العامل في المخبر عنه[٣].

وقوع الجمل حالاً:

وقد تقع الجمل حالاً نحو جاءني زيد وأبوه قائم، فإذا كان كذلك فلا بد من مُعلق يُعلّق الجملة الثانية بالأولى، فأما أن يأتي (بواو) و (ها)، وهذه الواو ليست للعطف لأنها تدخل على المفرد كقولك: (جاءني وزيد قائماً) على الحال، لأن الواو يجب أن تدخل على الثاني في إعراب الأول فلما لم يجز دخولها في المفرد، أيضاً لم يجز دخولها على الجملة فإذا ثبت هذا فالجملة على ضربين[٤]:

أ- مبتدأ وخبر ب- فعل وفاعل.

أما الفعل والفاعل (فالفعل) ينقسم إلى ثلاثة أقسام: ماضي، حاضر، ومستقبل، ولا تقع من هذه الثلاثة إلاّ فعل الحال أما المستقبل لبعده عن الحال والماضي لبعده أيضاً عن الحال إلاّ إذا أدخلت عليه (قدْ) جاز أن تجعله حالاً،

---

(١) الخصائص ٣٨٦/٢.

(٢)سورة البقرة، الآية ٩١.

(٣) الخصائص ٦٢/٣.

(٤) شرح اللمع في النحو، للواسطي، ص ٧٤.

وعند الأخفش يجوز أن تقدرها ولا تنطق بها لأنها تقرب الماضي إلى الحال نحو قوله تعالى:﴿ أَوْ جَآؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [1].

(فحصرت) صفة لقوم وقد حذف (قوم)، وعند الأخفش أنها حال على تقدير (قدْ).

وابن جنّي يرى عكس ما رآه الأخفش في أن الماضي يقع حالاً بدون تقدير (قدْ) قبله وعند أبي العباس إن هذا دعاء عليهم.

ويرى أبو علي بذلك فساد المعنى فيما بعد من قوله تعالى: "أو يقاتلوا قومهم".

والشاهد وقوع الفعل الماضي (حصرت) حالاً بدون تقدير (قدْ).

وقال ابن يعيش: "والفعل الماضي لا يجوز أن يقع حالاً لعدم دلالته عليها فلا تقول جاء زيد ضحك في معنى ضاحكاً إلاّ أن تأتي معه بـ (قدْ) جاز أن يقع حالاً لأنها تقربه من الحال ألا ترى إلى قول الله تعالى: "وجاؤوكم حصرت صدورهم"[2].

فقد تأولوا في الآية على تقدير (قد حصرت) ويؤيد ذلك قراءة من قرأ (حصرة)[3] بالنصب وذهب الكوفيون إلى جواز وقوع الفعل الماضي حالاً سواء معه قد أو لم يكن معه وإليه ذهب الأخفش من البصريين.

وحصرت فيها وجهان[1]:

---

(١) سورة النساء، الآية ٩٠، قرأ الجماعة حصرت بسكون التاء علماً بأنه فعل ماضٍ أي ضاقت صدورهم. النشر في القراءات العشر، لمحمد بن محمد بن علي شمس الدين الجزري (ت ٨٣٣هـ)، حققه علي محمد الطباع، نشر المكتبة التجارية بمصر ٢٥١/٢، وجامع البيان عن تأويل آي القرآن، تأليف أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري، (ت ٣١١هـ)، بيروت، دار الجيل، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م، ١٢٥/٥.

(٢) شرح المفصل، لابن يعيش ٦٥/٢.

(٣) قراءة (حَصِرةً) بالنصب هي قراءة الحسن وقتادة ويعقوب والمفضل المهدوي عن عاصم وهي رواية حفص وسهل وابي زيد عن أبي عمرو من طريق الأهوازي (حَصِرة) بالنصب على أنه حال من الواو في جاءوكم.

وقال البري وهي صحيحة في العربية فصيحة غير أنه غير جائزة القراءة بها عندي لشذوذها وخروجها عن قراءة قراء الإسلام. النشر في القراءات العشر ٢٣١/٢، جامع البيان، للطبري ١٢٥/٥.

١-لا موضع لهذه الجملة من الإعراب وهو دعاء بضيق الصدور.

٢- لها موضع وفيه أيضاً وجهين:

أ. في موضع جر صفة لقوم.

ب. أن تكون في موضع نصب وأيضاً بها وجهان:

١- أن تكون حال و (قدْ) مرادة فيه أي قد حصرت.

٢- صفة لموصوف محذوف أي جاءوكم قوماً حصرت والمحذوف حال موطئة.

الصفة:

حذف الصفة وإقامة الموصوف مقامها:

قال ابن جنّي: قد حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه وأكثر ذلك في الشعر. وإنما كانت كثرته فيه دون النثر من حيث كان القياس يحظره وذلك أن الصفة في الكلام على ضربين[٢]:

أ. التلخيص والتخصيص.

ب. للمدح والثناء.

ومما يؤكد ضعف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، أنك تجد من الصفات ما لا يمكن حذف موصوفه. وذلك أن تكون الصفة جملة، نحو مررت برجل قام أبوه، لقيت غلاماً وجهه حسن. فلو قلت: مررت بقام أبوه لم يجز ذلك.

وقد أقيمت الصفة (الجملة) مقام الموصوف (المبتدأ) في نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنَّا مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾ [٣].

والشاهد في الآية حذف الموصوف المبتدأ وهو (قوم) وأقيمت الصفة الجملة مقامه وهي الظرف (دون ذلك).

أما قوله تعالى: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [١] فيمن قرأه بالنصب فيحتمل أمرين:

---

(١) التبيان في إعراب القرآن، ٣٧٨/١، ٣٧٩.

(٢) الخصائص ٣٦٨/٢، ٣٧٢.

(٣) سورة الجن الآية ١١.

الأول: متعلق بإضمار الفاعل.

الثاني: كما رآه أبو الحسن الأخفش من أن يكون (بينكم) وإن كان منصوب اللفظ فإنه مرفوع الموضع بفعله، وذلك لاطراد استعمالهم إياه ظرفاً إلاّ أن استعمال الجملة التي هي صفة للمبتدأ مكانه أسهل من استعمالها فاعلة لأنه لا يلزم أن يكون المبتدأ اسم محض كلزوم ذلك في الفاعل كما ترى من قولهم: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، أي سماعك به خير من رؤيته[٢].

التوكيد:

قال ابن جنّي: العرب إذا أرادت المعنى مكّنته وجعلت له الاحتياط ومن ذلك التوكيد وهو على ضربين[٣]:

١- تكرار الأول بلفظه نحو قام زيد، ضربت زيداً ضربت، وقد قامت الصلاة قد قامت الصلاة.

٢- تكرار الأول بمعناه وهو على ضربين:

أ. الإحاطة والعموم كقولك: قام القوم كلهم، رأيتهم أجمعين.

ب. التثبيت والتمكين كقولك: قام زيد نفسه، رأيته نفسه.

ومن التطوع المشام للتوكيد قوله تعالى: ﴿إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾[٤].

وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [٥].

وقوله تعالى: ﴿وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَىٰ﴾[٦].

---

(١) سورة الأنعام، الآية ٩٤، قراءة النصب قال مكي وقد قيل أن من نصب (بينكم) جعله مرفوعاً في المعنى بـ (يتقطّع)، لكنه لما جرى في أكثر الكلام منصوباً تركه في حال الرفع على حاله منصوباً لكثرة استعماله كذلك وهو مذهب الأخفش ومثله عند الأخفش قوله تعالى: "ومنا دون ذلك".

(٢) الخصائص، ص٣٧٢.

- هذا المثل يضرب لمن أخباره، ومآثره خير من منظره ومرآه ويستشهد به على أن تسمع مضارع منصوب بأن مقدرة وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مبتدأ. مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمد النيسابوري الميداني، تحقيق محمد أبو الفضل، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦٢م، ١٢٩/١.

(٣) الخصائص ١٠١/٣.

(٤) سور النحل، الآية ٥١.

(٥) سورة الحاقة، الآية ١٣.

(٦) سورة النجم، الآية ٢٠.

ومثله قولهم مضى أمس الدابر، وأمس المدبر وهو كثير[١].

والشاهد في الآيات الكريمات: "اثنين، الأخرى، واحدة" حيث جاءت الكلمات توكيداً لإلهين، والنفخة والثالثة لأن الإلهين إلاّ اثنين والثالثة إلا الأخرى، والنفخة إلاّ واحدة".

العطف:

العطف على الضمير المرفوع المتصل:

قال ابن جنّي: "لا يجوز تقديم عطف البيان على المعطوف عليه، ولا عطف النسق على المعطوف عليه إلاّ في (الواو) وحدها وعلى قلّته أيضاً، نحو (قام وعمرو زيد)، وأسهل منه (ضربت وعمرا زيدا) لأن الفعل هنا استغل بفاعله وفي قولك: قام وعمرو زيد اتسعت في الكلام قبل الاستغلال والتمام"[٢] وأما قوله:

ألا يا نخلة من ذات عرق * عليك ورحمة الله السلام[٣]

قال ابن جني: هذا البيت حملته الجماعة على هذا (أي تقديم المعطوف على المعطوف عليه) حتى قالوا عندها: عليك ورحمة الله وهذا وجه ثم يقول: ألاّ أنا فعندي فيه وجه آخر لا تقديم ولا تأخير فيه من قبل العطف وهو أن يكون (رحمة الله) معطوفاً على الضمير في عليك وذلك أن السلام مرفوع بالابتداء وخبره مقدم عليه وهو (عليك) ففيه إذاً ضمير منه مرفوع بالظرف فإذا عطفت (رحمة الله) عليه ذهب عنك مكروه التقديم. لكن فيه العطف على الضمير المتصل من توكيد له وهذا أسهل عندي من تقديم المعطوف على المعطوف عليه[٤].

---

(١) الخصائص ٢٦٩/٢.

(٢) الخصائص ٣٧٨/٢، ٣٨٨.

(٣) خزانة الأدب ٣٩٩/١، الخصائص ٣٨٨/٢.

(٤) الخصائص ٣٨٨/٢.

وذهب بعضهم في قول الله تعالى: ﴿ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى * وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى﴾[1] إلى أن (هو) معطوف على الضمير في (استوى).

وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل وأنه قد جاء ذلك في كتاب الله تعالى وكلام العرب واستدلوا على جوازهم بقوله تعالى: "ذو مرة فاستوى وهو بالأفق الأعلى" فعطف (هو) على الضمير المرفوع المستكن في (استوى) والمعنى: فاستوى جبريل ومحمد(ﷺ) بالأفق وهو مطلع الشمس.

والبصريون لا يجيزون العطف واحتجوا بعدم جوازهم لأنه لا يخلو إما أن يكون مقدراً على الفعل أو ملفوظاً به، فإن كان مقدراً فيه نحو: (قام وزيد) فكأنه قد عطف اسماً على فعل، أو ملفوظاً به نحو: (قمت وزيد) فالتاء منزّلة منزلة الجزء من الفعل فلو جوّزنا عليه العطف لكان بمنزلة عطف الاسم على الفعل وهذا لا يجوز.

وقالوا: فمن الشاذ الذي لا يؤخذ به، ولا يُقاس عليه، على أن تقول: إنما جاء هذا لضرورة الشعر والعطف على الضمير المرفوع المتصل في ضرورة الشعر عندنا جائز فلا يكون لكم فيه حجة[2].

البدل:

العامل في البدل:

قال ابن جنّي: "إن العامل في البدل هو المشتمل[3] ورأيه هذا مخالفاً فيه لرأي أستاذه أبي علي –رحمه الله– في أن موضع الاشتمال هو الثاني ومن النحويين من وافقه في موضع الاشتمال بأنه الأول أمثال الرماني.

---

(١) سورة النجم، الآيتان ٦ و ٧.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تأليف عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد الأنباري، (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة، مكتبة قمسيون ١٩٦، مسألة ٦٦، ٢/٤٧٤.

(٣) اللمع في العربية، الهامش، ص ١٧٣.

ومنه قوله تعالى:﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ ﴾[1].

قال: فإن قلت: إن العامل في البدل هو غير العامل في المبدل منه، وإذا كان ذلك فالحديث إذن في موضع واحد هو إضمار الفعل فلم قسمت الأمر فيها إلى وجهين[2]:

قيل: الفرق إن اتصال المبدل منه أشد من اتصال ما حمل على المعنى بما قبله وليس كذلك البدل، لأنه وإن كان العامل فيه غير الأول فإنه مع ذلك مشابه للصفة وجارٍ مجراها.

وقد خالف قوم، وذهبوا إلى أن العامل في الثاني هو العامل في الأول ويقول: حدثنا أبو علي أن الزيادي[3] سأل أبا الحسن عن قولهم مررت برجل قائم زيد أبوه، أأبوه بدل أم صفة؟ فقال أبو الحسن: لم أدري بأيهما أجبت. وذلك لتداخل الصفة مع البدل وهذا يدلّ على ضعف العامل المقدّر مع البدل واضطراب حاله وليس كذلك العامل إذا دلّ عليه غيره.

أما الفارسي فقد قال: في قوله تعالى: "قتل أصحاب الأخدود" بدل اشتمال أي الأخدود اخدود النار كقولك سلب زيد ثوبه أي الاخدود مشتمل على النار.

العطف على الضمير المخفوض بدون إعادة الخافض:

قال تعالى:﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [4] وهي قراءة حمزة وقد وجّه ابن جنّي هذه القراءة أي (قراءة حمزة) على حد قولهم: الذي ضربت زيد

---

(١) سورة البروج، الآيتان ٤، ٥.

(٢) الخصائص ٤٢٩/٢، ٤٣٠.

(٣) الزيادي هو إبراهيم بن سفيان الزيادي أبو إسحاق النحوي، قرأ كتاب سيبويه ولم يتممه، وقرأ على الأصمعي، وعلى غيره وله من الكتب "إخراج نكت كتاب سيبويه"، كتاب "الأمثال" كتاب "النقط والشكل" وغيره. إنباه الرواة على أنباه النحاة ١٦٦/١، ١٦٧.

(٤) سورة النساء، الآية ١، وهي قراءة حمزة برفع الأرحام وقراءة الأرحام بالجر والرفع هي قراءة عاصم وحمزة والكسائي وأبو عمر بخلاف عنه والحسن والأعمش وخلف (تَسَاءلون) بسين خفيفة وأصله (تسّاءلون) فحذفت إحدى التاءين الأولى أو الثانية على الخلاف وقرأ حمزة (والأرحام) بالخفض على أنه معطوف على الهاء في به أو على أنه مجرور بياء مقدرة أو بالقسم. السبعة، لابن مجاهد، ص ٢٢٦، النشر في القراءات العشر، لابن الجزري ٣٤٧/٢.

فهنا يريد الهاء ويحذفها لأن في ذلك الموضع دليلاً عليها، أي لدلالة الحال عليها.

ويرى ابن جنّي: إن هذه القراءة ليست من الفحش والإبعاد والشناعة والضعف على ما ذهب إليه أبو العباس، بل الأمر فيها دون ذلك وأقرب وأخف وألطف وأنه يقول: لحمزة أن يَردُّ على أبي العباس بقوله: إنني لم أحمل الأرحام على العطف على المجرور المضمر، بل اعتقدت أن تكون فيه (باء) ثانية حتى كأني قلت: "وبالأرحام" ثم حذفت الباء لتقدم ذكرها في (به) كما حُذفت لتقدم ذكرها في نحو قولك: بمن تمرر أمرر وعلى من تنزل أنزل، ولم تقل أمرر به، ولا أنزل عليه، لكنني حذفت الحرفين لتقدم ذكرهما"[١].

وأيضاً وجّه ابن جنّي هذه القراءة وجه آخر برفع الأرحام على أن الأرحام مبتدأ خبره محذوف والتقدير و (الأرحامُ) بالرفع وهذا حسن في رأي ابن جنّي لأنه أُكد معناه، حيث يقول: "إنك إذا قلت: ضربت زيداً، فزيد هنا (عمدة) فلا يمكن حذفه كما حذف المفعول به على أنه فضلة بعد استغلال الكلام ولزيد فيه وجهان:

أ. اسمه الظاهر.

ب. ضميره وهو الهاء.

ولما كانت الأرحام فيما يُعنى به ويقوى الأمر في مراعاته جاءت بلفظ المبتدأ الذي هو عمدة فهو أقوى من المفعول به لأنه فضلة[٢].

وابن جنّي يريد أن يقوّي القراءة الشاذة (الرفع) فيقول: فإذا قلت: فقد حذف خبر الأرحام وهو عمدة، قيل: أجل ولكن لم يحذف إلاّ بعد العلم به، فإذا

---

(١) الخصائص ٢٨٦/١.

(٢) المحتسب في تبيين شواذ القراءات ١٧٩/١، وقراءة الأرحام بالرفع قرأ أبو عبد الرحمن عبد الله بن يزيد بالرفع على الابتداء والخبر محذوف والتقدير والأرحامُ محترمة، وقال ابن جنّي: "رأى الأرحام مما يجب أن تتقوه وأن تحتاطوا لأنفسكم فيه". الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، تحقيق علي محمد معوض، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م، ٢٩٧/٢، النشر، لابن الجزري ٤٣٣/١.

حذفت الأرحام منصوبة أو مجرورة فقلت: "فاتقوا الله الذي تساءلون به" لم يكن في الكلام دليل على أن الأرحام مقدرة أو مرادة.

ثم يبني ابن جنّي بذلك قاعدة مهمة وهي "كلما قويت الدلالة على المحذوف كان حذفه أسوغ[١].

وقرئت (الأرحامَ) بالنصب عطفاً على اسم الجلالة على حذف مضاف تقديره وقطع الأرحام، ويجوز أن يكون معطوفاً على موضع (به) في محل نصب من قرأ وبالأرحام وهذا رأي أبو حيان وإن كان مخالفاً للبصريين في أنهم لا يعطفون على الضمير إلا بإعادة الخافض ودليلهم على ذلك ما ذهب إليه أبو حيّان في قوله تعالى:﴿ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ .

ومن ذهب إلى أن الجر هو بواو القسم فهذا مذهب بعيد عن الفصاحة[٢].

وذهب الزمخشري في تفسيره للآية بقراءة النصب على وجهين[٣]:

١- إمّا على "واتقوا الأرحام" فتكون معطوفة على اسم الجلالة الذي وقع مفعولاً به.

٢- أو بنصب (الأرحامَ) عطفاً على محل الجار والمجرور كقولك مررت بزيد وعمرا وتنصره على ذلك قراءة ابن مسعود.

قال ابن الحاجب: "وإذا عطف على المضمر المجرور أُعيد الخافض، إنما لزم ذلك، لأن اتصال الضمير المجرور بجاره أشدُّ من اتصال الفاعل المتصل، لأن الفاعل إن لم يكن ضميراً متصلاً جاز انفصاله، والمجرور لا ينفصل

---

(١) المحتسب ١/١٧٩، ١٨٠.

(٢) البحر المحيط، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيّان الأندلسي الغرناطي، المتوفي (٦٥٤هـ- ٧٥٤م)، ط٢، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م، ٣/١٥٥، حقوق الطبع محفوظة للناشر.

(٣) تفسير الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، (ت ٤٦٧هـ- ٥٣٨م)، رتبه وضبطه وصححه محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م، ١/٤٥٢.

من جاره سواء كان ضميراً أو ظاهراً، فكره العطف عليه إلا إعادة الجار نحو "مررت بزيد وبك"[1].

ويتضح لي أن تخريج ابن جنّي لقراءة (الأرحامُ) بالرفع توجيه صحيح لم يسبقه إليه أحد لأنه كان يستأنف رفعاً على أنها مبتدأ ولأن الابتداء هو عمدة الجملة بخلاف الفضلة.

الفصل بين الجار والمجرور:

قال تعالى:﴿ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَقَ وَمِن وَرَاء إِسْحَقَ يَعْقُوبَ﴾ [2].

وجّه ابن جنّي هذه القراءة بقوله: إذا جعلت يعقوب في موضع جر وعليه تلقاه القوم من أنه مجرور الموضع وإنما كانت الآية أصعب مأخذاً من قبل أن حرف العطف منها الذي هو (الواو) ناب عن الجار الذي هو (الباء) في قوله (بإسحاق)، وأقوى أحوال حرف العطف أن يكون في قوة العامل قبله، وأن يلي من العمل ما كان يليه، الأول والجار لا يجوز فصله من مجروره وهو هنا فصل بين الواو ويعقوب بقوله "ومن وراء إسحاق" والفصل بين الجار ومجروره لا يجوز، وهو أقبح منه بين المضاف والمضاف إليه[3].

ويرى ابن جنّي: إن الأحسن في يعقوب من قوله –عز وجل– "ومن وراء إسحاق يعقوب" فيمن فتح (الباء) أن يكون في موضع نصب بفعل مضمر دلّ عليه قوله (فبشرناها بإسحاق) أي وآتيناها يعقوب. فإذا كان ذلك لم يكن هنالك فصل بين الجار والمجرور.

وإني أرى: توجيه ابن جنّي لهذه الآية بقراءة فتح (الباء) حسن لأنه لم يكن فيه فصل بين الجار والمجرور والفصل بينهما قبيحٌ ولا يجوز لأن الجار لا ينفصل عن جاره فهو بمنزلة الجزء الواحد.

---

(١) كافية ابن الحاجب ٣٥٧/٢.

(٢) سورة هود، الآية ٧١، وقراءة فتح باء (يعقوب) قراءة ابن عامر وحمزة نصباً.
وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي بالرفع (يعقوبُ) واختلف عن عاصم، فروى عنه أبو بكر، بالرفع، وروى حفص عنه بالنصب. السبعة في القراءات، لابن مجاهد، ط٣، ص٣٣٨.

(٣) الخصائص، ج٢، ص ٣٩٧– ٣٩٩.

حذف المضاف:

إن الحذف ضرب من التوسع والتوسع بالإعجاز أوْلى منه بالصدور وكلما تأخر الحذف كان أمثل من حيث كانت الصدور أولى بالحقائق من الإعجاز[١]، وحذف المضاف كثير وإن كان أبو الحسن لا يرى القياس عليه وذلك نحو قوله تعالى:﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى﴾ [٢].

والشاهد حذف المضاف والتقدير بِرُّ من اتقى وإن شئت كان التقدير لكن ذا البر من اتقى.

والأول أجود لأن حذف المضاف ضرب من الاتساع والخبر أولى بذلك من المبتدأ.

وقد يحذف المضاف مكرراً[٣] نحو قوله تعالى:﴿ فَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ الرَّسُولِ﴾[٤] والشاهد فيه حذف المضاف مكرراً والتقدير من تراب أثر حافر فرس الرسول ومنه مسألة الكتاب: أنت منى فرسخان أي ذو مسافة فرسخين.

حذف المضاف إليه:

وقد يحذف المضاف إليه ونحو قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ﴾[٥][٦].

---

(١) الخصائص، ج٢، ص٣٦٤.

(٢) سورة البقرة، آية ١٧٧.

- المحتسب، ج٢، ص٢٦٢.
- المفصل، لابن يعيش، ج٣، ص ٢٣-٢٤.

(٣) الخصائص، ج٢، ص ٣٦٤.

(٤) سورة طه، آية ٩٦.

(٥) الخصائص، ج٢، ص ٣٦٧.

(٦) سورة الروم، آية ٤.

والشاهد فيه حذف المضاف إليه والتقدير من قبل ذلك ومن بعده.

وقولهم: ابدأ بهذا أوّل، أي أوّل ما تفعل وإن شئت كان تقديره أوّل من غيره فشبه الجار والمجرور بالمضاف إليه وذلك لمعاقبة المضاف إليه إليهما.

وحكى الكسائي أفوق تنام أم أسفل فحذف المضاف إليه ولم يبين.

إضافة الاسم إلى المسمى والمسمى إلى الاسم:

عقد ابن جني باباً في كتابه سماه إضافة الاسم إلى المسمى، والمسمى إلى الاسم وذكر فيه "أن هذا الموضع كان يعتاده أبو علي –رحمه الله– كثيراً ويألفه ويأنق له ويرتاح لاستعماله".

ثم ذكر فيه دليل نحوي على فساد قول: من ذهب إلى أن الاسم هو المسمى ولو كان إياه لم تجز إضافة واحد منهما إلى صاحبه لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه(١).

ثم استشهد على هذا الرأي من السماع فقال: "حدثنا أبو علي أن أحمد بن إبراهيم أستاذ ثعلب، روى هذا ذو زيد" ومعناه هذا زيد أي هذا صاحب هذا الاسم الذي هو زيد.

ومن إضافة المسمى إلى الاسم من الذكر الحكيم قال الله عز وجل: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ (٢) وهي قراءة ابن مسعود.

قال أبو الفتح: تحتمل هذه القراءة ثلاثة أوجه(٣):

١- أن تكون من باب إضافة المسمى إلى الاسم أي وفوق كل شخص يسمى عالم عليم وقد كثر عنهم إضافة المسمى إلى الاسم.

٢- أن يكون (عالم) مصدر كالفالج والباطل فكأنه قال: وفوق كل ذي علم عليم.

٣- أن يكون على مذهب من يعتقد زيادة (ذي) فكأنه قال وفوق كل عالم عليم.

---

(١) الخصائص، ج٣، ص ٢٦- ٢٩.

(٢) سورة يوسف، آية ٧٦.

(٣) المحتسب، ج٢، ص ٣٤٧.

وقراءة الجماعة (وفوق كل ذي علم عليم) قراءة حسنة وذلك أنه إذا قال: قائل: وفوق كل ذي عالم عليم كان لفظه لفظ العموم ومعناه الخصوص وذلك لأن الله –عز وجل– عالم ولا عالم فوقه.

وذكر ابن يعيش[1] إن قراءة "وفوق كل ذي علم عليم" أي وفوق كل شخص يسمى عالماً عليم يحتمل أن يكون العالم هنا مصدر بمعنى العلم كالفالج والباطل فيكون على قراءة الجماعة أي "وفوق كل ذي علم عليم".

وحكى عن العرب: هذا ذو زيد أي صاحب هذا الاسم وقد كثر ذلك عندهم وربما لطف هذا المعنى على قوم فحملوه على زيادة (ذي).

وفي التبيان[2] قوله: "وفوق كل ذي علم عليم" يقرأ شاذاً ذي عالم وفيه أيضاً ثلاثة أوجه:

١– مصدر كالفالج والباطل.

٢– زيادة (ذي)، وقد جاء مثل ذلك في الشعر كقول الكميت "إليكم ذوي آل النبي".

٣– أنه أضاف الاسم إلى المسمى، وهو محذوف تقديره: ذي مسمى عالم.

وفي البحر[3] فخرجت على زيادة (ذي) أو على أن قوله عالم مصدر أو على تقدير وفوق كل ذي شخص عالم.

وكل هذه الآراء جاءت مطابقة لما ذهب إليه ابن جنّي في توجيهه لهذه الآية.

---

(١) المفصل، لابن يعيش، ج٣، ص ١٢–١٣.

(٢) التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، المتوفى ٦١٦هـ، ج٢، ص ٧٤٠.

(٣) البحر المحيط، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥هـ، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض ٣٢٨/١، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٤١٣هـ– ١٩٩٣م.

المبحث الثاني

الأفعـال

وهي[١] على ضربين مبني ومعرب، والمبني على ضربين:

- مبني على الفتح، وهو جميع أمثلة الماضي قلّت حروفه أو كثُرت نحو قام، جلس.
- مبني على السكون، وهو جميع أمثلة الأمر للمواجهة مما لا حرف مضارعة فيه وذلك نحو قولك قم، خذ.

أما المعرف فهو الذي في أوله إحدى الزوائد الأربع وهي الهمزة، النون التاء والياء.

وهذا الفعل المضارع إنما أعرب لمضارعته الأسماء وهو مرفوع أبداً بوقوعه موقع الاسم، حتى يدخل عليه ما ينصبه أو يجزمه.

رفع المضارع:

يقول ابن جنّي في رفع المضارع كقول سيبويه، والبصريون حيث يقول سيبويه: "وحقيقتها في هذه المواضع (أي الأفعال المضارعة). لوقوعها موقع الاسم. لذلك ألزمتها الرفع، وهي سبب دخول الرفع فيها[٢].

ويقول الكسائي: إنها مرفوعة، بحروف المضارعة ويقول الفراء: إنها رفعت لخلوها من الناصب والجازم، وضعّف البصريون قول: الكسائي بدخول النواصب والجوازم على حروف المضارعة، وضعّفوا قول الفراء باستدعائه تقدم النصب والجزم على الرفع[٣].

---

(١) اللمع في العربية، لابن جني، ص٢٠٥.

(٢) اللمع في العربية، لابن جني، ص ٢٠٦ الهامش.

(٣) نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

وعليه يرد أبو عثمان على من ادعى أن السين وسوف ترفعان الأفعال المضارعة[١]، قائلاً: إنّا لم نر عاملاً في الفعل تدخل عليه اللام وقد قال تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ﴾[٢].

فجعل لعدم النظير ردّاً على من أنكر قوله، فأما إن لم يقم الدليل ولم يوجد النظير فإنك تحكم مع عدم النظير، وذلك قولك في الهمزة والنون من أندلس أنها زائدتان. وإن وزن الكلمة بهما "أنْفعُل" وإن كان مثالاً لا نظير له. وذلك أن النون لا محالة زائدة، لأنه ليس في ذوات الخمسة شيء على (فَعْلَلُ) فتكون النون فيه أصلاً لوقوعها موقع العين، وإذا ثبت أن النون زائدة فقد يرد في ذلك أحرف أصول، وهي الدال، واللام والسين وفي أول الكلمة همزة، ومتى وقع ذلك حكمت بكون الهمزة زائدة من أوائلها إلاّ في الأسماء الجارية على أفعالها نحو مدحرج وبابه، وقد وجب إذاً أن الهمزة والنون زائدتان، وأن الكلمة بهما على الفعل. وإن كان هذا مثالاً لا نظير له، فإن ضام الدليل النظير فلا مذهب بك عن ذلك وهذا كنون عنتر فالدليل يقضي بكونها أصلاً، لأنها مقابلة العين جعفر، والمثال أيضاً معك وهو فعلل[٣].

نواصب المضارع:

ينصب الفعل المضارع إذا صحبه حرف من حروف النصب الآتية:

أن، ولن، وكي، وإذن، تقول: (أزيد) أن يقوم، ولن تنطلق، وقمت كي تقوم.

أما إذن فإذا اعتمد الفعل عليها فإنها تنصبه فتقول: إذا قال لك قائل: أنا أزورك، (فتقول): إذن أكرمك، وإذن أحسن إليك فتنصب الفعل لاعتماده على إذن[٤].

وناصب الفعل المضارع فيه خلاف بين البصريين والكوفيين.

---

(١) الخصائص، لابن جني، ج١، ص ١٩٨.

(٢) سورة الضحى، آية ٥.

(٣) الخصائص ٩٨/١.

(٤) اللمع في العربية، ص ٢٠٨.

والخلاف في عامل النصب فذهب الكوفيون إلى أنه ينتصب بالخلاف لأن الجواب مخالفٌ لما قبله، والبصريون إلى أنه ينتصب بإضمار (أن) وذهب أبو عمر الجرمي إلى أنه ينتصب بالفاء لأنها خرجت من باب العطف ورأي الجرمي هو الصحيح لأنه لا تكليف فيه[١].

وتضمر (أن) بعد خمسة أحرف هي الفاء، والواو، وأو، ولام الجر حتى، وذهب الكوفيون إلى أن حتى تنصب الفعل المضارع من غير تقدير أن والبصريون يقولون: بأن مضمرة بعد حتى[٢].

فأما الفاء فإذا كانت جواباً لأحد سبعة أشياء: الأمر، والنهي، والاستفهام، النفي، والتمني، والدعاء، والعرض.

فإن الفعل ينصب بعدها بأن مضمرة تقول في الأمر زرني فأزورك والتقدير: زرني فإن أزورك، لا يجوز إظهار (أن) هاهنا لأنه أصل مرفوض.

والقول بأن الفعل منصوب بأن مضمرة بعد الفاء قول البصريين إلا أبا عمر الجرمي فإنه قال: بإن الفعل منصوب بالفاء نفسها، لأنها خرجت على باب العطف، وإليه ذهب بعض الكوفيين.

والكوفيون يقولون: إن الفعل بعد الفاء منصوب على الخلاف والقول قول الجمهور والبصريين.

وينتصب المضارع إذا كان جواباً للأمر والنهي نحو اذهب فيذهب معك وقوله تعالى: ﴿لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ﴾ [٣].

وذلك أنهم عوّضوا من (أن) الناصبة حرف العطف وكذلك قولهم: لا يسعني شيء ويعجز عنك[٤].

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري ٣٢٥/١، ٣٢٦.

(٢) اللمع، ص ٢٠٩.

(٣) سورة طه، آية ٦١.

(٤) الخصائص ٢٦٤/١.

والشاهد في الآية نصب الفعل المضارع (يسحتكم) بأن مضمرة وجوباً في جواب النهي.

وقوع أن بعد الظن ونحوه:

إذا وقعت (أن) بعد علم أو نحوه مما يدل على اليقين. وجب رفع المضارع بعدها وتكون حينئذٍ مخففة من الثقيلة، وأما إذا وقعت بعد ظن ونحوه مما يدل على الرجحان جاز في الفعل بعدها من وجهين[١]:

النصب والرفع، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ﴾ [٢].

والشاهد وقوع أن بعد (حسب) وهو من باب (ظن) فيجوز فيها وجهان الرفع والنصب.

وأن المخففة من المصدرية فإذا قبلت أن المصدرية فاللفظ صالح لـ (لأن) الناصبة للفعل وأن المخففة والفرق بينهما أن العامل إن كان فعل (علم) فهي مخففة وإن كان فعل (ظن) جاز الأمران نحو "وحسبوا..." فمن جعلها الأولى نصب، ومن جعلها الثانية رفع، وإن كان غير ذلك فهي الناصب للفعل[٣].

النصب بعد اللام:

وهي اللام الداخلة على المضارع لفظاً، أنها تنصب الفعل بعدها (بأن) مضمرة بعينها وفاقاً للجمهور وذلك أن تظهرها نحو جئتك لأن تكرمني بل يجب ذلك عند اقتران الفعل بلا وذلك لئلا يلتقي ساكنان[٤].

وقال تعالى: ﴿لِيَغۡفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [٥].

---

(١) الخصائص ٤٢٦/٢.

(٢) سورة المائدة، الآية ٧١.

(٣) الجنى الداني في حروف المعاني، ص ٢١٩، ٢٢٠.

(٤) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لعبد الله جمال الدين بن يوسف المعروف بابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، لبنان، د. ط، ١٩٨٧م ٢٣٥/١.

(٥) سورة الفتح، آية ٢.

والشاهد في الآية نصب الفعل (يغفر) بإن مضمرة بعد اللام في موضع الإيجاب ويجوز إظهارها.

جوازم المضارع:

أدوات الشرط الجازمة:

وهي الأدوات التي تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جواب الشرط وهي (إن)، و (من)، و (ما) و (مهما)، و (أي)، و (متى)، و (أيّان)، و (أينما)، و (إذ ما) و (حيثما)، و (أنى) وهذه الأدوات كلها أسماء ما عدا (إن) و (إذ ما) فحرفان.

(أي):

قال الله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ الْأَسْمَاء الْحُسْنَى﴾ (١).

الشاهد في الآية وقوع المجازاة بـ (أي) ودخلت عليها (ما) ودخولها وتركها على التخيير.

(إذا):

وتأتي على وجهين(٢):

١- أن تكون للمفاجأة فتختص بالجملة الاسمية ولا تحتاج إلى جواب ولا تقع في الابتداء ومعناها الحال لا الاستقبال.

٢- أن تكون لغير المفاجأة، فالغالب أن تكون ظرفاً للمستقبل المتضمن معنى الشرط وتختص بالدخول على الجملة الفعلية نحو: قوله تعالى: ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾(٣)، وقوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاء انشَقَّتْ﴾(٤).

والشاهد فيهما وقوع (إذا) للشرط ولا تجزم وذلك لأنها مؤقتة وحرف الجزاء الجازم لها مبهم.

---

(١) سورة الإسراء، الآية ١١٠، الخصائص ٣٠٠/١.

(٢) مغني اللبيب ١٠٢/١، ١٠٨.

(٣) سورة التكوير، آية ١.

(٤) سورة الانشقاق، آية ١.

وفيها شاهد آخر خلاف ما ذهب إليه الأخفش هو تقدير الفعل بعد (إذا) لأنها لا تقع الجملة الاسمية بعدها ومذهب الأخفش وقوع الاسم بعد إذا الظرفية والتقدير: "إذا كورت الشمس" و "إذا انشقت الأرض".

أدوات الشرط الغير جازمة:

وهي أدوات الجزم الغير شرطية وهي (لم، ولا الناهية، ولام الأمر، والدعاء، ولما).

اللام الجازمة:

وهي اللام العاملة للجزم والمراد بها الطلب وحركتها الكسر وإسكانها بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها وقد تسكن بعد ثم(١).

قال تعالى: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ﴾ (٢).

قال أبو الفتح: أما قراءة أُبي هذه (فافرحوا) فلا نظر فيها، لكن قراءة النبي(ﷺ) (فلتفرحوا) بالتاء خرجت عن أصلها، والأصل في الأمر أن يكون بحرف الأمر وهو اللام، فأصل ضرب لتضرب فحذفوا حرف المضارعة تخفيفاً وبقي ما بعده ودلّ حاضر الحال على أن المأمور هو الحاضر المخاطب ولما حذف حرف المضارعة بقي ما بعده في الأمر ساكناً فاحتيج إلى همزة الوصل ليقع الابتداء بها فقيل: اضرب واذهب ونحوه.

فإن قيل: ولِمَ كان أمر الحاضر أكثر حتى دعت الحال إلى تخفيفه لكثرته؟ قيل: لأن الغائب بعيد عنك، فإذا أردت أن تأمره احتجت إلى أن تأمر الحاضر لتؤدي إليه أنك تأمره فقلت: يا زيد قل لعمرو: قم فلا تصل إلى أمر الغائب إلاّ بعد أن تأمر الحاضر أن يؤدي إليه أمرك إياه والحاضر لا يحتاج. ذلك لأن خطابك إياه قد أغنى عن تكليفك غيره أن يتحمل إليه أمرك له.

والذي يدلّ على أمر الحاضر أنك لا تأمر الغائب بالأسماء المسمى بها الفعل في الأمر نحو صه، مه، فلا تقول دونه عليه رجلاً ليَسْنَى. ولهذا المعنى

---

(١) مغني اللبيب ٢٤٩/١.

(٢) سورة يونس، آية ٥٨. قراءة الجمهور (فليفرحوا) (بالياء) أمراً للغائب وهي رواية عن ابن عامر، النشر في القراءات ٢٨٥/٢، الكشف عن وجوه القراءات ٥٢٠/١.

قوى ضمير الحاضر على ضمير الغائب فقالوا أنت وهو، فلما صاغوا لهما اسماً واحداً صاغوه على لفظ الحاضر لا لفظ الغائب فهذا كله دليل على استغنائهم بقم عن لتقم ونحوه.

وكأن الذي حسبت التاء هنا أنه أمر لهم بالفرح. فخوطبوا بالتاء لأنها أذهب في قوة المخاطب ولا تجعله قياساً على ذلك: فبذلك فلتفرحوا لأن الحزن لا تقبله النفس قبول الفرح إلاّ أن تريد إصغارهم وإرغامهم فتؤكد بالتاء[١].

واللام في الأمر للغائب ولكل ما كان غير مخاطب نحو قول القائل: قم ولا قم معك، فاللام جازمة لفعل المتكلم.

ولو كانت للمخاطب لكان جيداً عن الأصل وإن كان في ذلك أكثر لاستغنائهم بقولهم (افعل) عن (لتفعل) وروى أن رسول الله(ﷺ) كان يقرأ "فبذلك فلتفرحوا" بالتاء وهي قراءة عُشرية في النشر[٢].

وقال تعالى: ﴿لاَ تُضَآرَّ وَالِدَةٌ﴾[٣].

وهو يريد (لا تضار) برفع الراء مشددة وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو ويعقوب.

والشاهد فيها مجيء لفظ الخبر في معنى الأمر.

أما قراءة الجزم (لا تضارْ) أنها قراء أسيد عن الأعرج.

قال أبو الفتح: إذا صح سكون الراء في (تضارْ) فينبغي أن يكون أراد: لا تضارِر كقراءة أبي عمرو، إلاّ أنه حذف إحدى الراءين تخفيفاً. وينبغي أن تكون المحذوفة الثانية، لأنها أضعف، وبتكريرها وقع الاستثقال.

---

(١) المحتسب ٣١٣/١، ٣١٤.

- الخصائص ٣٠٢/٢.

(٢) النشر ٢٨٥/٢.

(٣) سورة البقرة، آية ٢٣٣، وقراءة رفع الراء مشددة قراءة ابن كثير وأبي عمرو ويعقوب فهو فعل مضارع قبله (لا) النافية، ومعناه النهي للمشاكلة من حيث أنه عطف جملة خبرية على مثلها من حيث اللفظ. السبعة في القراءات، لان مجاهد، ص ١٨٣، الكشف عن وجوه القراءات، لمكي بن أبي طالب القيسي ٢٩٦/١.

فإذا قيل: إن المحذوفة هي الأولى من قوله تعالى: "ظلت عليه عاكفا" وذلك لأنهم شبهوا المضعف المعتل العين، فكما قالوا: لست قالوا ظلت. ومثله مست في مسست وأحست في أحسست فإن قلت فهلا كانت الأولى هي المحذوفة من تضارِر كما حذفت الأولى من ظلِلت، ومسست قيل: هذه الأحرف إنما حذفت لأنهن شبهت بحروف اللين، وحروف اللين تصح بعد هذه الألف نحو عاود، طاول، بايع والثانية في موقع اللام المحذوفة نحو لا تُرام.

فإن قيل: فكان يجب على هذا (لا تضارِ) لأن الأولى مكسورة في الأصل فيجب أن تقر على كسرها.

قيل: لا بل لما حذفت الثانية وقد كانت الأولى ساكنة لأنها مدغمة في الثانية أقرت على سكونها ليكون ذلك دليلاً على أنها كانت مدغمة قبل الحذف[1].

وأيضاً قراءة "لا تضارُّ والدة بولدها".

تقرأ بفتح الراء وضمها وتشديدها وفيها وجهان:

أ. أنه على تسمية الفاعل والتقدير لا تضار بكسر الراء الأولى والمفعول محذوف تقديره لا تضار والدة والداً بسبب ولدها.

ب. أن تكون الراء مفتوحة على ما لم يسم فاعله. ورفع لأن لفظه لفظ الخبر ومعناه النهي[2].

---

(١) المحتسب ١/١٢٣، ١٢٤، الخصائص ٢/٣٠٣.

(٢) التبيان في إعراب القرآن ١/١٨٤.

التعجب الذي جيء بلفظ الأمر:

والتعجب يكون بلفظين: ما أَفْعَلَهُ، أَفْعِل به﴾[1].

فكل موضع تعجبت فيه بـ (ما افعله) جاز فيه الألفاظ الأُخر.

أما أفعل به نحو أكرم به، نحو قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[2] ومعناه ما أسمعهم وأبصرهم، فلفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر كما قال تعالى: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾ [3] فلفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر أيضاً والباري سبحانه لا يأمر نفسه ولكنه جاء كما جاء بلفظ الخبر ومعناه الأمر نحو قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ﴾ وبنى (افعلْ به) على السكون مراعاة للفظ وهذا الفعل لا يثنى، ولا يجمع وتقول يا زيدان أحسن بالعمرين، إنما لم يُثنَّ الضمير ولم يجمع لأن الفاعل ظاهر وهو الياء وما عملت فيه وموضعها رفع قال: الزجاج: موضع الجار والمجرور نصب، والفاعل مضمر، والمعنى: ما أحسن قال: ولم يُثنّ ولم يجمع لأنه قد جرى مجرى المثل والأمثال لا تغير.

وقال أبو علي: قول الزجاج فاسد من طريق اللفظ والمعنى.

ويقول ابن جني: إذا جاز لأحمد وهو اسم معرفة علم أن يشبه بـ (أركب) وهو فعل نكرة كان أن يشبه اسم سمّى به الخبر باسم سمى به الفعل في الأمر أولى، لذلك ترى أن كل واحد منهما اسم وأن المسمى بها فعل لذلك تجد لفظ الأمر في معنى الخبر نحو "أسمع بهم وأبصر" وقوله "قل من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدا" أي فليمدن[4].

والشاهد في الآيتين جاء لفظ التعجب في الآية الأولى بلفظ الأمر ومعناه الخبر والآية الثانية أيضاً لفظ الأمر جيء في معنى الخبر.

---

(١) شرح اللمع في النحو، القاسم بن محمد الواسطي، ص ١٧٨- ١٨٦.

(٢) سورة مريم، آية ٣٨.

(٣) سورة مريم، آية ٧٥.

(٤) الخصائص ٣٠٣/٢.

المبحث الثالث

الحـروف

حروف المعاني:

وهي المفردات ويعنى بها الحروف وما تضمن معناها من الأسماء والظروف[١].

وسميت حروف معانٍ لأنها ليست لها معنى إلاّ مع غيرها والهدف منها تأدية معنى مع غيرها كما سيأتي:

أولاً: الهمزة:

خروج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي:

تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي فترد في ثمانية معانٍ[٢]:

١- التسوية.

٢- الإنكار الإبطالي.

٣- الإنكار التوبيخي.

٤- التهكم.

٥- الأمر.

٦- التعجب.

٧- الاستبطاء.

٨- التقرير وهو حملك المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقر عند ثبوته أو نفيه، ويجب أن يليها الشيء الذي تقرره به، وتقول في التقرير بالفعل: أضربت زيداً؟ وبالفاعل أأنت ضربت زيداً؟ وبالمفعول أزيداً ضربت.

---

(١) مغني اللبيب ١٩/١.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٦-٢٨.

وذكر بعض النحويين أن التقرير هو المعنى الملازم للهمزة في غالب هذه المواضع المذكورة، وأن غيره من المعاني كالتوبيخ والتحقيق والتذكير ينجر مع التقرير[١].

يقول ابن جني: إن التقرير ضرب من الخبر وذلك بضد الاستفهام ويدلّ على أنه قد فارق الاستفهام امتناع النصب بالفاء في جوابه والجزم بغير الفاء في (جوابه) ألا تراك لا تقول: ألست صاحبنا فنكرمك كما تقول، لست صاحبنا فنكرمك. ولا تقول: في التقرير: أأنت في الجيش أثبت اسمك، كما تقول في الاستفهام الصريح: أأنت في الجيش أثبت اسمك ولأجل ما ذكرنا من حديث همزة التقرير ما صارت تنقل النفي إلى الإثبات والإثبات إلى النفي[٢].

وذلك كقوله تعالى: ﴿آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ [٣] وقوله: ﴿أَأَنتَ قُلتَ لِلنَّاسِ﴾ [٤].

أي لم يأذن لكم، لم تقل للناس: أتخذوني وأمي إلهين ولو كانت استفهاماً محضاً لأقرت الإثبات على إثباته، والنفي على نفيه فإذا دخلت همزة التقرير على الموجب نفته وإذا دخلت على النفي نفته ونفي النفي إثبات. ولذلك لم يجيزوا ما زال زيد إلا قائماً لمّا آل به المعنى من النفي إلى ثبت زيد إلا قائماً.

والذي يدل على صحة معنى التناكر في همزة التقرير أنها قد أخلصت للإنكار في نحو قولهم في جواب قوله: ضربت عُمر: أعمراه، ومررت بإبراهيم: إبراهيماه وأعلم أنه ليس شيء يخرج عن بابه إلى غيره إلاّ لأمر قد كان وهو على بابه ملاحظاً له وعلى صدر من الهجوم عليه.

---

(١)الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، ص ٣٤.

(٢) الخصائص، ج٢، ص ٤٦٥.

(٣) سورة يونس، آية ٥٩، الخصائص ٤٦٦/٢.

(٤) سورة المائدة، آية ١١٦.

خروج هل عن بابها إلى معنى (قد):

فأما (هل) فقد أخرجت عن بابها إلى معنى (قد) نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ﴾ [1] قالوا: معناه قد أتى عليه ذلك وقد يمكن أن تكون عنده ميقاة في هذا الموضع أي على بابها من (الاستفهام)، فكأنه قال –والله أعلم–: هل أتى على الإنسان هذا؟ فلا بد في جوابه من (نعم) ملفوظاً بها أو مقدرة وعلى هذا ينبغي على الإنسان أن لا يحتقر نفسه ويتفاخر بها هذا كقولك: لمن تريد الاحتجاج عليه: بالله هل سألتني فأعطيتك!.

والأصل في (هل)[2] أن تكون للاستفهام وقد تخرج عنه إلى المعاني الآتية[3]:

١– النفي.

٢– أن تكون بمعنى (قد) ذكر هذا قوم من النحويين منهم ابن مالك وقال به الكسائي والفراء وبعض المفسرين في قوله تعالى: "هل أتى على الإنسان حين من الدهر".

٣– أن تكون بمعنى (إنّ) زعم بعضهم أنّ هل في قوله: **(هل في ذلك قسم لذي حجر)** بمعنى (إنّ) ولذلك يتلقى بها القسم وهو قول ضعيف.

٤– أن تكون للتقرير والإثبات وذكره بعضهم في قوله تعالى: "هل في ذلك قسم لذي حجر" وبعض النحويين ذهبوا إلى أن هل لم تستعمل للتقرير وإن ذلك مما انفردت به الهمزة.

---

(١) سورة الإنسان، آية ١.

(٢) الجنى الداني في حروف المعاني، ص ٣٤١.

(٣) الخصائص، ج٢، ص ٤٦٤.

إن المكسورة الهمزة (الخفيفة):

إن المكسورة الخفيفة ترد على أربعة أوجه[١]:

١- أن تكون شرطية.

٢- أن تكون نافية وتدخل على الجملة الاسمية وعلى الفعلية نحو قوله تعالى: ﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِ إِلاَّ إِنَاثًا﴾ [٢].

وبعضهم قال: لا تأتي إن النافية إلا وبعدها إلاّ كما سبق بالآية أو بعدها لمّا (المشددة) التي بمعناها كقراءة بعض السبعة: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[٣] بتشديد الميم، أي "ما كل نفس إلاّ عليها حافظ" فهذا مردود بـ "إن عندكم من سلطان بهذا".

ويريد ابن جنّي قراءة تخفيف (لما) و (ما) زائدة عليها فإما على التشديد (فإن) نافية وهي غير مخففة.

٣- أن تكون زائدة.

٤- أن تكون مخففة من الثقيلة فتدخل على الجملتين فإذا دخلت على الاسمية جاز إعمالها خلافاً للكوفيين كقراءة الحرمين وأبي بكر: ﴿وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ [٤].

وحكاية سيبويه "إنْ عمراً لمنطلق" ويكثر إهمالها نحو "وإنْ كُلاً لما ليوفينهم" وقراءة حفص "إن هذان لساحران" وكذا قرأ ابن كثير إلاّ أنه شدد النون هذانّ ومن ذلك قوله تعالى: "إن كل نفس لما عليها حافظ" قراءة تخفيف (لما).

وذهب البصريون[٥] إلى أنّ (إنّ) تخفف فيقال إنْ فيبطل اختصاصها بالاسم ويجوز عندهم إعمالها إذا وليها اسم وعلى ذلك يحملون على قراءة "وإن

---

(١) مغني اللبيب ١/٢٩- ٣٢.

(٢) سورة النساء، آية ١١٧.

(٣) سورة الطارق، آية ٤، الخصائص، ج٢، ص ٤٤٢.

(٤) سورة هود، آية ١١١.

(٥) شرح التسهيل، لابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجيّاني الأندلسي، (ت ٦٠٠- ٦٧٢هـ)، تحقيق د. محمد بدوي، د. عبد الرحمن السيد، ج٢، ص ٣٣.

كلاً لما ليوفينهم ربك أعمالهم" في رواية نافع وابن كثير وإهمالها أكثر كقوله: "وإن كل نفس لما عليها حافظ" "وإن كل لما جميع لدينا محضرون".

ومذهبهم أن اللام التي بعد إنْ هي التي كانت مع إنّ المشددة.

(ألاَ) بفتح الهمزة والتخفيف:

الحرف (ألا)[١]. وله خمسة معاني منها:

١- أن تكون للتنبيه فتدل على تحقق ما بعدها، وتدخل على الجملتين الاسمية والفعلية ويقول المعربون: إنها حرف استفتاح فيبنون مكانها ويهملون معناها وإفادتها التحقيق من جهة تركيبها من الهمزة و(لا). وهمزة الاستفهام إذا دخلت على النفي أفادت التحقيق وبحكم منصبها من التحقيق لا تكاد تقع الجملة بعدها إلاّ مصدرة بنحو ما يتلقى به قسم أو نحوه من مقدمات اليمين ك (ما).

قال ابن جنّي: (ألا)[٢] في الكلام لها معنيين:

١- افتتاح الكلام.

٢- التنبيه.

وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لاَّ يَشْعُرُونَ﴾ [٤] وقوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ﴾ [٥] فإذا دخلت على (يا) خلصت (ألاَ) افتتاحاً وخص التنبيه (بيا)، ونحو قوله تعالى: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ﴾ [٦].

---

(١) مغني اللبيب، لابن هشام ١/٨٠، ٨١.

(٢) الخصائص، ج٢، ص٢٨٠-٢٨١، ١٩٧.

(٣) سورة الصافات، آية ١٥١.

(٤) سورة البقرة، آية ١٢.

(٥) سورة هود، آية ٥.

(٦) سورة النمل، آية ٢٥.

والشاهد أن ألاَ بالتخفيف جاءت معها (يا) فأخلصت (ألاَ) افتتاحاً وصار التنبيه الذي كان فيها لـ (يا) وهي قراءة الكسائي وأبي جعفر وابن عباس وآخرين بالتخفيف وقراءة العامة بالتشديد (ألاّ).

وبها خلاف قال ابن مالك:[1] إن وليها دعاء كقوله (ألا يا اسجدوا) أو أمر فهي للنداء وذلك لكثرة وقوع النداء قبلها وإلاّ فهي للتنبيه.

(أو) العاطفة:

تحدث ابن جنّي: عن (أو) وقال: إن تكون لأحد الشيئين أين وقعت وكيف تصرفت ويريد بقوله (أين وقعت) فهي لأحد الشيئين للشك نحو قام زيد أو عمرو والشك في المثال على وجهين[2]:

١- أن يكون القائل جاهلاً بالقائم فالشك من القائل والمقول له.

٢- أن يكون القائل عالماً بالقائم ويريد الإبهام على السامع وبذلك يكون الإبهام الذي جعله بعض النحويين معنى رابعاً من معاني (أو) أحد احتمالي الشك.

وتكون للتخيير في أضرب زيد أو عمراً.

وتكون للإباحة تقول جالس الحسن أو ابن سيرين، أي قد أبحتك مجالسة هذا الضرب من الناس.

وإنما جاز أن تكون لأحد الشيئين لا لشيء يرجع إلى نفس (أو) لقرينة انضمت إلى (أو) من جهة المعنى.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [3].

وكأنه -والله أعلم- قال: لا تطع هذا الضرب من الناس. ثم إنه لما رأى (أو) جرت مجرى الواو في موضع عارٍ من هذه القرينة التي سوغته استعمال (أو) في معنى الواو.

---

(١) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه كتاب أوضح المسالك لتحقيق منهج السالك، تأليف محمد محيى الدين عبد الحميد، ط٣، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧٠م، ص١٩.

(٢) الخصائص، ج١، ص ٣٤٩.

- اللمع في العربية، ص ١٧٨.

(٣) سورة الإنسان، آية ٢٤.

ويشير ابن جني: إلى بعضهم بأنهم قد خفى عليهم حالها من بعض الأحوال حتى جعله أن ينقلها عن أصل بابها الذي وضعت له، ومن ذلك أن الفراء[١] قال: إنها قد تأتي بمعنى (بل)، واستدل ببيت ذي الرمة:

بدت مثل قرن الشمس في رونق الضحى * وصورتها أو أنت في العين أملح[٢]

فقال الفراء: معناها هنا: بل أنت في العين أملح. فإذا جاءت في موضعها وعلى بابها من الشك كان ذلك أحسن معنى وأعلى مذهب، أما لو أراد بها قطع اليقين بإنها في العين أملح.

وذهب قطرب[٣] إلى أن (أو) قد تكون بمعنى الواو واستدل ببيت النابغة:

قالت: ألا ليتما هذا الحمام لنا * إلى حمامتنا أو نصفه فقد

فقال: معناه ونصفه وقد كثرت فيه الرواية بالواو أيضاً ونصفه إلاّ أن هناك مذهب يمكن معه أن يبقى على أصل وضعه من الشك فيه وهو أن يكون تقديره ليتما هذا الحمام لنا "إلى حمامتنا" أو هو ونصفه فحذف المعطوف عليه هو وحرف العطف "الواو".

وأما قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[٤].

قال ابن جنّي: إن (أو) هنا لا تكون على ما ذهب إليه الفراء بمعنى (بل) ولا على ما ذهب إليه قطرب بمعنى (الواو)، لكنها هنا على موضعها من الشك وذلك لأن الكلام خرج حكاية من الله –عز وجل– لقول المخلوقين وتأويله عند أهل النظر: وأرسلناه إلى جمع لو رأيتموهم لقلتم أنتم فيهم: هؤلاء مائة ألف أو يزيدون[٥].

---

(١) معاني القرآن، للفراء، ج١، ص ٧٢، ط١، ١٩٥٥م، ط٢، ١٩٨٠م.

(٢) خزانة الأدب، لعبد القادر عمر بن بايزيد بن الحاج أحمد البغدادي، ج٤، ص٤٢٤، يقول البغدادي البيت نسبه ابن جني لذي الرمة.

(٣) الخصائص، ج٢، ص ٤٦٢.

(٤) سورة الصافات، آية ١٤٧

(٥) الخصائص، ج٢، ص ٤٦٣، سر صناعة الإعراب، ج٢، ص٨٢.

قال الرضي[1]: وتجيء (أو) للإضراب بمعنى بل ويزيدون، وإنما جاز الإضراب ببل في كلامه تعالى لأنه أخبر عنهم بأنهم مائة ألف، بناء على ما يحذر أو يقدر الناس مع كونه يغلط فيه غيره بناءً منهم على ظاهرة الحزر، أي أرسلناه إلى جماعة يحذرهم الناس مائة ألف وهم كانوا زائدين على ذلك.

وذهب الكوفيون[2] إلى أن (أو) تكون بمعنى الواو ومعنى بل والبصريون إلى أنها بمعنى الواو أي: ويزيدون على حد قوله تعالى: "لا تطع منهم آثماً أو كفوراً" أي وكفورا، وأيضاً يستشهدون ببيت النابغة.

ألا ليتما هذا الحمام .....

والكوفيون يستشهدون به على أن أو بمعنى الواو الدالة على مطلق الجمع. وأما البصريون احتجوا بأن قالوا: إن (أو) تكون لأحد الشيئين على الإبهام بخلاف الواو وبل، لأن الواو معناها، الجمع بين الشيئين وبل معناها للإضراب.

زيادة الحروف وحذفها:

يقول ابن جني في كتابه سر صناعة الإعراب إن الزيادة لا تليق بالحروف فإذا جاءت زائدة أرادت العرب بها غاية التوكيد، ويعلل ذلك أن الغرض من الحروف الاختصار، والزيادة تناقض هذا الغرض[3].

وأيضاً قوله في باب سماه زيادة الحروف أخبرنا: أبو علي –رحمه الله– قال: أبو بكر: حذف الحروف ليس بالقياس. قال: وذلك أن الحروف إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصراً لها واختصار المختصر إجحاف به وتفسير قوله: "إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار" هو أنك إذا قلت: قام زيد إلاّ محمد فقد نابت (إلاّ) عن استثنى فهي فعل وفاعل

---

(١) شرح الرضي على الكافية، الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، ط ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م، ج٦، ص ١٦٣.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري، ج٢، ص ٤٧٨- ٤٧٩.

(٣) سر صناعة الإعراب، لابن جني، ج١، ص

وأيضاً إذا قلت "ليس زيد بقائم" فقد نابت (الياء) عن (حقاً) أو (ألبتة) أو (غير ذي شك) وإذا قلت "فبما نقضهم ميثاقهم" فكأنك قلت: فبنقضهم ميثاقهم.

فإذا كانت هذه الحروف نوائب عما هو أكثر منها من الجمل وغيرها لم يجز من بعد ذلك أن تخرق عليها، وتجحف بها.

ولأجل ما ذكرنا: من إرادة الاختصار بها لم يجز أن تعمل في شيء من الفضلات: (الظرف، الحال، التمييز، الاستثناء) وغير ذلك، والعلة في ذلك أنهم قد أنابوها عن الكلام الطويل لضرب من الاختصار فلو ذهبوا يعملونها فيما بعد لنقضوا ما أجمعوه وتراجعوا عما اعتزموه[١].

زيادة (ما):

(ما) هو حرف مشترك يكون حرف واسم فالحرف على ثلاثة أقسام[٢]:

أ. ما النافية.

ب. ما المصدرية.

ج. ما الزائدة.

وتزاد (ما) بعد بعض حروف (الجر) نحو قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾[٣]. وقوله: (عَمَّا قَلِيلٍ)[٤] و (مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ)[٥] وزيد صديقي كما عمرو أخي

وقيل: إنها بعد حرف الجر نكرة مجرورة والمجرور بعدها بدل منها وقيل لا سيّما زيدٍ بالجر (ما) في هذه اللفظة لازمة.

وزيادتها بعد المضاف في نحو من غير ما جُزم وقوله تعالى: "مثل ما أنكم تنطقون" قيل أيضاً نكرة والمجرور بدل منها[٦].

---

(١) الخصائص، ج٢، ص ٢٧٥.

(٢) الجنى الداني في حروف المعاني، ص ٣٢٢- ٣٣٢.

(٣) سورة آل عمران، الآية ١٥٩.

(٤) سورة المؤمنون، الآية ٤٠.

(٥) سورة نوح، الآية ٢٥.

(٦) شرح الرضي على الكافية ٢٠٧/٦، ٢٠٨.

وقال ابن هشام تأتي على وجهين اسمية وحرفية ولكل منها ثلاثة أقسام فالاسمية[١]:

١- أن تكون معرفة وهي ناقصة أو تامة.

٢- أن تكون نكرة مجردة عن معنى الحرف.

٣- أن تكون زائدة نحو قوله تعالى: "فبما رحمة من الله لنت لهم" "فبما نقضهم ميثاقهم" "عما قليل ليصبحن نادمين" "مما خطيئاتهم أغرقوا".

(فما) في هذه الآيات زائدة مؤكدة.

ويتضح من ذلك أن (ما) في كل هذه المواضع جاءت زائدة مؤكدة اتفاقاً لا لمعنى آخر لأن دخولها كخروجها وهي لا تعمل شيئاً.

استعمال الحروف بعضها مكان بعض:

ويقول ابن جنّي في استعمال الحرف مكان حرف آخر: "هذا باب يتلقاه الناس مغسولاً ساذجاً من الصنعة، وما أبعد الصواب عنه وأوقفه دونه"[٢].

وذلك أنهم يقولون: إن (إلى) تكون بمعنى (مع). ويحتجون لذلك يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ [٣]. أي مع الله، ويقولون: إن (في) تكون بمعنى (على) ويحتجون بقوله: -عز اسمه-: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [٤] أي عليها. ويقولون: تكون (الياء) بمعنى عن وعلى ويحتجون بقولهم: رميت بالقوس أي عنها وعليها.

وقال الفراء والمفسرون مع الله وإنما تجعل (إلى) كمع إذا ضممت شيئاً إلى شيء آخر كقول العرب: (الذّود إلى الذّود إبل) الذّود من ثلاثة إلى عشرة، والمعنى إذا جمع القليل إلى القليل صار كثيراً. ولا يجوز "إلى زيد مال" وأنت تريد مع زيد مال. والحرف (إلى) له معانٍ كثيرة استشهد منها ابن جنّي بهذا المعنى أي (مع).

---

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٣٢٦/١ وما بعدها.

(٢) الخصائص، ج٢، ص ٣٠٨.

(٣) سورة الصف، آية ١٤، الخصائص، ج٢، ص٣٠٩- ٣١١.

(٤) سورة طه، آية ٧١.

وأيضاً من معانيها التعدية وفي هذا يقول ابن جني: "اعلم إن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدها يتعدى بحرف، والآخر بآخر فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذاناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه"[1]. وذلك كقوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ [2] وأنت لا تقول رفثت إلى المرأة وإنما تقول: رفثت بها، أو معها، لكنه لمّا كان الرفث هنا في معنى الإفضاء، وكنت تعدّى أفضيت (بإلى) كقولك: أفضيت إلى المرأة، جئت بـ (إلى) مع الرفث إيذاناً وإشعاراً أنه بمعناه.

وكذلك قول الله تعالى: "من أنصاري إلى الله" أي مع الله، وأنت لا تقول سرت إلى زيد أي معه، لكنه إنما جاء "من أنصاري إلى الله" لما كان معناه: من ينضاف في نصرتي إلى الله، فجاز لذلك أن تأتي هنا إلى. وكذلك قوله –عز اسمه–: ﴿هَل لَّكَ إِلَى أَن تَزَكَّى﴾ [3] وأنت إنما تقول: هل لك في كذا، لكنه لما كان على هذا دعاء منه صلى الله عليه وسلم وصار تقديره، أدعوك وارشدك إلى أن تزكى.

---

(١) الخصائص، ص٣١٠.

(٢) سورة البقرة، آية ١٨٧.

(٣) سورة النازعات، آية ١٨.

المبحث الرابع
شواهد نحوية عامة من الحديث النبوي الشريف في الخصائص

لقد ذكرت سابقاً أن معظم النحاة قد صرفوا أنفسهم عن رواية الحديث ولم يستشهدوا به لاستنباط قواعدهم بل جعلوه تأكيداً لاحتجاجهم بالشعر وغيره وهذه الطريقة سلكها سيبويه ثم النحاة من بعده.

وإذا نظرناً إلى علماء القرن الرابع الهجري وعلى رأسهم أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جنّي فنجدهم قد سلكا نفس الطريقة التي سلكها سيبويه فهما لم يصرحا بكلمة تدل على أنهما لم يجوزا الاستشهاد بالحديث بل جاء ابن جنّي في كتابه الخصائص بما يدلّ على تصريحه بالاستدلال بالحديث قائلاً: "وعلى ذلك عامة ما جاء في القرآن وفي حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن بعده رضوان الله عليهم. وما وردت به الأشعار وفصيح الكلام"(١).

ومن خلال هذا القول نفهم أنه استشهد بالحديث وهذا ينفي قول أحد الباحثين: "من أن أبا علي وابن جنّي كانا يتمثلان بالحديث لا لغرض استنباط القواعد وإنما الاستئناس"(٢).

وهذا القول مبني على أنهما ما كانا يجيزان الاحتجاج بالحديث وكذلك لم نجد تصريحاً واضحاً يدل على عدم جوازهما للحديث بل أنهما اعتمدا على الأحاديث كاعتمادهما على غيره من الشعر والقرآن كما هو واضح من نص ابن جنّي السابق بالإضافة إلى أن ابن جنّي استشهد بالحديث لعدة أغراض لكنها لا لاستنباط القاعدة بل للتأكيد وعِدة الأحاديث التي أوردها في كتابه الخصائص قليلة تحدث فيها عن فروع مختلفة من العربية منها ما جاء به في قضايا النحو، واللغة والصرف، والبلاغة، والفقه، وغيرها من فروع العربية.

ومن الأحاديث التي جاء بها في الخصائص:

---

(١) الخصائص ١٦٨/٣.

(٢) عصور الاحتجاج في النحو، ص ١٦٤، ١٦٥، تأليف د. محمد إبراهيم عبادة، ج١، ص ١٦٤، ١٦٥، دار المعارف، ١٩٨٠م.

ما جاء به في حذف الصفة من قوله: وقد حذفت الصفة ودلّت الحال عليها[١].

وذلك ما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: سر عليه ليلاً وهم يريدون ليل طويل. وكأنّ هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دلّ من الحال على موضعها وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك[٢].

فأمّا إن عُريت من الدلالة عليها من اللفظ أو من الحال فإن حذفها لا يجوز، ألا ترى لو قلت: وردنا البصرة ورأينا بستاناً وسكت لم (تفد بذلك) شيئاً لأن هذا ونحوه مما لا يعرى منه ذلك المكان، وإنّما المتوقع أن تصف من ذكرت أو ما ذكرت. فإن لم تفعل كلّفت علم ما (لم تدلل) عليه وهذا لَغْو من الحديث وجَوْر في التكليف ومن ذلك ما يروى في الحديث: **(لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد)**[٣] أي لا صلاة كاملة أو فاضلة، ونحو ذلك وقد خالف في ذلك من لا يعد خلافه خلافاً[٤].

وكذلك قوله في باب (الردّ على من ادّعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني قائلاً: "اعلم أن هذا الباب من أشرف فصول العربية وأكرمها، وأعلاها، وأنزهها. وإذا تأملته عرفت منه وبه ما يؤنقك ويذهب في الاستحسان له كل مذهب بك وذلك أن العرب كما تُعنى بألفاظها فتُصلحها وتهذّبها، وتراعيها، وتلاحظ أحكامها بالشعر تارة، وبالخطب أُخرى، وبالأسجاع التي تلتزمها وتتكلّف استمرارها، فإن المعاني أقوى عندها، وأكرم عليها، وأفخم قدراً في نفوسها[٥].

---

(١) الخصائص ٣٧٢/٢.

(٢) الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الملقب بسيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط١، دار الجيل، ط٣، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م ٧٥/١.

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرك على الصحيحين مع التلخيص، كتاب الصلاة، باب لا صلاة لجار المسجد ٢٤٦/١، الرياض، مكتبة ومطابع النصر الحديثة.

(٤) الخصائص ٣٧٢/٢.

(٥) الخصائص ٢١٦/١.

فأوّل ذلك عنايتها بألفاظها. فإنها لمّا كانت عنوان معانيها، وطريقاً إلى إظهار أغراضها ومراميها، أصلحوها ورتبوها وبالغوا في تحسينها[١].

فكأن العرب إنما تحكي ألفاظها وتدبجها وتزخرفها، عناية بالمعاني التي وراءها، وتوصلاً بها إلى إدراك مطالبها، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **(إنّ من الشِعر لحكما وإنّ من البيان لسحرا)**[٢].

فإذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتقد هذا في ألفاظ هؤلاء القوم التي جُعلت مصايد وأشراكاً للقلوب وسبباً وسلّماً إلى تحصيل المطلوب، عُرف بذلك أن الألفاظ خَدمَ للمعاني والمخدوم –لا ريب– أشرف من الخادم[٣].

كذلك تحدث ابن جنّي في (باب تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني). قائلاً: "هذا فصل من العربية حسن كثير المنفعة قويّ الدلالة على شرف هذه اللغة. ذلك أن نجد للمعنى الواحد أسماء كثيرة، فتبحث عن أصل كل اسم منها، فتجده مُفضِى المعنى إلى معنى صاحبه"[٤].

ومن ذلك ما جاء عنهم في الرجل الحافظ المال، الحسن الرِعية له والقيام عليه، يقال: هو خال مال، وخائل مال، صدى مال، وسُرْسُوْرُ مال فيحتمل أمرين:

أحدهما: أن يكون صفة على (فَعَل) كَبَطل وحَسَن أو (فَعِل) ككبش صافٍ، ورجل مالٍ.

---

(١) الخصائص ٢١٦/١.

(٢) أخرجه أبي داؤود في سننه، كتاب الأدب، ص ٨٧، باب ما جاء في الشعر، ج٥، ص٢٧٧، حديث رقم ٥١٠، سنن أبي داؤود، أبو داؤود سليمان بن الأشعث، تحقيق د. بدر الدين جيتين، ط٢، تونس، دار سحنون، ١٤١٣هـ– ١٩٩٢م.

(٣) الخصائص ٢٢١/١.

(٤) الخصائص ١١٥/٢.

ويجوز أن يكون محذوفاً من فاعل.

فأمّا خائل مال ففاعل لا محالة. وكلاهما من قوله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم **(يتخوّلنا بالموعظة مخافة السامَةَ)**[١] أي يتعهدنا بها شيئاً فشيئاً ويراعينا.

وقال أبو علي هو من قولهم تساقطوا أخولَ أخولَ أي شيئاً بعد شيء وأنشدنا[٢] قول ضابئ البُرْجُمى يصف الكلاب والثور:

يُســاقِط عنــه رَوْقُــه ضــارِيَاتِها * سِقَاطَ حديدِ القينِ أَخْولَ أَخْوَلا

قال الجوهري: ذهب القوم أخول أخول إذا تتفرقوا شتى.

فكان هذا الرجل يرعى ماله ويتعهده، حِفظاً له وشحّاً عليه.

وروى في المزهر في هذا الحديث وكان أبو عمرو ابن العلاء حاضراً عنده، فقال الأعمش يتخوّلنا، فقال أبو عمرو: يتخوننا فقال الأعمش وما يُدريك؟ فقال أبو عمرو: إن شئت أن أعلمك أن الله تعالى لم يعلمك من العربية حرفاً أعلمتك. فسأل عنه الأعمش فأخبر بمكانه من العلم، مكان بعد ذلك يدنيه ويسأله عن الشيء إذا أشكل عليه[٣].

وقال أبو عمرو: يتحوّلنا (بالحاء) أي يطلبُ الحال التي ينشطون فيها للموعظة فيعظهم فيها، ولا يكثرُ عليهم فيميلوا. وكان الأصمعي يرويه: يتخوننا (بالنون) أي يتعهدنا[٤].

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، ص ٥٠، كتاب صفات المنافقين وأحكامهم، ص ١٩، باب الاقتصاد في الموعظة، ج٣، ص٢١٧٢، حديث رقم ٢٨٢١، صحيح مسلم، للإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ط٢، تونس، دار سحنون، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

(٢) اللسان (خول) ٢٢٦/١١، أخول أحول أي متفرقاً وهو الشرر الذي يتطاير من الحديد الحار إذا ضرب.

(٣) الخصائص ١٣١/٢، ١٣٢.

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، العلامة عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، ط٣، ٣٧٣/٢.

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر، للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير، (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، بيروت، دار إحياء التراث العربي ٨٨/٢.

الفصل الثالث

الشواهد النحوية الشعرية في الخصائص

المبحث الأول
الشواهد في الأسماء

الفاعل ونائبه:

قال النابغة:

جزى ربُّه عنِّي عدِيِّ بن حاتم * جزاءَ الكلابِ العاوياتِ وقد فعل[1]

الشاهد (جزى ربه عني عدى بن حاتم).

استشهد به ابن جنِّي على جواز اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل وذلك لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضائه للفاعل، وهو متابع في ذلك للأخفش وأيضاً ممن ذهب مذهبهما أبو عبد الله الطوال من الكوفيين وابن مالك في كتابه التسهيل.

وابن جنِّي أقدم على جواز ذلك، بل جعله قياساً قائلاً: "وذلك لكثرة ما جاء من تقديم المفعول على الفاعل حتى دعا ذاك أبا علي إلى أن قال: إن تقديم المفعول قسم قائم برأسه"[2]. وقد حمل عليه قول الشاعر السابق وشاهده على أنه أعاد الضمير في الفاعل (ربه) إلى المفعول (عدى) والمفعول متأخر لفظاً أي أن (الهاء) عائدة على عدى وذلك جائز عند ابن جِنّي ولكنه ممنوع عند جمهرة النحاة وبعضهم أجازه كما ذكرت آنفاً.

والصواب أن تكون الهاء عائدة إلى المصدر والتقدير (جزى ربه الجزاء) وصار ذكر الفعل كتقديم المصدر إذا كان دالاً عليه ومثله قولهم: (من كذب كان شراً له) أي كان الكذب شراً له. وبعض النحاة يقولون: إنّ الضمير في

---

(١) الخصائص ٢٩٥/١، الخزانة ٢٧٧/١، ٢٧٨، شرح شذور الذهب، ص ١٣٧، ورد أيضاً في المفصل، لابن يعيش ٧٦/١، شرح كافية ابن الحاجب ١٨٢/١.

البيت من الطويل وفي الديوان، ص ١٩١، للنابغة الذبياني، وبعض الرواة يرون أن قائله أبو الأسود الدؤلي يهجو عدي بن حاتم وإن نسبته إلى النابغة وهم، ويقول العيني: عزاه بعضهم إلى النابغة، وأبو عبيدة إلى عبد الله بن همارق والأعلم، لأبي الأسود، ولم يدر قائله حتى قال فيه ابن كيسان: "أحسبه مولداً مصنوعاً".

(٢) الخصائص ٢٩٥/١.

البيت يعود إلى المفعول لكنه على سبيل الضرورة ولا يجوز مثله حال الاختبار وسعة الكلام.

قال ابن مالك: وشاع نحو (خَافَ رَبَّه عُمر)، وقَلَّ (زَانَ نُورَهُ الشَّجر).

شاع في لسان العرب تقديم المفعول المشتمل على ضمير يرجع إلى الفاعل المتأخر وذلك نحو خاف ربه عمر (فربه) مفعول به وقد اشتمل على ضمير يرجع إلى (عمر) وهو الفاعل، وإنما جاز ذلك لأن الفاعل منوى التقديم على المفعول، ولأن الأصل في الفاعل أن يتصل بالفعل فهو مقدم رتبة متأخر لفظاً. ودلّت العرب على كونهما كشيء واحد يوصل علامة تأنيث الفاعل بالفعل نحو (ما قامت هند) والأصل أن يكونا غير مفصولين بمفعول ولا غيره وليس المفعول من الفعل بتلك المنزلة لأنه فضلة ولذلك جاز تقديمه والاستغناء عنه لفظاً[1].

والأصل فيه إذا ذكر أن يفصل بالفاعل فبذلك يحسن تقديم المفعول متصلاً به ضمير يعود إلى الفاعل نحو خاف ربه عمر ولم يحسن تقديم الفاعل متصلاً به ضمير عائد إلى المفعول نحو زان نوره الشجر ومع أنه لا يحسن فليس ممتنعاً كما قال أبو الفتح: لأن الفعل المتعدي يدل على فاعل ومفعول فشعور الذهن بهما مقارن لشعوره بمعنى الفعل.

ومن أمثلة ذلك قول حسان بن ثابت يمدح مطعم بن عدي:

وَلَوْ أنّ مجْدَاً أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِداً * مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِما[2]

وأنشد ابن جني:

ألاّ لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَلُومَنَّ قَوْمُه * زَهَيْراً عَلَى مَا جَرَّ مِنْ كُلِّ جَانِبِ[1]

---

(١) شرح الكافية الشافية، تأليف العلامة جمال الدين أبي عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي ٥٨٣/٢.

(٢) البيت لحسان بن ثابت، الديوان، تحقيق عبد الرحمن البرقوقي، دار الأندلس، بيروت، ١٩٧٨م،ص ٤٥٤.

ويتضح لي أن رأي ابن جنّي في إرجاعه للهاء على عدى تخريج لم يسبقه عليه أحد مما يدلّ على سعة قياسه.

قال الشاعر:

ليبــك يزيــد ضــارع لخصــومه * بمختـبط ممـا تطـيح الطـوائح[٢]

الشاهد (لبيك يزيد ضارع).

استشهد به ابن جنّي على جواز حذف الفعل وجوباً وذلك لقرينة كأنه أُجيب به نفي نحو بلى زيد في جواب ما جاء أحد؟ أي بلى جاء زيد أو استفهام كنعم زيد في جواب هل أتى أحد؟، كذا قوله: (لبيك يزيد ضارع)، وقيل يجوز أن أمن اللبس، وجوّز قوم: (زيدٌ عمراً)، أي ليضرب لدليل أي يجوز رفعه بفعل مضمر لقرينة كأنه أجيب به نفي أو استفهام لـ (زيد) في جواب (ما قام أحد) أو (من قام؟).

واختلفوا في القياس على ذلك، فمنعه الجمهور وجوزه ابن جنّي والجرمي[٣] وابن مالك[٤] بقوله: "ويُضْمَرُ جوازاً فعل الفاعل المشعر به ما قبله كقراءة ابن عامر وأبي بكر: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ * رِجَالٌ﴾[٥]. فرجال مرفوع بفعل أشعر به (يسبح له) أي يسبح رجال ويقال: يوعظ في المسجد رجال على معنى يعظ رجال، ويقال: يوعظ في المسجد رجال يزيد. وذلك لعدم

---

(١) البيت من الطويل ينسب إلى جندب بن مرة القردي نسبه إلى قرد وهو بطن من هزيل، ديوان الهزليين ٨٧/٣.

(٢) البيت من الطويل ونسب للحارث بن نهيك في الخزان ٣٠٣/١، والخصائص ٣٥٥/٢، المفصل ٨٠/١، مغني اللبيب، ص ٦٢٠، همع الهوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، (ن: ٩١١هـ)، تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، حقوق الطبع محفوظة، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م ٢٥٨/٢، الكتاب ٢٨٨/١، كافية ابن الحاجب ١١٧٢.

(٣) الجرمي هو صالح بن إسحاق الجرمي نزل في جرم، فقيل له الجرمي، إمام في النحو ناظر الفراء ببغداد، أخذ عن الأخفش وغيره ولقى يونس وأخذ عنه أبي زيد في اللغة ومصنفاته كتاب الفرج، توفى سنة ٢٢٥هـ، البلغة في تاريخ أئمة اللغة.

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد، للإمام بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل، لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات ٣٩٤/١.

(٥) سورة النور، الآيتان ٣٦، ٣٧.

اللبس كما قال المصنف والجمهور على أن مثل هذا لا يجوز بخلاف ابن جِنِّي والجرمي.

وأيضاً نسب البيت في الكتاب للحارث بن نهيك والصواب أنه لنهشل بن حرى، كما أن رواية الشاهد جاءت برفع (ضارع) بفعل مضمر على ما رأى ابن جِنّي إذن مذهباهما متقاربان إلاّ أن ابن جنّي كان يفصِّل في القول وسيبويه يجمل القول. وإني أميل إلى ما قال به ابن جنّي لأنه يفصّل في القول مع وجود الدليل.

قال ذو الرمة:

إذا ابـن أبـي موسـى بـلالُ بلغتـه * فقام بفأس بين وصليك جازر[1]

الشاهد (إذا ابن أبي موسى بلال بلغته).

واستشهد به ابن جِنِّي على رفع الفاعل بفعل مضمر تقديره بُلِغ أي (إذا بلغ ابنُ أبي موسى).

وذلك أن الفعل المضمر إذا كان بعده اسم منصوب فالفاعل مضمر، وإن كان الاسم مرفوعاً فالفعل مضمر مجرد من الفاعل ألا ترى أنه لا يرتفع به فاعلان وربما جاء بعده الاسم مرفوعاً ومنصوباً معاً نحو قولهم: "أمّا أنت منطلقاً انطلقت معك وتقديره: لأن كنت منطلقاً انطلقت معك، فحذف الفعل فصار تقديره: (لأن أنت منطلقاً انطلقت معك)، وكرهت مباشرة (أن) الاسم لذلك زيدت (ما) فصارت (ما) عوضاً من الفعل المحذوف ومصلحة للفظ لإزالة (أن) الاسم، وعليه بيت الكتاب:

أبـا خراشـة أمـا أنـت ذا نفـر * فإن قومي لم تأكلهم الضبع[2]

الشاهد (أما أنت ذا نفر).

---

(١) البيت لذي الرمة، الديوان ٩٥٩/٢، الخصائص ٣٨٠/٢، الكتاب ٨٢/١، ورد في الخزانة ٣٢/٣، ٣٣.

(٢) البيت من أبيات العباس بن مرداس من أبي خراشة خفاف بن ندبة، ديوانه، ص ١٢٨، الخصائص ٣٨١/٢، الكتاب ٢٩٣/١.

استشهد به ابن جنّي على حذف الفعل (كان) وعوض عنها (ما) الزائدة، وأبقى اسمها (أنت) وخبرها (ذا نفر) والأصل (لأن كنت ذا نفر).

وقال ابن جني: "بم ارتفع وانتصب لأنت منطلقاً؟".

قيل: بـ (ما)، لأنها عاقبت الفعل الرافع والناصب، فعملت عمله في الرفع والنصب وهذه كانت طريقة أبي علي وجلة أصحابنا من قبله وهي أن الشيء إذا عاقب الشيء ولي من الأمر ما كان المحذوف يليه ومن ذلك الظرف إذا تعلق بالمحذوف فإنه يتضمن الضمير الذي كان فيه، ويعمل ما كان يعمله زمن نصبه للحال والظرف. وعلى ذلك صار قوله: (فاه إلى فيّ) من قوله: (كلمته فاه إلى فيّ) ضامناً للضمير الذي كان في (جاعلا) لما عاقبه)[١].

وذكر البغدادي: إنه يقدر على مذهب المبرد في رواية رفع ابن، إذا بُلغ ابنُ أبي موسى (بُلغ) بالبناء للمفعول فيكون (ابن) نائب فاعل لهذا الفعل المحذوف و (بلالاً) ينبغي أن يكون بالرفع لأنه بدل من ابن أو عطف بيان له)[٢].

وقال سيبويه: "والنصب عربيٌّ كثير والرفع أجود لأنه أراد الإعمال فأقرب إلى ذلك أن يقول: ضربت زيداً وزيداً ضربت، ولا يعمل الفعل في مضمر ولا يتناول (به) هذا المتناول البعيد وكل هذا من كلامهم، ومثل هذا زيداً أُعطيت، وأعطيت زيداً، وزيدُ أعطيته، لأن أعطيتُ بمنزلة ضُربت"[٣].

وقول أبي إسحاق الزجاج: والرفع فيه بمعنى إذا بُلغ ابن أبي موسى يعنى بالنيابة عن الفاعل. كذلك قال أبو علي: إن (إذا) هذه تضاف إلى الأفعال وهي ظرف من الزمان ومعناها أن تدخل على الأفعال لأن معناها الشرط والجزاء وقد جوّز بها في الشعر، فإذا وقع بعدها اسم مرتفع، فليس رفعه بالابتداء ولكنه فاعل أو ما ينوب عنه، والرافع له يفسره الفعل الذي بعد الاسم

---

(١) الخصائص ٣٨١/٢.

(٢) خزانة الأدب ٣٢/٣، ٣٣.

(٣) الكتاب، ط٣، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م، ٨٢/١.

كأنه قال: (إذا بلغ ابن أبي موسى بلال بلغته) وكذلك إذا وليها اسم منصوب على تقدير إذا بلغت ابن أبي موسى بلالاً بلغته[١].

المبتدأ وخبره:

قال الشاعر:

قد أصبحت أم الخيار تدعى * عليّ ذنبا كله لم أصنع[٢]

الشاهد (كله لم اصنع).

استشهد به ابن جنّي على حذف الضمير (الهاء) العائد على المبتدأ (كل) ويرى أن حذفه هذا من القياس وهو تشبيه عائد الخبر بعائد الحال أو الصفة وهو الحال أقرب لأن الحال ضرب من الخبر.

ويقول البغدادي: "يجوز حذف الضمير العائد على المبتدأ من جملة الخبر قياساً عند الفراء إذا كان منصوباً أو مفعولاً به والمبتدأ لفظ كل. ونقل الصفار[٣] أنه مذهب الكسائي أيضاً"[٤] ونقل ابن مالك في التسهيل الإجماع على جواز ذلك قائلاً: "وإن اتحدت بالمبتدأ معنى هي أو بعضها استغنت عن عائد، وإلاّ فلا وقد يحذف إن علم ونصب بفعل أو صفة، لفظاً أو شبهه في العموم والافتقار، ويضعف إن كان المبتدأ غير ذلك، ولا يخفى جوازه بالشعر خلافاً للكوفيين"[٥].

وقوله: يجوز الإجماع على ذلك وزاد على كل ما أشبهها لكونه مفعولاً به والمبتدأ لفظ (كل) كقول أبي النجم السابق وقال: فلو كان المبتدأ غير كل،

---

(١) نقلاً عن الخزانة ٣٢/٣، ٣٣.

(٢) البيت من أرجوزة لأبي النجم العجلي، الديوان، ص ١٣٢، وأيضاً ورد في الخزانة، الشاهد ٥٦، ص١٧٣، ٨٥/١، الخصائص ٢٩٣/١.

(٣) نقلاً عن خزانة الأدب ١٧٣/١.

والصفار هو أحمد بن محمد بن إسماعيل أبو جعفر عرف بالصفار النحاس أخذ عنه الزجاج، كان واسع العلم، كثير الرواية، من مؤلفاته: معاني القرآن، والكافي في النحو، وناسخ القرآن ومنسوخه، مات بمصر سنة ٣٣٧، البلغة في تاريخ اللغة، ص ٣٢.

(٤) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ١٧٣/١.

(٥) شرح التسهيل، لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون ٣١٠/١، ٣١٢.

والضمير مفعول به، لم يجز عند الكوفيين حذفه مع بقاء الرفع إلاّ في ضرورة الشعر ويجيزون ذلك الاختيار ويرونه ضعيف.

ويرى الجمهور[١] أنه لا يجوز سواء كان مرفوعاً مبتدأ أو فاعلاً منصوباً بفعل متصرف، أو جامد، أو ناقص، أو وصف، أو حرف، أو مجروره إلاّ في صورة واحدة وهي أن يجر بحرف ولا يؤدي حذفه إلى تهيئة عامل آخر نحو السمن منوان بدرهم أي منوان منه بخلاف ما إذا أدى نحو الرغيف أكلت تريد منه، أو جر بإضافة سواء كان مبتدأ وعليه صاحب البسيط قال: لأنه لا مانع منه نحو زيد هو قائم وقيل يجوز حذف المنصوب بفعل تام متصرف بقلة وعليه ابن أبي الربيع لقراءة ابن عامر (وَكُلاًّ وَعَدَ اللّهُ الْحُسْنَى)[٢] أي وعده وقيل يجوز بكثرة وعليه هشام من الكوفيين نحو زيد ضربت.

ويرى الكوفيون إن عاد على غير (أي) لم يكن خبره جملة ولا ظرف جاز حذفه عند الكوفيين مطلقاً كجوازه في صلة (أي)[٣].

قال الأعشى:

إن محـــــــلا وإن مـــــــرتحلا * وإن فـي السفر إذ مضوا مهـلا[٤]

الشاهد (إن محلا وإن مرتحلا).

استشهد به ابن جنّي على جواز حذف خبر إن مع النكرة والتقدير إن لنا (محلا) فـ (محلا) اسم إن والخبر محذوف تقديره (لنا) ولأنه جار ومجرور تقدم على المبتدأ وكذا القول في (إنّ مرتحلا).

---

(١) همع الهوامع ٩٧/١.

(٢) سورة النساء آية ٩٥، الحديد آية ١٠.

اختلف في الآية "وكل وعد الله الحسنى" فابن عامر يرفع اللام على أنه مبتدأ الاتحاف، ص ٤٠٩.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ١١٧/١.

(٤) البيت للأعشى، الديوان، ص ١٧١، الخصائص ٣٧٥/٢، الكافية ١٤٠/٦، ورد في الخزانة ٣٨١/٤، الكتاب ١٤١/٢، مغني اللبيب ٦٣١/٢.

إذا كان خبر إن ظرفاً أو جاراً ومجروراً يجوز فيه الحذف والسكون على اسمها دون خبرها، وذلك لكثرة الاستعمال والاتساع فيها ومن ذلك إن "ولداً وإن مالاً وإن عدداً" في جواب هل لهم مال؟، وهل لهم ولد؟، وهل لهم عدد؟.

حيث لم يجنح للخبر، لتقديم السؤال عنه، ولم يأت ذلك إلا فيما كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً[١].

وحذف خبر إن وأخواتها للعلم به ثلاثة مذاهب:

١- الجواز سواء كان الخبر معرفة أو نكرة كما ذهب إليه سيبويه.

٢- مذهب الكوفيين فإنهم يجيزون حذف خبر إن إذا كان نكرة بخلاف البصريين فحذفه عندهم يكون في المعرفة.

٣- حذف خبر إن وهو مذهب الفراء وهذا الحذف سواء كان نكرة أو معرفة بشرط التكرار في (إن) حيث يقول السيرافي: قال الفراء: "إنما تحذف مثل هذا إذا كررت (إن) ليعرف أن أحدهما مخالف للآخر عند من يظنه غير مخالف"[٢] وحكى إن أعرابياً قيل له: الذبابة الفأرة قال: إن الذبابة وإن الفأرة والمعنى أن هذه مخالفة لهذه[٣].

وإني أرى مذهب سيبويه أنه يجوز حذف الخبر إذا علم به لغيره سواء كان الاسم معرفة أم نكرة، تكررت (إن) أم لا، ويقول الرجل للرجل: هل لكم أحد إن الناس (أَلْبُ) عليكم، فيقول: إنّ زيداً وإن عمرا، أي إنّ لنا.

والخلاف الذي بين الاسمين يدل على الخبر، والفائدة أن المحل خلاف المرتحل.

وخالف شارح المفصل قول النحاة في هذا قائلاً: "قد ورد الواحد الذي لا مخالف له"[٤]. أي إنه جاء حذف خبر إن في الواحد الذي لا مخالف له بخلاف

---

(١) الكتاب، الهامش ١٤١/٢.

(٢)الكتاب ١٤١/٢.

(٣) المفصل، لابن يعيش ١٠٤/١.

(٤) المفصل، لابن يعيش ١٠٤/١.

ما جاء في الشاهد السابق واستدل بقول الشاعر وقد نسبه ابن يعيش إلى الأخطل وليس في ديوانه.

خلا إن حياً من قريش تفضلوا * على الناس أو إن الأكارم نهشلا[1]

ويقول ابن جني: "وأصحابنا يجيزون حذف خبر إن مع المعرفة، ويحكون عنهم أنهم إذا قيل لهم إن الناس ألْب عليكم فمن لكم، قالوا: إن زيداً، وإن عمراً، أي إن لنا زيدا، وإن لنا عمرا. والكوفيون يأبون حذف خبرها إلا مع النكرة"[2]. فأما احتجاج أبي العباس عليهم بقوله: خلا أن حياً.

أي أو أن الأكارم نهشلا تفضلوا.

قال أبو علي: "وهذا لا يلزمهم، لأن لهم أن يقولوا: إنما منعنا حذف خبر المعرفة مع إنّ المكسورة، فأما مع أن المفتوحة فلن نمنعه قال: ووجه فصلهم فيه بين المكسورة والمفتوحة أن المكسورة حذف خبرها كما حذف نقيضها. وهو قولهم: لا بأس، ولا شك، أي عليك، أو فيه فكما أن (لا) تختص هنا بالنكرات فكذلك إنما (تشبهها نقيضها) في حذف الخبر مع النكرة أيضاً"[3].

ومذهب ابن جِنِّي في جواز حذف خبر إنّ مع النكرة موافق لمذهب الكوفيين وإن كان البصريين يجوزونه مع المعرفة وهذا يدل على أنه أحياناً يميل إلى الكوفيين ويأخذ برأيهم.

المفعول به:

قال أوس بن حجر:

تواهق رجلاها يداها ورأسه * لها قتب خلف الحقيبة رادف[4]

الشاهد (تواهق رجلاها يداها).

---

(١) الخصائص ٣٧٦/٢، الخزانة ٣٨٥/٤، ويقول البغدادي أن ابن الشجري وابن يعيش نسباه إلى الأخطل وله في ديوانه قصيدة على هذا الوزن والروى ولم يجده فيها، المفصل ١٠٤/١، المقرب، لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار ١٠٩/١.

(٢) الخصائص ٣٧٦/٢.

(٣) نقلاً عن خزانة الأدب ٣٨٥/٤.

(٤) أوس بن حجر من الطويل والديوان ٧٣، الخصائص ٤٢٧/٢، ٤٢٨، سر صناعة الإعراب ٤٨٣/٢، الكتاب ٢٨٧/١.

أراد تواهق رجلاها يديها، فحذف المفعول به وقد عُلم أن المواهقة لا تكون من الرجلين دون اليدين وأن اليدين مواهقتان كما أنهم مواهقتان، فأضمر لليدين فعلاً دلّ عليه الأول، فكأنه قال: تواهق يداها رجليها ثم حذف المفعول في هذا، كما حذفه في الأول فصار تواهق رجلاها يداها.

فعلى هذا تقول ضارب (زيد عمرو) على أن ترفع (عمرا) بفعل غير الظاهر ولا يجوز أن يرتفعا جميعاً بهذا الظاهر. فأما قولهم: اختصم زيد وعمرو ففيه نظر. وهو أن (عمرا) مرفوع بفعل آخر غير هذا الظاهر، على حد قولنا في المعطوف: إن العامل فيه غير العامل في المعطوف عليه فكأنه قال: اختصم زيد واختصم عمرو، وأنت مع ذلك لو نطقت بهذا الذي تقدره لم يصح الكلام معه، لأن الاختصام لا يكون من أقل من اثنين، وعلة جوازه أنه لما لم يظهر الفعل الثاني المقدر إلى اللفظ لم يجب تقديره وإعماله، كأشياء تكون في التقدير فتحسن فإذا أبرزتها إلى اللفظ قبحت[١].

قال الحطيئة:

منعمـــة تصـــون إليـــك منهـــا * كصـــونك مـــن رداء شـــرعبى[٢]

الشاهد (تصون إليك منها).

استشهد به ابن جني على حذف المفعول به والتقدير تصون منها الحديث وهنا يجوز حذفه اختصاراً وهو أن تريد المحذوف أو أن لا تريده. والمعنى أن المرأة توصف بكتمان الحديث.

وقال ابن عصفور: "اعلم أن الأفعال قسمان متعدٍّ وغير متعدٍّ فالمتعدي إما أن يتعدى إلى واحد أو اثنتين أو ثلاثة، ويجوز في الأنواع الثلاثة حذف المفعول اختصاراً وهو أن تريد المحذوف"[٣] كما ورد في بيت الخُطيئة السابق.

---

(١) الخصائص ٤٢٧/٢، ٤٢٨.

(٢) الخصائص ٣٧٤/٢، ديوان الحطيئة، ص ١٣٨، المقرب بلا نسبة ١١٤/١.

(٣) المقرِّب ١١٤/١.

المفعول فيه (الظرف):

قال طرفة في معلقته:

فإن مت فانعيني بما أنا أهله * وشُقي عليّ الجيب يا ابنة معبد[1]

الشاهد (فإن مت فانعيني بما أنا أهله).

استشهد به ابن جِنِّي على حذف الظرف والتقدير إن مت قبلك، هذا يريد لا محالة ألا ترى أنه لا يجوز أن يشرط الإنسان موته، لأنه يعلم أنه مائت لا محالة.

النداء:

قال زهير بن مسعود الضبي:

فخير نحن عند الناس منكم * إذا الداعي المثوب قال يالا[2]

الشاهد (إذا الداعي المثَوّب قال يالا).

جاء به ابن جني شاهداً ورداً على سؤال أبو علي –رحمه الله– عن ألف (يا) من قول أبي زيد ويقول ابن جني: "إنها قد خلطت باللام بعدها (لام الاستغاثة) ووقف عليها، فصارت اللام كأنها جزء منها، فصارت (يال) بمنزلة (قال) والألف في موضع العين وهي مجهولة فينبغي أن يحكم عليها بالانقلاب عن الواو. وهذا جُمل ما قاله له أبو علي –رحمه الله– وهذا مما يدل على قوة قياسه"[3].

---

(١) معلقة طرفة، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لأبو بكر الأنباري محمد بن قاسم، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر، ط٥، ١٩٨٠م، ص ٣٥٢، الخصائص ٣٧٤/٢.

(٢) الخصائص، ص ٢٧٧، ٣٧٥/٢، النوادر في اللغة، ٢١، ٢٢، همع الهوامع ٧٤/٣.

(٣) الخصائص ٢٧٧/١، ٢٧٨.

وقال أبو زيد وقوله فخير نحن يريد فنحن عند الناس خير منكم والمثوب الذي يدعو الناس يستنصرهم وقوله يالا أراد يال بني فلان فحكى صوت الصارخ المستغيث[1].

وزعم الكوفيون أن لام الاستغاثة بعض (ال) وأن أصل: يالفلان يا آل فلان، فحذف لكثرة الاستعمال كما قالوا في أيمن: مُ ولذلك صح الوقف عليها في قوله:

إذا الداعي المثوب قال يالا

والبصريون قالوا: (بل هي لام الجر بدليل وقوع كسرها في العطف ولو كانت بعض ال لم يكن كسرها موجباً ونقل الأول عن الكوفيين، وذكره ابن مالك ونازع فيه أبو حيان بأن الفراء قال: ومن الناس من زعم كذا فظاهر هذه العبارة منه أنه ليس مذهب الكوفيين ثم إنه لم يقل به)[2].

ويرى البغدادي أن اللام خلطت بـ (يا) النداء أي أراد أنه خلطت لام الاستغاثة الجارة بياء النداء وجعلتا كالكلمة الواحدة[3] وإني أرى أن البغدادي موافق لابن جني في أنها (ياء) النداء خلطت بلام الاستغاثة لأن قولك يا لفلان كأنك تنادي مستغيثاً.

---

(١) كتاب النوادر، لأبي زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، صححه سعيد الحوري الشرتوني، ص ٢١، ٢٢.

(٢) نقلاً عن همع الهوامع، للسيوطي ٣/٧٤، ٧٥.

(٣) خزانة الأدب ٢/٥.

المفعول معه:

قال يزيد بن الحكم الثقفي:

جمعـت وفحشـا غيبـة ونميمـة * ثلاث خصال لست عنها بمرعوى[1]

الشاهد (جمعت وفحشا غيبة).

استشهد به ابن جني على عدم تقديم المفعول معه (فحشا) على مصاحبة الذي هو (غيبة) ويرى أن المفعول معه لا يمتنع تقديمه على مصاحبه واستشهد بهذا البيت السابق وزعم أن الواو واو المعية.

حيث حمل ابن جني المفعول معه على العطف في جواز تقديم المعطوف على المعطوف عليه قائلاً: "ولا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل، نحو قولك: (الطيالسة جاء البرد) من حيث كانت صورة هذه الواو صورة العاطفة، ألا تراك لا تستعملها إلاّ في الوضع الذي لو شئت لرفعت الطيالسة عطفاً على البرد. وكذلك تركت والأسد لأكلك، يجوز أن ترفع الأسد عطفاً على التاء، ولهذا لم يجز أبو الحسن (جئتك وطلوع الشمس) أي مع طلوع الشمس، لأنك لو أردت أن تعطف بها هنا فتقول: (أتيتك وطلوع الشمس) لم يجز، لأن طلوع الشمس لا يصح إتيانه لك. فلما ساوقت حرف العطف قبح (والطيالسة جاء البرد)، كما قبح (وزيد قام عمرو)، لكنه يجوز (جاء والطيالسة البرد) كما نقول: (ضربت وزيداً عمرا)"[2].

فابن جني حمل المفعول معه على العطف في جواز تقديم المعطوف على المعطوف عليه وهذا عند سيبويه مذهب غير مرضٍ لأن التابع عنده لا يجوز أن يتقدم على المتبوع وجميع التوابع في ذلك الحكم سواء.

---

(١) الخصائص ٣٨٥/٢، الأشموني، بحث المفعول معه ٣٧٠/١.

(٢) الخصائص ٣٨٥/٢.

الحـال:

قال ابن دارة:

أنـا ابـن دارة معروفـاً بهـا نسـبي * وهل بـدارة يالنـاس مـن عـار[1]

الشاهد (أنا ابن دارة معروفاً).

استشهد به ابن جني على نصب (معروفاً) على الحال المؤكدة للجملة (أنا ابن دارة).

وروى (مشهوراً) أو (معروفاً) حال مؤكدة لمضمون الخبر ومضمونه هنا الفخر وروى ابن دارة معروفاً بها نسبى، ونسبى نائب فاعل لقوله مشهوراً أو معروفاً.

قال الرضي: "وأما المؤكدة فليست بقيد يتقيد به عاملها كالمتنقلة، وإذا جاءت بعد الاسمية وجب أن يكون جزاءها معرفتين جامدين، وتجيء إما لتقدير مضمون الخبر وتأكيده، وإما للاستدلال على مضمونه ومضمون الخبر الفخر كما في قول ابن دارة"[2].

الإغـراء:

قال:

أخـاك أخـاك إن مـن لا أخـا لـه * كساع إلى الهيجا بغير سلاح[3]

الشاهد (أخاك أخاك).

استشهد به على نصب (أخاك) بإضمار فعل تقديره الزم أو احفظ.

قال سيبويه: "واعلم أنه لا يجوز أن تقول (إيّاك زيداً)، كما أنه لا يجوز أن تقول: رأسك الجدار، حتى تقول من الجدار أو الجدار" وكذلك "أن تفعل" إذا أردت: إياك اعِظُ مخافة أن تفعل، أو من أجل أن تفعل جاز، لأنك لا تريد أن تضمه إلى الاسم الأول كأنك قلت: إيّاك تح لمكان كذا وكذا.

---

(١) الخصـائص ٢٧٠/٢، الخزانـة ٢٦٥/٣، ٢٦٦، ٤٦٨/١، المفصـل ٦٤/٢، الكتـاب ٧٩/٢، شـرح الرضي للكافية ٤٩/٢.

(٢) شرح الرضي للكافية ٤٩/٢.

(٣) البيت من الطويل وهو لمسكين الدارمي، الخصائص ٤٨٢/٢، الكتاب ٢٧٩/١، الخزانة ٦٥/٣، ٦٧.

ولو قلت إيّاك الأسد، تريد من الأسد لم يجز كما جاز في "أنْ" إلاّ أنهم زعموا أن ابن أبي إسحاق أجاز هذا البيت في شعر من الطويل وهو:

إيـــاك إيـــاك المـــراء فإنـــه * إلـى الشر دعـاء وللشر جالـب

كأنه قال إياك ثم أضمر بعد إياك فعلاً آخر فقال: اتق المراء وقال الخليل: لو أنَّ رجلاً قال إياك نفسك لم أُعَنِّفهُ لأن هذه الكاف مجرورة[١].

وقال سيبويه وحدثني من لا أنهم عن الخليل أنه سمع أعرابياً يقول إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب.

التمييز:

قال المحبل:

أتهجـــر ليلـــى للفـــراق حبيبهـــا * وما كان نفساً بـالفراق تطيب[٢]

الشاهد (وما كان نفساً بالفراق تطيب).

استشهد به ابن جني على تقديم الاسم المميز (نفساً) وإن كان عامله فعل متصرف (تطيب) وأصل الكلام أتطيب نفساً بالفراق. وقال ابن جني: "هذا قبيح. فلا تجيز شحماً تفقأت، ولا عرقاً تصببت. فأما ما أنشده أبو عثمان وتلاه فيه أبو العباس من قول المخبل السابق فتقابله برواية الزجاجي وإسماعيل بن نصر وأبي إسحاق أيضاً.

*** وما كان نفسي بالفراق تطيب ***

وذلك أن هذا المميز هو الفاعل في المعنى ألا ترى أن أصل الكلام تصبب عرقي، وتفقأ شحمي، ثم نقل الفعل فصار في اللفظ لي، فخرج الفاعل في الأصل مميزاً، فكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل لذلك لا يجوز تقديم المميز إذا كان هو الفاعل في المعنى على الفعل"[٣].

وتقديم التمييز عند الكوفيين جائز وإن كان العامل فعل متصرف وهو دليلهم في القياس أما دليلهم من السماع قول الشاعر السابق، وأما البصريون

---

(١) نقلاً عن سيبويه ٢٧٩/١.

(٢) المخيل السعدي، ديوانه،ص ٢٩٠، الخصائص ٣٨٦/٢، الكتاب ٨٨/١.

(٣) الخصائص ٣٨٦/٢.

عندهم غير جائز في سعة الكلام لأن العامل عندهم هو الفاعل في المعنى فقولك "تصبب زيد عرقاً" أن التصبب هو العرق فلما كان هو الفاعل في المعنى لم يجز تقديمه كما لو كان فاعلاً لفظاً[١].

الصفـة:

قال حكيم بن معية الربعي:

لـو قلـت مـا فـي قومهـا لـم تيـثم * يفضـلها فـي حسـب وميسـم[٢]

الشاهد (ما في قومها لم تيثم).

استشهد به ابن جني على حذف الموصوف (المبتدأ) وهو (أحد) وإقامة الجملة الصفة (يفضلها) مقامها. والتقدير ما في قومها أحد يفضلها.

وقال ابن جني: "ومما يؤكد عندك ضعف حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه أنك تجد من الصفات ما لا يمكن حذف موصوفه. وذلك أن تكون الصفة جملة نحو مررت برجل قام أخوه، ولقيت غلاماً وجهه حسن. ألا تراك لو قلت: مررت بقام أخوه أو لقيت وجهه حسن لم يجز"[٣].

فأما قوله:

والله مـــا زيـــد ينـــام صـــاحبه * ولا مخـــالط الليـــان جانبـــه[٤]

الشاهد (نام صاحبه). والرواية المشهورة "والله ما ليلي بنام صاحبه".

والشاهد فيه قيل: إنه على حذف الموصوف، فقد قيل: إن (نام صاحبه) علم اسم لرجل، وإذا كان كذلك جرى مجرى قوله: بنى شابا قرناها كأنه أراد ما زيد برجل نام صاحبه ثم حذف الموصوف.

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري ٨٢٨/٢ وما بعدها.

(٢) الخصائص ٣٧٢/٢، الكتاب ٣٤٥/٢، الخزانة ٣١١/٢، الرضي على لاكافية ٣٢٥/٢، المفصل، لابن يعيش ٥٩/٣.

(٣) الخصائص ٣٦٩/٢.

(٤) الخصائص ٣٦٩/٢، الخزانة ١٠٦/٤، الكتاب ٢٥٩/١.

فإن قلت قوله:

ولا مخالط الليان جانبه

ليس علماً وإنما هو صفة وهو معطوف على (نام صاحبه) فيجب أن يكون قوله (نام صاحبه) أيضاً صفة.

وقيل: قد يكون في الجمل إذا سمي بها معاني الأفعال فيها. ألا ترى أن (شاب قرناها تصر وتحلب) هو اسم علم وفيه مع ذلك معنى الذم وإذا كان كذلك جاز أن يكون قوله:

ولا مخالط الليان جانبه

معطوفاً على ما في قوله (ما زيد بنام صاحبه) من معنى الفعل.

العطف:

قال عمر بن أبي ربيعة:

قلــت إذ أقبلــت وزهــر تهــادى * كنعــاج الفــلا تعســفن رمــلا[1]

الشاهد (أقبلت وزهر تهادى).

استشهد به على العطف على الضمير المستتر حيث عطف (زهر) على الضمير المستتر في (أقبلت) من غير فصل.

والوجه أن يقال: (أقبلت هي وزهر) لتأكيد الضمير المستتر وهو من ضرورات الشعر.

وقال ابن جني: "لا يجوز تقديم العطف الذي هو نسق على المعطوف عليه إلاّ في (الواو) وحدها، وعلى قلّته أيضاً، نحو قام وعمرو زيد. وأسهل منه ضربت وعمرا زيداً، لأن الفعل في هذا استقل بفاعله، وفي قولك: قام وعمر عمر زيد، اتسعت في الكلام قبل الاستقلال والتمام"[2].

---

(١) عمر بن ربيعة، الديوان، ص ٤٩٨، الخصائص ٣٨٨/٢، الكتاب ٣٩٠/١.

(٢) الخصائص ٣٨٧/٢، ٣٨٨.

قال لبيد:

فصـــلقنا فـــي مـــراد صـــلقة * وصـــداء ألحقـــتهم بالثلـــل[1]

الشاهد فيه (مراد صلقة وصداء).

استشهد به على الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالمصدر الذي هو (صلقة)، وفيه أيضاً الفصل بين الموصوف الذي هو (صلقة) وصفته التي هي (ألحقتهم بالثلل) بالمعطوف والحرف العاطفة (وصُدَاء).

البـدل:

وقال الآخر أنشدنا أبو علي:

أبى جوده لا البخل واستعجلت بـه * نعم من فتى لا يمنع الجود قاتله[2]

الشاهد فيه (أبى جوده لا البخل).

قال ابن جني: "يروى بنصب (البخل) وجرّه. فمن نصبه فعلى ضربين:

أحدهما: أن يكون (البخل) بدلاً من (لا) لأن (لا) موضوعة للبخل حتى كأنه قال: أبى جوده البخل لا على البدل لكن على زيادة (لا) والوجه الأول صحيح، لأنه قد ذكر بعدها نعم و (نعم) لا تزاد فكذلك ينبغي أن تكون (لا) هنا غير زائدة. والوجه الآخر على الزيادة صحيح أيضاً لجرى ذكر (لا) في مقابلة نعم. وإذا جاز لـ (لا) أن تعمل وهي زائدة.

والأخر: من جرّه فقال: (لا البخل) بإضافة (لا) إليه، لأن لا كما تكون للبخل قد تكون للجود أيضاً، ألا ترى أنه لو قال لك إنسان: لا تطعم الناس، ولا تقِرِ الضيف، ولا تتحمل المكارم، فقلت أنت: (لا) لكانت هذه اللفظة هنا للجود لا للبخل، فلما كانت (لا) قد تصلح للأمرين جميعاً أضيفت إلى البخل، لما في ذلك من التخصيص الفاصل بين المعنيين الضدّين"[3].

---

(١) شرح ديوان لبيد، تحقيق إحسان عباس، الكويت، وزارة الإرشاد، ١٩٦٢م، ص ١٩٣.

(٢) البيت لا يعرف قائله ذكر في الخصائص ٣٧/٢، وذكر في شواهد المغني، للبغدادي ٦٣٤/٢، المسائل العسكريات، لأبي علي الفارسي، ص ٩٦.

(٣) الخصائص ٣٧/٢، ٣٨.

وقال أبو علي: "فهذا على قول أبي عمرو مضاف كما ترى، فإذا أضافه فقد جعله اسماً، وإذا جعله اسماً، لزمه أن يكون على ما تكون عليه الأسماء. وليس في مفرداتها شيء على حرفين، أحدهما حرف لين. فهكذا القياس في هذا إذا آثر أن تجعله اسماً إلا بأنه لما كان مضافاً كان بمنزلة ما ذكرت لك من قولهم: فوك، ذو مال. وساغت الإضافة لأن (لا) قد تكون للجود كما قد تكون للبخل. فقياس الألف في (لا) أن تكون عيناً في موضع حركة ولا تكون على حدّها قبل النقل"[١].

وقد ذكر السيوطي خلافاً في هذا في مبحث (لا)[٢].

منه ما قال به الزمخشري في أحاجيه: هذا المبنى غامض المعنى وما رأيت أحد فسره[٣]، وحكى يونس عن أبي عمرو بن العلاء إنه جر البخل بإضافة (لا) إليه وقال السخاوي: هذا البيت أورده أبو علي بنصب البخل وزعم أنه مفعول به وإن (لا) فيه زائدة[٤].

وحكى أبو الحسن الأخفش قال: وأما بقية البيت فلم يفسره وهو مشكل جداً. وأقول في معناه: إنه مدح كريم أبى لجوده أن ينطق (بلا) التي للبخل، أي التي يقولها البخيل، واستعجلت بجوده (لا) أي سبقت نعم لا[٥].

الإضافة:

قال الكميت:

إليكم ذوي آل النبي تطلعت * نوازع من قلبي طماء وألبب[٦]

الشاهد (ذوي آل النبي).

---

(١) المسائل العسكريات، لأبي علي الفارسي، ت ٣٧٧هـ، تحقيق إسماعيل أحمد عمايرة، مراجعة د. نهاد الموسى، ١٩٨١م، ص ٩٦.

(٢) شرح شواهد المغني، الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ، القسم الثاني، ص٦٣٤.

(٣) نقلاً عن شواهد المغني، ص ٦٣٤.

(٤) نقلاً عن شواهد المغني، ص ٦٣٤.

(٥) نقلاً عن شواهد المغني، ص ٦٣٤.

(٦) الخصائص ٢٩/٣، للكميت في الخزانة ٣٠٧/٤، ٣٠٨، ٣٠٩، المفصل ١٥٤/١.

استشهد به ابن جني على إضافة المسمى إلى الاسم وهو إضافة ذوي آل النبي أي يا أصحاب هذا الاسم الذي هو آلُ النبي وحكى عن العرب: هذا ذو زيد أي صاحب هذا الاسم الذي هو زيد وقد كثر ذلك عندهم وعليه بيت الأعشى:

فكـذبوها بمـا قالـت فصـبحهم * ذو آل حسان يزجي الموت والشرعا[1]

واستدل ابن جني ببيت الكميت عند قراءة ابن مسعود في الآية ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ أن تحتمل ثلاثة أوجه[2] منها:

أي يا أصحاب هذا الاسم الذي هو آل النبي فكأنه قال إليكم يا آل النبي.

فهذا من إضافة المسمى إلى الاسم.

والشاهد في بيت الأعشى (ذوال) حيث أضاف (ذو) إلى (آل) والمعنى: صبحهم الجيش الذي يقال له آل حسّان.

أيضاً البيت من إضافة المسمى إلى الاسم.

وقال أبو النجيم العجلي:

أقب من تحت عريض من عل[3]

استشهد به ابن جني على حذف المضاف إليه لأنه معرفة في موضع المبني على الضم فقابل به ما هي حاله وهو قوله (من تحت) أي قابل الإضافة بالبناء وأنها داعية للبناء. وينبغي أن يكتب (علي) في هذا (بالياء) وهو فِعل في معنى فاعل، أي أقب من تحته عريض من عاليه بمعنى أعلاه والسافل والعالي بمنزلة الأسفل والأعلى.

قال ذو الرمة:

كـأن أصـوات مـن ايغـالهن بنـا * أواخـر المـيس أصـوات الفـراريج[1]

---

(١) البيت من البسيط، ديوان الأعشى، ص ١٥٣، الخصائص ٢٩/٣، الخزانة ٣٠٨/٤.

(٢) المحتسب ٣٤٧/٢.

(٣) لم أجده في الديوان، الخصائص ٣٦٥/٢، الكتاب ٢٩٠/٣.

الشاهد (أصوات من ايغالهن بنا أواخر الميس).

استشهد به ابن جني على الفصل بين المضاف (أصوات) والمضاف إليه (أواخر الميس) بالظرف وحرف الجر وقال: هو قبيح لكنه من ضرورة الشاعر والأصل هو.

"كأن أصوات أواخر الميس من ايغالهن بنا أصوات الفراريج" وأيضاً يرى سيبويه هذا الفصل قبيحاً وقال: يجوز في الشعر على هذا: مررت بخير وأفضل من ثم[٢].

وابن جني وسيبويه متفقان في تخريجهما للبيت ويبدو لي أن رأيهما هو الصواب لأنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه لأن كل واحد منهما متمم للآخر.

---

(١) ديوان ذي الرمة ٩٩٦/٢، الخصائص ٤٠٦/٢، ٤٠٧، الكتاب ١٧٩/٢.

(٢) الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون ١٧٩/٢.

المبحث الثاني
الشواهد في الأفعال

كان وأخواتها:

قال الفرزدق يهجو جريراً "وهو المعني بابن المراغة".

أسكران كان ابن المراغة إذ هجا * تميماً ببطن الشأم أم متساكر[1]

الشاهد فيه (أسكران كان ابن المراغة).

استشهد به ابن جني على حذف خبر كان والتقدير أكان سكران بن المراغة، فلما حذف الفعل الرافع فسره بالثاني فقال: كان ابن المراغة و (ابن المراغة) هو الظاهر وهو خبر (كان) الظاهرة أما خبر كان (المضمرة) محذوف معها، لأن كان الثانية دلّت على كان الأولى وكذلك الخبر الثاني الظاهر دلّ على الخبر الأول المحذوف.

نواصب المضارع:

قال امرئ القيس:

فقلت له لا تبك عينك إنما * نحاول ملكاً أو نموت فنعذرا[2]

الشاهد (نحاول ملكاً أو نموت).

استشهد به ابن جني على نصب الفعل المضارع (نموت) بأن مضمرة بعد أو وصارت (أو) فيه عوضاً من أن.

وسيبويه استشهد به على النصب بعد أو والمعنى ألا أن نموت وقال لو رفعت لكان عربياً جائزاً على وجهين[3]:

١- أن تشترك بين الأول والآخر.

٢- على أن يكون مبتدأ مقطوعاً من الأول يعني أو نحن ممن يموت يمت.

---

(١) لم أجده في الديوان، الخصائص ٣٧٧/٢، الخزانة ٦٥/٤.

(٢) الديوان، ص ٦٦، الخصائص ٢٦٤/١، ٢٦٥، الخزانة ٦٠٩/٣، المقتضب ٢٨/٢، اللمع، ص ٢١١ والكتاب ٤٢٧/١.

(٣) كتاب سيبويه، عبد السلام محمد هارون، ط١، ج٣، ص ٤٧.

وأما نصبه فقوله: فنعذر فبالعطف على نموت على رواية النصب.

وإذا كانت بمعنى إلا أن، فإن الفعل ينتصب بعدها بأن مضمرة كقولك: لأضربنه أو يتقيني والمعنى (إلا أن يتقيني بحقي)[١].

قال ابن جني وجاء هذا في ناصب الفعل. أخبرنا محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى بقول الشاعر:

لمـــا رأيـــت أبـــا يزيـــد مقـــاتلا * أدع القتـــال وأشـــهد الهيجـــاء[٢]

الشاهد (أدع القتال).

استشهد به على نصب الفعل (أدع) أي لن أدع القتال ما رأيت أبا يزيد مقاتلاً.

فإنه شبّه (لن) بأن فكما جاز الفصل بين أن واسمها بالظرف في نحو قولك: بلغني أن في الدار زيدا، كذلك شبه (لن) مع الضرورة بها ففصل بينها وبين منصوبها بالظرف الذي هو (ما رأيت أبا يزيد) أي مدة رؤيتي.

قال ابن عصفور[٣]: "اعلم أن نواصب الأفعال منها ما ينصب الفعل بنفسه وهو أن وهي أبداً مع ما بعدها في تقدير المصدر، وإذا دخلت على المضارع خلصته للاستقبال، ولن، وكي، وإذن وهذه الأخيرة تأتي على التقدير في أول الكلام ولا يجوز ذلك في غيرها من النواصب إلاّ في ضرورة الشعر نحو قول الشاعر:

لما رأيت أبا يزيد .....

فلمّا أصلها (لن ما) فكتبت موصولة (لمّا).

---

(١) اللمع في العربية، ص ٢١١.

(٢) الخصائص ٤١٣/٢، المغني، شواهد لما ٥٢٩/٢– ٦٩٤، شواهد المغني للبغدادي، ١٠٩/٢.

(٣) المقرب، ٢٦/١.

جوازم المضارع:

قال الشاعر[١]:

فلم أرقه إن ينج منها وإن يمت * فطعنه لا غُسٍّ ولا بمضمّر[٢]

الشاهد (فلم أرقه أن ينج منها وإن يمت).

استشهد به على تقديم الجواب على المجاب.

وقال ابن جنّي: "لا يجوز تقديم الجواب على المجاب، شرطاً كان أو قسماً، أو غيرهما ألا تراك لا تقول: أقم إن تقم. فأمّا قولك أقوم إن قمت فإن قولك: أقوم ليس جواباً للشرط على الجواب، أي إن قمت قمت، ودلّت أقوم على قمت. ومثله أنت ظالم إن فعلت، أي إن فعلت ظلمت، فحذفت (ظلمت) ودلّ قولك (أنت ظالم) عليه[٣].

فأمّا قوله:

فلم أرقه أن ينج منها وإن يمت

ذهب أبو زيد إلى أنه أراد ينج منها فلم أرقه، وقدم الجواب وهذا عند كافة أصحابنا غير جائز، والقياس له دافع، وعنه حاجز، وذلك أن جواب الشرط مجزوم بنفس الشرط، ومحال تقدّم المجزوم على جازمه، بل إذا كان الجار. وهو أقوى من الجازم، لأن عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال. لا يجوز تقديم ما انجرّ به عليه كان ألاّ يجوز تقديم المجزوم على جازمه أحرى وأجدر.

وإذا كان كذلك فقد وجب النظر في البيت، ووجه القول عليه أن الفاء في قوله: (لم أرقه) لا يخلو أن تكون معلقة بما قبلها، أو زائدة وأيهما كان فكأنه قال: لم أرقه إن ينج منها، وقد علم أن لم أفعل (نفي فعلت)، وقد أنابوا فعلت عن جواب الشرط، وجعلوه دليلاً.

---

(١) البيت لزهير بن مسعود.

(٢) النوادر، لأبي زيد الأنصاري، ص ٧٠، الخصائص ٣٩٠/٢، اللسان (غسس) ١٥٤/٦، بلا نسبة ٦٢٦/٢، وفي اللسان الفُسّ، بالضم: الضعيف اللئيم، وزاد الجوهري: من الرجال، وقال زهير بن مسعود فلم أرقه أن ينج منها.

(٣) الخصائص ٣٩٠/٢.

المبحث الثالث

الشواهد في الحروف

الحروف الداخلة على المبتدأ والخبر:

روى عن محمد بن سلمة عن أبي العباس أنشد:

ألا يا سنا برق على قلل الحمى * لهنك من برق عليّ كريم[1]

الشاهد (لهنك من برق).

استشهد به ابن جني على أن اللام في (لهنك) هي لام الابتداء جاز دخولها على (إنّ) ومن ذلك قولهم: إن زيداً لقائم، فهذه اللام التي في قولك (قائم) لام الابتداء وموضعها أول الجملة وصدرها لا عجزها فتقديرها أول نحو: لئن زيداً منطلق فلما كره توالي حرفين لمعنى واحد –هو التوكيد– أُخرت اللام إلى الخبر فصار إنّ زيداً لمنطلق.

وتبعه في ذلك ابن مالك في أنها لام الابتداء وأجاز دخولها على إن لتفيد لفظها بالبدل وجمع بينهما تنبيهاً بها على موضعها الأصلي.

أما سيبويه ذهب إلى أنها لام قسم مقدر مستشهداً بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ فإن حرف توكيد، فلها (لامُ) كلام اليمين، لذا أدخلوها كما أدخلوها في قول الله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[2]. ودخلت اللام التي في الفعل على اليمين كأنه قال: إن زيداً لما والله ليفعلنّ.

---

(١) الخصائص ٣١٥/١، الكافية، للرضي ١٢٤/٦، ١٢٥، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تأليف الإمام أحمد بن عبد النور المالقي، (ت ٧٠٢هـ)، تحقيق أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٤هـ، ص ٤٤.

(٢) سورة الطارق، الآية ٤.

وقد يستقيم في الكلام إنّ زيداً ليضربُ وليذهبُ، ولم يقع يضرب: والأكثر على ألسنتهم –كما خبرتك– في اليمين فمن ثم ألزموا النون في اليمين، لئلا يلتبس بما هو واقع[١].

وأما ابن السراج فقد ذكر أدوات القسم والمقسم به وهي خمس: الواو والياء والتاء واللام ومن، فأكثرها الواو ثم الياء وقال: أما اللام فتدخل على المبتدأ والخبر فتقول: واللهِ لزيد في الدار إذن اللام عنده لام قسم أيضاً[٢].

ولا تجيء لام الابتداء من جملة الحروف الستة إلاّ بعد (إن) المكسورة وألحق بها الكوفيون (لكنّ) مستدلين بقوله:

لكنني من حبها لعميد

وقالوا (إن) هذه لا تغير معنى الابتداء كإنّ ولذلك جاز العطف على نمحل اسمها بالرفع[٣].

والبصريون قالوا: كان حق اللام ألا تجامع (إنّ) المكسورة أيضاً لأنها تسقط بسببها عن مرتبتها من التصدّر لكن، جازت مجامعتها لها، لشدة تناسبهما بكونها بمعنى واحد. فاغتفِر لذلك سقوطها عن مرتبتها، بخلاف (لكنّ) فإنه لا تناسبها معنىً، فلم تفتقر معها سقوطها عن مرتبتها وما أنشدوه فإمّا أن يكون شاذاً كما في قوله:

أم الحليس لعجوز شهربة

وإمّا أن في الأصل: لكنْ أنني، فخففت بحذف الهمزة والنون (لكنْ) كما خففت في قوله تعالى: ﴿لَّكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ [٤] التفاقاً منهم بحذف الهمزة وأصله لكن أنا[٥].

---

(١) الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط١، دار الجيل ١٠٩/٣.

(٢) الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، (ت ٣٠١٦هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، ط٤، ١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م.

(٣) نقلاً عن همع الهوامع ١٧٩/٢.

(٤) سورة الكهف، الآية ٣٨.

(٥) نقلاً عن همع الهوامع ١٧٩/٢.

وإني أميل إلى رأي ابن جنّي وابن مالك في أنها لام الابتداء لأن الابتداء لا يكون إلاّ في صدر الجملة وأُخرت لئلا يلتقي حرفان لمعنى واحد، والقسم لا يكون أوّل الجملة.

حروف المعاني:

قال ذو الرمة:.

بدت مثل قرن الشمس في رونق الضحى * وصورتها أو أنت في العين أملح[1]

الشاهد فيه (أو أنت في العين).

استشهد به ابن جنّي على أن الفراء ذهب إلى أن (أو) في بيت ذي الرمة بمعنى (بل) وقال: معناه: بل أنت في العين أملح ويرى ابن جنّي أنها إذا كانت على بابها من الشك كان أحسن معنى ألا ترى أنه لو أراد بها معنى (بل)، فقال: بل أنت في العين أملح لم يفِ بمعنى أو في الشك، لأنه إذا قطع بيقين أنها في العين أملح.

قال الشارح: "تجيء (أو) أيضاً بمعنى (بل) فلا يكون إذن بعدها إلاّ الجمل. فلا تكون حرف عطف، بل حرف استئناف، وإذا كانت حرف عطف، فقد تعطف المفرد على المفرد نحو جاءني زيد أو عمرو، وقد تعطف الجملة على الجملة نحو ما أبالي، أقمت أو قعدت، وتقول في الاستئناف أنا أخرج اليوم، ثم يبدو لك الإقامة فتقول: أو أقيم، أي بل أقيم على كل حال، فتكون على ذلك التقدير متردداً بين الخروج والإقامة، وهي في هذه الصورة محتملة للعطف وقال أمّا (أو) في هذا البيت لا يحتمل العطف إذ لا يصح قيام الجملة بعدها مقام قوله: قرن الشمس كما هو حق المعطوف[2].

---

(١) ملحق الديوان، ص ١٨٥٧، الخصائص ٤٦٠/٢، خزانة الأدب ٤٢٤/٤، إذ يقول البغدادي البيت نسبه ابن جني إلى ذي الرمة ولم أجده في ديوانه، بلا نسبة في الإنصاف، ص ٩٨، الكافية، للرضي ١٦٢/٦.

(٢) شرح الكافية، للرضي ١٦٢/٦، ١٦٣.

وقال أبو ذؤيب:

وكان سيان أن لا يسرحوا نعما * أو يسرحوه بها وأغبرت السوح[1]

الشاهد فيه (أو يسرحوه).

استشهد به على أن (أو) تكون بمعنى الواو.

وقال الشارح: "ولما كثر استعمال (أو) في الإباحة التي معناها جواز الجمع، جاز استعمالها بمعنى الواو كما في قول أبو ذؤيب فإن (سيان) بمعنى مستويان وهو بين الشيئين[2].

قال النابغة:

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا * إلى حمامتنا أو نصفه فقد[3]

الشاهد (إلى حمامتنا أو نصفه).

استشهد به ابن جني على أن (أو) تكون بمعنى (الواو) على مذهب قطرب فقال معناه: ونصفه. ولعمري إن كذا معناه فقد كثرت فيه الرواية (بالواو) ويرى ابن جنّي أن هناك مذهب يمكن أن يبقى فيه الحرف على أصل وضعه وعلى بابه من الشك وهو أن يكون التقدير ليتما هذا الحمام لنا إلى (حمامتنا) أو هو ونصفه فيكون هكذا على حذف المعطوف عليه وحرف العطف.

وسيبويه وغيره من النحاة استشهدوا به على رفع ليت وذلك على وجهين[4]:

١- أن تكون بمنزلة قول من قال: "مثلاً ما بعوضة".

٢- أو بمنزلة إنما زيد منطلق.

وسيبويه يمنع الإعمال من غير (ليتما) للسماع المشهور فيه دون غيره.

---

(١) الخصائص ٣٤٩/١، ٤٦٧/٢، شواهد المغني، ص ٧٢، الكافية، للرضي ١٦٥/٦.

(٢) الكافية، للرضي ١٦٥/٦.

(٣) الديوان، ص ٢٤، الخصائص ٤٦٢/٢، الكتاب ١٣٧/٢، ١٣٨، الكافية ٩٧/٦، مغني اللبيب ٦٣/١، ٢٨٦، شذور الذهب، ص ٣٦٢، رصف المباني، ص ٢٩٩.

(٤) الكتاب، ت عبد السلام محمد هارون، ١٣٧/٢، ١٣٨.

وقال الرضي: تكون (ليت) رفعاً ونصباً والإلغاء أكثر لأنها تخرج بـ (ما) عن الاختصاص بالجملة الاسمية فالأولى ألاّ تعمل كما تقدم في (ما) الحجازية وإذا أهملت (فما) كافة[١].

قال الشاعر[٢]:

ســـائل فـــوارس يربـــوع بشـــدتنا * أهل رأونا بسفح القف ذي الأكم[٣]

الشاهد (أهل رأونا).

استشهد به ابن جني على خروج (هل) من الاستفهام إلى معنى الخبر وقال: "لو كانت على بابها من الاستفهام لم تلاقِ همزته وذلك لاستحالة اجتماع حرفين لمعنى واحد وهذا يدلّ على خروجها من الاستفهام إلى معنى الخبر"[٤].

وقال المالقي: إن (هل) في البيت لا على الاستفهام لأنه لم يثبت دخول الاستفهام على استفهام فيحمل هذا عليه[٥].

وهل حرف موضوع لطلب التصديق الإيجابي دون التصور، ودون التصديق السلبي، وجميع أسماء الاستفهام لطلب التصور لا غير، وأعمّ من الجميع الهمزة فإنها مشتركة بين الطلبين. وتفترق هل من الهمزة من عشرة أوجه منها[٦].

أن (هل) تأتي بمعنى (قد)، وذلك مع الفعل، وزعم الزمخشري أنها أبداً بمعنى قد، وأن الاستفهام مستفاد من همزة مقدرة معها، ونقله في المفصل عن سيبويه، فقال: "وعند سيبويه أن (هل) بمعنى (قد) إلا أنهم تركوا الألف قبلها لأنها لا تقع إلا في الاستفهام، وقد جاء دخولها عليها"[٧]. كما في البيت السابق.

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٩٧/٦.

(٢) زيد الخيل الطائي في ديوانه، ص ١٥٥.

(٣) الخصائص ٤٦٥/٢، شواهد المغني ٧٧٢/٢، الخزانة ٥٠٦/٤، رصف المباني، ص ٤٠٧.

(٤) الخصائص ٤٦٥/٢، مغني اللبيب ٣٥٢/٢.

(٥) رصف المباني، للمالقي، ص ٤٠٧.

(٦) مغني اللبيب ٣٤٩/٢، ٣٥٢.

(٧) المفصل في علم العربية، لجار الله محمود بن عمر الزمخشري، /٤١٣.

ولو كان كما زعم لم تدخل إلاّ على الفعل ثبت في كتاب سيبويه –رحمه الله– ما نقله عنه.

وتخريج ابن جني (لهل) في البيت لا يفترق عن تخريج المالقي في أنها ليس للاستفهام لأنه لا يصح دخول الاستفهام على الاستفهام وإني أرى ذلك لأن هل بمعنى قد عند تفسير الكلام كما في الآية الكريمة في سورة الإنسان أن هل بمعنى قد أيضاً.

قال القحيف العقيلي:

إذا رضيت علي بنو قشير * لعمر الله أعجبني رضاها[1]

الشاهد (إذا رضيت عليّ).

استعمل (على) بمعنى (عن) وأراد عنّي ووجهه: أنها إذا رضيت عنه أحبته وأقبلت عليه. وكان أبو علي يستحسن قول الكسائي في هذا، لأنه قال: لما كان (رضيت) ضد (سخطت) عّدى رضيت (بعلى) حملاً للشيء ضد نقيضه كما يحمل على نظيره وقد قال ابن جني: "أعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف، والآخر يتعدى بآخر فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذاناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع هو في معناه"[2].

وقد سلك سيبويه هذا الطريق في المصادر كثيراً فقال قالوا كذا كما قالوا كذا، وأحدهما ضدُ الآخر.

---

(١) الخصائص ٣١٣/٢، ٣١٩، اللسان، مادة (رضى) ٣٢٤/١٤، الكافية في النحو ١٦/٦، رصف المباني،ص ٣٧٢، المحتسب ٥٢/١، رصف المباني، ص ٣٧٢، مغني اللبيب ١٤٣/٢، همع الهوامع ٣٢٠/٢.

(٢) الخصائص ٣١٠/٢.

وفي اللسان رضيت عنك وعليك كما في قول القحيف فعدّأه بعلى لأنه إذا رضيت عنه أحبته وأقبلت عليه فلذلك استعمل (على) بمعنى (عن)[١].

وقال: "هذا موضع (على) في أصل الوضع، ثم قد تخرج عنه إلى معانٍ أخر، فمنها أن تكون بمعنى (عن) كقولك رضيت عليك، أي عنك ومنه قول الشاعر السابق[٢].

قال عنترة في معلقته:

بطـل كـأن ثيابـه فـي سـرحة * يحذى نعال السبت ليس بتوءم[٣]

الشاهد (كأن ثيابه في سرحة).

استشهد به على أن (في) بمعنى (على) أي على سرحة.

وذلك من حيث كان معلوماً أن ثيابه لا تكون في داخل سرحة. لأن السرحة لا تنشق فتستودع الثياب ولا غيرها وهي بحالها سرحة فهذا من طريق المعنى بمنزلة كون الفعلين أحدهما في معنى صاحبه.

وقال المالقي: ":اعلم أن (في) حرف جارّ لما بعده ومعناه الوعاء حقيقة أو مجازاً.

وتأتي (في) لعدة معاني منها مجيئها بمعنى (على) كقول عنترة (في سرحة) لأن السرحة موضع للثياب لأن المعنى بها الجسد بالثياب، وإن حلت عليها، فلا بدمن استقرارها"[٤].

---

(١) الخصائص ٣١٣/٢، اللسان ٣٢٤/١٤.

(٢) رصف المباني، للمالقي، ص ٣٧٢.

(٣) ديوان عنترة بن شداد، شرح الدكتور يوسف عيد، دار الجيل، بيروت، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م، ص ٢٢٣، الخصائص ٣١٤/٢، الخزانة الشاهد ٧٨٤.

(٤) رصف المباني، ص ٣٨٩، المفصل، ٢١/٦.

زيادة الحروف وحذفها:

يرى ابن جني: أن حذف الحروف لا يسوغه القياس لما فيه من الانتهاك والإجحاف.

وأما زيادتها فخارج عن القياس أيضاً. وذلك أنه إذا كانت إنما جيء بها اختصاراً وإيجازاً كانت زيادتها نقضاً لهذا الأمر لأن الإيجاز ضد الإسهاب ولذلك لم يجز أبو الحسن توكيد الهاء المحذوفة من صلة الذي في نحو (الذي ضربت زيد) فأفسد أن تقول: (الذي ضربت نفسه زيد) لأن ذلك نقد لأن التوكيد إسهاب والحذف إيجاز.

والقياس ألاّ يجوز حذف الحروف ولا زيادتها ومع ذلك فقد حذفت تارة، وزيدت أخرى"[١].

أما حذفها ما أنشده أبو الحسن من قوله:

كيف أصبحت كيف أمسيت * مما يزرع الودّ في فؤاد الكريم[٢]

الشاهد (كيف أصبحت كيف أمسيت).

استشهد به على حذف حرف العطف والمراد كيف أصبحت وكيف أمسيت.

وأنشد ابن الأعرابي:

كيف لا أبكي على علاتي * صبائحي، غبائقي، قيلاتي[٣]

الشاهد (صبائحي، غبائقي، قيلاتي).

---

(١) الخصائص ٢/٢٨١، ٢٨٢.

(٢) الخصائص ٢/٢٨٢، ١/٢٩١، رصف المباني ٤١٣، ٤١٤.

(٣) الخصائص ١/٢٩١، ٢/٢٨٢، رصف المباني، ص ١١٤، لسان العرب، صبح) ٢/٥٠٣، (غبق) ١٠/٢٨٢، (قيل) ١١/٥٧٩.

أيضاً حذف حرف العطف والمراد صبائحي، وقبائقي، وقيلاتي ويجوز أن يكون بدلاً، أي كيف لا أبكي على علاتي التي هي صبائحي وهي غبائقي وهي قيلاتي فيكون هذا من بدل الكل والمعنى الأول أن منها صبائحي، ومنها غبائقي ومنها قيلاتي.

قال المالقي: "إن الواو في عطف المفردات واسطة موصلة عمل العامل قبلها إلى ما بعدها بها على معنى العطف والتشريك والدليل على إجماع المعطوف والمعطوف عليه في التثنية للعامل الأول وكذلك في الجمع، ولا اعتبار في العمل للواو، فتقول إن شئت: اختصم زيد وعمرو، وإن شئت: قام الرجلان وكذلك تقول في الجمع اختصم زيد وعمرو وخالد، واختصم الرجال[١].

وعلى صحة هذا القول وفساد غيره يظهر الصحيح من القولين في جواز حذف هذه الواو أو عدم الجواز والصحيح هو عدم الجواز لأنها موصلة لمعنى العطف والتشريك، فإذا حذفتها زال هذا المعنى، فزالت فائدتها، فإن جاء من ذلك شيء فضرورة الشعر كما جاء سابقاً من قول أبي الحسن وابن الأعرابي.

أما تكريرها وزيادتها فقوله:

لـــددتهم النصـــيحة كـــل لـــدّ * فمجّـوا النصـح ثـم ثَنَـو فقـاء وا

فـــلا والله لا يلفـــى لمـــا بـــي * ولا لمـــا بهـــم أبـــداً دواء[٢]

الشاهد (لا يلفى لما بي ولا لما بهم).

استشهد به على زيادة (لا) وتكريرها.

وقال الرضي: "يجوز أن يقال: إن الثانية للتأكيد، تأكيداً لفظياً"[٣].

وقال الرضي: "والمكرر إما مستقل أو غير مستقل، والمستقل: ما يجوز الابتداء به مع الوقف عليه، وغير المستقل: ما لا يجوز فيه ذلك كالضمير

---

(١) رصف المباني، للمالقي، ص ٤١٣- ٤١٤.

(٢) الخصائص ٢٨٤/٢، الخزانة ٢٦٧/٢، معاني القرآن ٦٨/١، شرح الرضي على الكافية ٣٢/٦.

(٣) شرح الرضي ٣٢/٦.

المتصل وكل حرف، إلا التي تؤدي معنى الجملة وتحذف معها الجملة في الغالب، وهي: لا، نعم، بلى فإن جميعها يصح الوقف عليها مع الابتداء بها[1].

فغير المستقل إن كان على حرف واحد كواو العطف وفائه، ولام الابتداء، أو كان مما يجب اتصاله بأول نوع من الكلم كحروف الجر لأنها لا تنفك عن مجرور بعدها، أو بآخر نوع منها كالضمائر، فإنه لا يكرر وحده إلاّ في ضرورة الشعر[2] كما في قول مسلم الوابلي.

فـــلا والله لا يلفـــى لمـــا بـــي * ولا لمـــــا بهـــــم أبـــــداً دواء

(١) شرح الرضي ٣٦٤/٢.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٣٦٤/٢.

الفصل الرابع

موقف ابن جنّي من أصول النحو
واختياراته ومذهبه النحوي

المبحث الأول
موقف ابن جنّي من أصول النحو

السماع:

يعتبر كتاب الخصائص من الكتب القيّمة المليئة بمسائل النحو واللغة وما يجري فيها من ضبط الأصول وضبط الأقيسة والعلل.

وأغلب ذلك استمده من آراء أستاذه أبو علي –رحمه الله–.

حيث تحدث في كتابه الخصائص عن السماع وأقسامه كأصل من أصول النحو وذلك من خلال مجموعة من الموضوعات المتناثرة هنا وهناك، وقسمها إلى أبواب منها: "باب تقاود السماع وتقارع الانتزاع، تعارض السماع والقياس، باب الشيء يسمع من الفصيح لا يسمع من غيره، باب الشيء يرد فيوجب له القياس حكماً ويجوز أن يأتي السماع بضد ذلك".

ومن خلال تتبع هذه الموضوعات واستقرائها يتضح للباحث أن ابن جنّي عندما تحدث عن أصل السماع تناوله من ثلاثة جوانب:

١– ما يتعلق بالمتكلم من خصائص لغوية.

٢– ما يتعلق بالكلام من خصائص لغوية.

٣– أقسام الكلام المسموع.

أولاً: ما يتعلق بالمتكلم من خصائص لغوية:

تحدث ابن جنّي عن الخصائص اللغوية المتعلقة بالمتكلم ووضع لها مجموعة من القواعد والضوابط اشترط لها شروط إذا توفرت هذه الشروط لدى المتكلم جعلته من الفصحاء الذين يعتد بلغتهم منها:

الفصاحة البدوية:

ومن خلال هذا الضابط نرى أن ابن جنّي كبعض سابقيه من علماء اللغة متمسكاً بمبدأ ترك الأخذ عمن فسدت لغته من أهل الحضر وعدم الاعتداد به خاصة في توثيق المادة اللغوية، ومن خلال هذا الضابط يتضح أن عربية البدوي تعتبر القدوة المثلى والمثل الأعلى من جميع النواحي.

ويضع ابن جنّي هذا الضابط بوضع علّة امتناع تتلخص في عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخطل[١]. حيث يقول: "لو عُلم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم[٢]، ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ من أهل الوبر"[٣].

ليس كل بدوي فصيحاً:

الفصاحة ليست شرط عند ابن جنّي، فليس كل بدوي عنده فصيحاً حيث يعبر عن ذلك بقوله: "... وعلى ذلك العملُ في وقتنا هذا لأنّا لا نكاد نرى بدوياً فصيحاً، وإن نحن آنسنا منه فصاحة في كلامه، لم نكد نعدم ما يفسد ذلك ويقدح فيه وينال ويَغُصّ منه"[٤].

الاختلاط يفقد اللغة البدوية فصاحتها:

وضع ابن جني لهذا الضابط قواعد قوية تنبني على أن أهل البادية قد ترفض لغتهم ولا يسمع منهم إذا اختلطت وشاع فيها الفساد، كأهل الحضر في تكلف لغتهم فإذا اختلطت ترفض لغتهم ولا يتلقى منها حيث قال في ذلك: "لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها،

---

(١) الخطل: لسان العرب (خطل) ٢٠٩/١٤، الخطل الكلام الفاسد الكثير المطرب.

(٢) ذكر صاحب القاموس في مادة (عكد) أن باليمن جبلاً يسمى عكاداً أهله باقون على لغتهم الفصيحة، إذ يقول شارح القاموس: إنهم يزالون على ذلك إلى زمنه وأنهم لا يسمحون للغريب أن يقيم عندهم أكثر من ثلاث ليالٍ خوفاً على لسانهم. القاموس المحيط، تأليف العلامة اللغوي مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، (ت ٨١٧هـ)، ط٦، ١٩٩٨م، ص ٣٠١.

(٣) الخصائص ٧/٢.

(٤) المصدر السابق ٧/٢.

وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها لوجب رفض لغتها وترك تلقي ما يرد عنها"[١].

فصاحة البدوي خاضعة للاختبار:

الفصاحة البدوية، والتباعد عن الضعفة الحضرية عند ابن جنّي هي ليست ادعاء وإنما قبول لغة المدعى لوصف الفصاحة البدوية، خاضع عند ابن جنّي لاختبار لغته جرياً على سنن المسموع من لغات العرب. ويشير إلى ذلك: بأن أحداً من يدعي الفصاحة البدوية وقد تلقى أكثر كلامه بالقبول إلى أن أنشده يوماً شعراً لنفسه يقول فيه: "أشْئُؤُها، وأدْأَؤُها" بوزن أشعها وأدعها فجمع بين الهمزتين كما ترى واستأنف من ذلك ما لا أصل له ولا قياس يسوّغه. وأبدل إلى الهمزة حرفاً لاحظ في الهمز له، بضد ما يجب، لأنه لو التقت همزتان عن وجوب صنعة للزم تغيير إحداهما، فكيف أن يقلب إلى الهمزة قلباً ساذجاً عن غير صنعة ما لا حظّ له في الهمز، ثم يحقق الهمزتين جميعاً! هذا ما لا يبيحه قياس ولا ورود بمثله سماع"[٢].

السماع من العربي الفصيح:

يقول ابن جنّي: "إلاّ أن تسمع من بدوي فصيح فتقوله" ويشدد على ضرورة الأخذ من اللغة الفصيحة المستحكمة القوية وذلك مخافة أن يكون فيها زيغ حادث لا يعلمه الأخذ في وقته.

وتأكيداً على ذلك يسوق لنا ابن جنّي ما يحكى من أن أبا عمرو استضعف فصاحة أبي خيرة لما سأله فقال كيف تقول: (استأصل الله عِرْقاتهِمْ) ففتح أبو خيرة (التاء) فقال له أبو عمرو: هيهات أبا خيرة لان جلدك! فليس لأحد أن يقول: كما فسدت لغته[٣].

---

(١) الخصائص ٢/٧.

(٢) المصدر السابق ٢/٨.

(٣) المصدر السابق ٢/١٥.

وينقل ابن جنّي عن ثعلب، عن بعض أصحابه، عن الأصمعي أنه ذكر حروفاً من الغريب، فقال: لا أعلم أحداً أتى بها إلا ابن أحمد الباهليّ، منها (الجبر) وهو الملك وإنما سمي بذلك –أظن– لأنه يجبر بجوده وهو قوله:

أسْـــلَمْ بِـــراووقٍ حُبيـــتَ بـــه * وانْعـمْ صَـباحاً أَيُّهـا الجَبْـرُ[1]

ومنها قولهم: كأس رَنَوناة أي دائمة وذلك قوله:

بَنَّـــتْ عليـــه الملـــكَ أطنابهـــا * كـأس رَنَوْنـاة وطـرفُ طِمِـرّ[2]

ومنها (الدَيْدَبُون) وهو قول ابن أحمر:

خَلّـــو طرِيـــق الديـــدبون وقـــد * فـات الصِـبا وتنـوزع الفخـر[3]

فما سبق ذكره من أمثلة وجب قبولها (وذلك لما ثبت به الشهادة من فصاحة ابن أحمر)[4].

ثم يسوق ابن جنّي لذلك حجة مفادها: أنه متى كان التصرف في الموضع ينقض عليك أصلاً، أو يخالف بك مسموعاً مقيساً، فألغه ولا تطر بجانبه[5].

السماع من الواحد:

يقول ابن جني: إن السماع من الواحد أو من العدة القليلة لا يقنع في قبوله إلاّ أن كثر من ينطق به منهم، فإن كثر قائلوه مع ضعفه في القياس فيرد ذلك على وجهين:

١– أن يكون من نطق به لم يُحكِم قياسه على لغة آبائهم.

٢– وإمّا أن تكون أنت قصَّرت عن استدراك وجه صحّته[6].

صحة الارتجال ممن قويت فصاحته وسمت طبيعته:

---

(١) لسان العرب (جبر) ١١٤/٤، والجبر الملك قال: ولا أعرف مم اشتق إلا أن ابن جني قال سمي بذلك لأنه يجبر بجوده، وليس بقوي كما جاء في قول ابن أحمر السابق.

(٢) لسان العرب (رنا) ٣٣٩/١٤، رنوناة دائمة الشرب ووزنها فعلعلة.

(٣) لسان العرب (ددن) ١٥٢/١٣، الديدبون: اللهو

(٤) الخصائص ٢٦/٢.

(٥) المصدر السابق ٢٣/٢.

(٦) المصدر السابق ٢٧/٢، ٢٨.

استدل ابن جنّي على ذلك: ما حُكى عن رؤبة وأبيه، أنهما كانا يرتجلان ألفاظاً لم يسمعاها ولا سُبقا إليها. حيث يحكم ابن جنّي على نحو ذلك بأنه مقبول من عربي فصيح كابن الأحمر ومن هو في حاله في الفصاحة أما إذا أتى مثل هذا الكلام ممن لم تَرْقَ به فصاحته كان مردوداً غير مُتقبل[١].

القبول ممن اشتهرت فصاحته:

ويصف ابن جنّي هذا الضابط بأنه أقوى القياسين قائلاً: "إن أقوى القياسين أن يقبل ممن اشتهرت فصاحته ما يورده، ويحمل أمره على ما عُرف من حاله لا على ما عسى أن يكون غيره.

ويضرب لذلك مثلاً: "قبول القاضي شهادة من ظهرت عدالته، وإن كان يجوز أن يكون عند الله بخلاف ما شهد به، ألا تراه يُمضي الشهادة ويقطع بها وإن لم يقع العلمُ بصحتها، لأنه لم يؤخذ بالعمل بما عند الله، إنما أُمر بحمل الأمور على ما تبدو، وإن كان في المُغَيَّب غيره"[٢].

عدول الفصيح عن لغته الفصيحة إلى لغة أخرى سقيمة:

ويذهب ابن جنّي في ذلك إلى أن العربي الفصيح إذا عُدل به عن لغته الفصيحة إلى أخرى سقيمة، عافها ولم يأنس بها حيث يقول: "سألت مرة الشجري أبا عبد الله ومعه ابن عمٍّ له دونه في فصاحته، وكان اسمه غُصْناً. فقلت لهما: كيف تحقَّران (حمراء)؟ فقالا: (حُميراء). قلت: (فسوداء) قالا: (سويداء). ووالیتُ من ذلك أحرفاً وهما يجيئان بالصواب. ثم دَسَسْتَ في ذلك (عِلِيباء) فقال غصن: (عِلِيباء) وتبعه الشجريّ. فلما همّ بفتح (الباء) تراجع كالمذعور، ثم قال: آه! (عِلِيبيّ) ورام الضمة في (الياء) فكانت تلك عادة له"[٣].

إذن قد يعدل الفصيح عن لغته الفصيحة إلى لغة أخرى غير فصيحة ولكنه سرعان ما يعود إلى لغته الفصيحة كما فعل أستاذه ابن الشجريّ فيما نقل عنه ابن جنّي في الرواية السابقة.

---

(١) الخصائص ٢/٢٧.

(٢) المصدر السابق ٢/٢٩.

(٣) المصدر السابق ٢/٢٨.

ثانياً: ما يتعلق بالكلام من خصائص لغوية:

هنالك أيضاً خصائص تتعلق باللغة المسموعة حيث أولاها ابن جنّي أهمية كبيرة، لأنها تُعدّ في نظره مصدراً للمادة اللغوية التي تُبنى عليها الأحكام والأدلة، وقد استنتج الباحث العديد من القواعد التي وضعها ابن جنّي للغة المسموعة التي يجب الاعتداد بها، والأخذ منها وهي:

قوة اللغة المسموعة وشيوع فصاحتها:

تحدث ابن جنّي عن هذه القاعدة قائلاً: "ينبغي أن يُستوحش من الأخذ عن كل أحد، إلاّ أن تقوى لغته، وتشيع فصاحته. وقد قال الفراء في بعض كلامه (إلاّ أن تسمع شيئاً من بدويّ فصيح فتقوله)[١].

وابن جنّي في هذا الشرط يحاسب به كل أحد حتى أستاذه ابن الشجريّ في كلام لم يسمعه هو عن العرب الذين صحّت لغتهم كـ (عُقيل) مثلاً قائلاً: "سمعت الشجريّ أبا عبد الله غير دفعه يفتح الحرف الحلقي في نحو (يعدو) وهو (محموم) ولم أسمعها من (عُقيل) فقد كان يرد علينا منهم من يؤنس به ولا يبعد عن الأخذ بلغته.

وإن كان ابن جنّي يجد العذر لأستاذه الشجري بقوله: "وهو محموم" أي (أنا محموم) ثم أن ابن الشجري –حسب ظن ابن جني– استهواه كثرت تحريك الحرف الحلقي بالفتح إذا انفتح ما قبله في الاسم على مذهب البغداديين وذلك في نحو قول كُثيّر:

لـه نَعـلٌ لا تَطَّبِـى الكلـبَ رِيحُهـا * وإن جُعلت وَسْطَ المجالِس شُمَّتِ[٢]

مراعاة أمر لغة للغة أخرى أمر معتمد م ملغي:

ويذهب ابن جنّي في هذا إلى أن العرب في تجاورهم، وتلاقيهم يجرون مجرى الجماعة في دار واحدة فكل منهم يلاحظ ويراعى أمر لغة الآخر

---

(١) الخصائص ١١/٢.

(٢) اللسان مادة (نعل) ٦٦٧/١١، فإنه حرك حرف الحلقي لانفتاح ما قبله كما قال بعضهم يغدو وهو محموم في يعدو وهو محموم.

ويعتمدها وعلى هذا عقد باباً في الخصائص سماه (باب في العربي الفصيح يسمع لغة غيره أيراعيها ويعتمدها أم يلغيها ويطرح حكمها؟"[١].

ويضرب لذلك مثلاً بقوله: "أخبرنا أبو علي عن أبي بكر عن أبي عثمان[٢] عن أبي زيد قال: سألت خليلاً[٣] عن الذين قالوا: مررت بأخواك. وضربت أخواك، فقال: هؤلاء قولهم: على قياس الذين قالوا: في (بيأس: ياءس) أي أبدلوا (الياء) لانفتاح ما قبلها. ومثله قول العرب من أهل الحجاز: (يأتزن وهم يا تعدون فرّوا من يوتزن ويوتعدون).

ثم يعلق على قول الخليل: قائلاً: "وإن كان الخليل أراد بقوله: تقلب الياء ألفاً أي في (بيأس) فالأمر أيضاً عائداً إلى ما قدّمنا، ألا ترى أنه إذا شبه مررت بأخواك بقولهم: بيأسُ وياءسُ، فقد راعى أيضاً في مررت بأخواك لغة من قال: مررت بأخويك فالأمران إذاً صائران إلى موضع واحد. ولهذا نظائر في كلامهم[٤].

ومن ذلك أيضاً قول بعضهم: في الوقف (رأيت رَجُلأ) بالهمزة فهذه الهمزة بدل من الألف في الوقف، في لغة من وقف بالألف لا في لغته هو لأن من لغته هو أن يقف بالهمزة. أفلا تراه كيف يراعي لغة غيره فأبدل من الألف همزة[٥].

---

(١) الخصائص ١٦/٢.

(٢) المازني

(٣) الخليل بن أحمد الفراهيدي

(٤) الخصائص ١٨/٢.

(٥) الخصائص ١٩/٢.

الامتناع من تركيب ما يخرج عن السماع:

يمنع ابن جني في هذه القاعدة أن يركب قول خارج عن السماع وذلك نحو أن يقال لك: كيف تضمر (زيداً) من قولك: (مررت بزيد وعمرٍو) فلا يمكنك أن تضمره هنا حتى تغيره بقولك: (مررت به وبعمرو)، فتزيد حرف الجرّ وكذلك لو قيل لك: كيف تضمر اسم الله تعالى في قولك: (والله لأقومنّ) أو نحوه لم يجز لك حتى تأتي (بالياء) التي هي الأصل، فتقول: (به لأقومنّ).

إذاً حجة ابن جنّي: (متى كان التصرف في الموضع ينقض على المتكلم أصلاً أو يخالف به مسموعاً مقيساً يجب إلغاءه وعدم الاقتراب والدنومنه)[١].

اتباع اللغة الرديئة ليس خطأ:

ويرى ابن جنّي أن الناطق على قياس لغة من (لغات العرب) أي (اللغات العربية) مُصيب غير مخطئ وإن كان ما جاء به خيراً منه)[٢].

الانتقال من لغة أخرى رديئة:

قائلاً في ذلك: (إن البدوي الفصيح إذا انتقل بلسانه إلى لغة فاسدة لم يؤخذ بهذه اللغة وإنما يؤخذ بلغته الأولى حتى كأنه لم يزل من أهلها ويذهب ابن جنّي في ذلك إلى –التوقف عن الأخذ بها– مخافة من أن يكون فيها زيغ حادث لا تعلمه الآن ويجوز أن تعلمه بعد زمانٍ كما علمت من حال غيرها فساداً حادثاً لم يكن فيما قبل فيها[٣].

حكم اللغتين إذا كانتا في الاستعمال والقياس متدانيتين متراسلتين:

حيث يقول في باب (اختلاف اللغات وكلها حجة): "اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك، ولا تحظره عليهم، ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال (ما) يقبلها القياس، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك، لأن لكل واحد من القومين ضرباً من القياس يؤخذ به، ويُخلد إلى مثله[٤].

---

(١) الخصائص ٢/٢٣.

(٢) المصدر السابق ٢/١٤.

(٣) المصدر السابق ٢/١٥.

(٤) الخصائص ٢/١٢.

وليس لك أن تردّ إحدى اللغتين بصاحبتها لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها. لكن غاية مالك في ذلك أن تتخيّر إحداهما فتقويها على أختها وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها، وأشدّ أنسابها. فأمّا ردّ إحداهما بالأخرى فلا. أو لا ترى إلى قول النبي(ﷺ): (نزل القرآن بسبع لغات كلها كافٍ شافٍ)[1].

فأما أن تقل إحداهما جداً وتكثر الأخرى فإنك تأخذ بأوسعهما رواية وأقواهما قياساً ألا تراك لا تقول: (مررت بك) ولا (المال لك) قياساً على قول قُضاعة: (المالُ له) و (مررت به)، ولا تقول (أكرمتكش) ولا (أكرمتكس)، قياساً على لغة من قال: (مررت بكش) و (عجبت منكس)[2].

ويذهب ابن جنّي على ما تقدم أن لكل من لغات العرب ضرباً من القياس يؤخذ، أما الاختلاف في اللغات فلا يعتبر حجة لرد إحداهما على الأخرى، وعلى السامع الخيار في تقوية إحداهما على الأخرى، وتعتقد أن أقوى القياسين هو الذي يقبل وكذلك لا يجوز رد إحدى اللغتين بالأخرى مستدلاً بذلك بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم السابق.

ومن خلال هذه الضوابط والقواعد التي أعدها ابن جني وفصّلها لأصل السماع والتي تتعلق (بالمتكلم والكلام) يتضح لي أنها تدل على عبقريته الفذة ومنهجه في أصول النحو الذي لم يسبقه عليه أحد لا من معاصريه ولا من سابقيه فهو عندما يضع ضابط أو قاعدة يأتي بالدليل على ما ذهب إليه مدعماً ذلك بالأمثلة والشواهد من شعر، وقرآن وحديث وغيره.

---

(١) الجامع الصحيح وهو الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله (ص) وسننه وأيامه، للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي البخاري، (١٩٤- ٢٥٦هـ)، حققه محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ، كتاب التفسير، باب أُنزل القرآن على سبعة أحرف، ج٦، ض١٨٤.

(٢) الخصائص ١٢/٢.

ثالثاً: أقسام السماع عند ابن جنّي:

يقسم ابن جنّي الكلام (المسموع) إلى قسمين:

الأول: المُطّرد.

الثاني: الشاذّ.

ويعرف الأول بقوله: "أصل مواضع (طرد) في كلامهم: التتابع والاستمرار من ذلك: طردت الطريدة، إذ اتبعتها، واستمرت بين يديك.

ومنه مطاردة الفُرسان بعضهم بعضاً، ألا ترى أن هناك كرّاً وفرّا فكلُ يطرد صاحبه.

ومنه المطرد: وهو رمح قصير يُطْرد به الوحش، واطّرد الجدول إذا تتابع ماؤه بالريح[١].

ومنه قول إعرابي:

تمشى كما يطّرد الغدير

وأيضاً منه قول الأنصاري:

أتعرف رسماً كاطّراد المذاهب

أي كتتابع المذاهب وهي جمع مذهب.

والشاذ يعرفه بقوله: "وأمّا مواضع شذذ" في كلامهم فهو التفرق والتفرّد وشذ الشيء: يشذ شذوذاً وشذّا، وجمع شاذّ شذّاذ.

ثم يذهب ابن جني إلى أن كل من هذين الأصلين، المطرد والشاذ إلى كلام العرب وأصواته قائلاً: "جعل أهل علم العرب ما استمرّ من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطردا، وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد به عن ذلك إلى غيره شاذاً"[٢].

---

(١) الخصائص ٩٧/١.

(٢) المصدر السابق ٩٨/١.

وبناءاً على ذلك قسم ابن جنّي الكلام المسموع من حيث الاطراد والشذوذ إلى أربعة أضرب هي:

١- الكلام المطّرد في القياس والاستعمال جميعاً وهو الكلام.

أ. الذي لا يخرج عن القواعد العامة التي تتبني على العموم والاشتمال

ب. الذي شاع استعماله في اللغة. وذلك نحو رفع الفاعل ونصب المفعول وكسر المجرور نحو (قام زيدُ) و (ضربت عمراً) و (مررت بسعيدٍ).

٢- الكلام المطّرد في القياس والشاذ في الاستماع وهو الكلام:

أ. الذي لا يخرج عن القواعد العامة المبنية على العموم والاشتمال.

ب. الشاذ في الاستعمال كالماضي من (يذر، ويدع) وكذلك قولهم (مكان مبقل) هذا هو القياس والأكثر في السماع (باقل) والأول مسموع أيضاً.

٣- الكلام المطّرد في الاستعمال والشاذ في القياس وهو الكلام:

أ. الذي خرج عن القواعد العامة التي تتبني على العموم والاشتمال.

ب. الذي كثُر استعماله كقولهم: (أخْوَصَ الرّمْث)[١]، (استصويت الأمر) ولا يقال: (استصبت الشيء)، ومنه استحوذ، و (استنوق الجملُ) و (استتيست الشاه). وقول زهير:

هنالك أن يُسْتَخْوَلوا المال يُخْوِلوا[٢]

٤- الكلام الشاذّ في القياس والاستعمال جميعاً وهو الكلام:

أ. الخارج عن القواعد العامة المبنية على العموم والاشتمال.

ب. الذي لم يستخدمه العرب وهو متفق على رفضه. وذلك نحو تتميم مفعول فيما عينه (واو) نحو (ثوب مصوون) و (رجل معوود من

---

(١) الرّمث: لسان العرب (رمث) ١٥٤/٢، وهو شجر من الحمض والرمث بالكسر هو مرعى من مراعي الإبل أي شجر ترعاه الإبل.

(٢) يخولوا: لسان العرب (خول) ٢٢٤/١١ والاستخوال مثل الاستخبال من أخبلته المال إذا أعرته ناقة لينتفع بألبانها وأوبارها وأخواله أي إعطاؤه

مرضه) وكل ذلك شاذ في القياس، والاستعمال معاً، فلا يسوغ القياس عليه، ولا ردّ غيره إليه (ولا يحسن أيضاً استعماله فيما استعملته فيه، إلاّ على وجه الحكاية).

ثم يحكم ابن جنّي بأن الشيء إذا اطّرد في الاستعمال وشذ في القياس، فلا بد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه، لكنه لا يُتّخذ أصلاً يقاس عليه غيره.

ألا ترى أنك إذا سمعت: (استحوذ، واستصوب) أديتها بحالهما، ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيرهما. ألا تراك لا تقول في (استقام: استقوم) ولا في استساغ: (استسوغ) ولا في (استباع: استبيع)[1].

فإذا كان الشيء شاذاً في السماع مطّرداً في القياس تحامت ما تحاميت العرب من ذلك، وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله. من ذلك امتناعك عن (وزر، ودع)، لأنهم لم يقولوهما، ولا غرو أن تستعمل نحو (وزن، وعد) ولو لم تسمعهما[2].

ومن ذلك استعمالك (أن) بعد (كاد) نحو (كاد زيد أن يقوم)، وهو قليل شاذ في الاستعمال، وإن لم يكن قبيحاً ولا مأبياً في القياس.

ومن ذلك قول العرب: (أقائم أخواك أم قاعدان؟) هذا كلام العرب[3].

قال أبو عثمان: "والقياس يوجب أن تقول: (أقائم أخواك أم قاعدهما؟)، إلاّ أن العرب لا تقوله إلاّ قاعدان) فتصل الضمير، والقياس يوجب فصله ليعادل الجملة الأولى[4].

ويحكم ابن جنّي على اطراد السماع في الشيء وعدم اختلافه فيه بأنه أصل الخلاف الشاجر بين النحويين، ثم يجعله على أضرب منها:

---

(١) الخصائص ١/١٠٠.

(٢) الخصائص ١/١٠٠

(٣) لأنه معطوف على الوصف المستغنى بمرفوعه عن الخبر، وإنما يكون مرفوعه اسماً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً. وابن هشام يرى أنه ليس له فاعل ظاهر ولا ضمير منفصل بل استغنى بالمستتر على خلاف القياس وكأنه يفتقر في الثواني ما لا يفتقر في غيرها، ويرى عنده أن (أم) هنا منقطعة، والتقدير أم هما قاعدان.

(٤) الخصائص ١/١٠١.

١- أن يكثر الشيء فيسأل عن علته، كرفع الفاعل، ونصب المفعول ويذهب قوم إلى شيء، ويذهب آخرون إلى غيره. وحينها يجب تأمل القولين واعتماد أقواهما، ورفض الرأي الأضعف، فإن تساويا في القوة لم ينكر اعتقادهما جميعاً، لأن الحكم الواحد قد يكون معلولاً بعلتين[١].

٢- أن يسمع الشيء فيستدل به من وجه على تصحيح شيء أو إفساد غيره، ويستدل به من وجه آخر على شيء غير الأول، وذلك كقولك: (ضربتك وأكرمته)، ونحو ذلك مما يتصل فيه الضمير المنصوب بالضمير قبله المرفوع فهذا موضع يمكن أن يستدل به على شدة اتصال الفعل بفاعله[٢].

ثانياً: القياس عند ابن جنّي:

يُعدّ موضوع القياس من أهم الموضوعات في النحو العربي وأصوله، بل أنه أشمل هذه الموضوعات وفيه تظهر عبقرية نحاة العربية في طرائقهم في النظر وما امتازوا به من فطنة واقتدار على النفاذ إلى المعاني المستسرة وراء أوضاع الكلم.

لقد استقرأ مدوّنو النحو العربي ما وصلهم من كلام العرب وراعوا الحكم السائد في الأعم الأغلب منه، فدققوا علله وصنّفوها ووضعوا قوانينهم المطّردة، فحاول النحاة تسجيله وتذييل بعض أحكامهم باستثناءات وتعريفات، وبذلوا في ذلك جهداً صادقاً حتى لا يشذ على قوانينهم شيء ذو بال، وحتى تكون محيطة بكلام العرب على قدر الإمكان ومع ذلك شذت على استثناءاتهم وقيودهم بعض نوادر لا قيمة لها، وإنما العبرة بما اطّرد في أكثر كلامهم[٣].

---

(١) الخصائص ١/١٠١، ١٠٢.

(٢) المصدر السابق ١/١٢.

(٣) في أصول النحو، لسعيد الأفغاني، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، بيروت، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م، ص ٧٩.

أما إذا وصلنا إلى ابن جنّي فقد تبوأنا ذروة القياس وفلسفته لقد كان أعلى علماء العربية كعباً في جميع عصورها[١].

وأغوصهم عامة على أسرار العربية، وأنجحهم في الاهتداء إلى النظريات العامة فيها. وكتابه (الخصائص) لا يزال محط إعجاب علماء العرب والغرب على السواء.

وحين نتعرف على منهج ابن جنّي في القياس من خلال كتابه (الخصائص) في الغوص على أسرار العربية الشاملة، ويطّرد القياس ما استطاع إلى ذلك سبيلا، كما نجد أثر أستاذه الفارسي في تلمذته بارزاً في هذا الكتاب وهو الذي أخذ هذا المذهب عن أستاذه الفارسي وقد مضى إلى جعل أصول النحو كأصول الفقه كما جاء في مطلع كتابه قائلاً: "لم نر أحداً من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه"[٢].

أما أبو علي الفارسي أستاذ ابن جنّي أخذ في القياس يفكر فيه مراراً حتى اتخذ له منه مذهب والظاهر أن عشق القياس بهره وأخذ على فكره السبل، فصار يمتحن به كل مسألة تعرض له، ويعتقد آراءه وهو قائلاً: "الخطأ في خمسين مسألة في اللغة أحب إليه من الخطأ في مسألة واحدة من القياس" كما قال ذلك: تلميذه ابن جني[٣].

وكان ابن جنّي مولعاً بالقياس كأستاذه ويؤمن بأن ما قيس من كلام العرب، فهو من كلام العرب، ومع ذلك كان يرجح السماع ويفضل المشهور بالرواية على النادر الموافق للقياس، ولا يقبل القياس إذا تعارض مع السماع عند العرب.

---

(١) في أصول النحو، ص ٩١.

(٢) الخصائص ٢/١.

(٣) المصدر السابق ٩٠/٢.

وابن جنّي لم يتخذ القياس مذهباً له فحسب، بل كان يُغري به ويدعو إليه ويحض عليه، ويبيح فيه الارتجال فهو القائل: "للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس ما لم يُلو بنص أو ينتهك حرمة شرع"(١).

حتى إذا أداك القياس إلى ما لم تنطق به العرب قط فليس لك أن ترمي به بل تعده لشاعر مولداً أو لساجع أو لضرورة لأنه قياس على كلامهم(٢).

والأساس في القياس عند ابن جنّي هو الاعتبار المعنوي فهو يرجّع القياس المعنوي على القياس اللفظي بل يذهب إلى: "أن القياس اللفظي إذا تأملته لم تجده عاريا من اشتمال المعنى عليه.

أمّا في بحثه عن القياس من خلال كتابه (الخصائص) فإنه تحدث عن القياس وأصله كأصل من أصول النحو على نحو يدل على عبقريته الفذّة. والتي أكسبته صحبته لأستاذه أبي علي –رحمه الله– فابن جنّي حين يعرض لبحث القياس فتراه يتناوله من عدة أبواب من كتابه ووضع له منهجاً شاملاً ودعّمه بأسس وقواعد ثابتة وشروط معينة ومن هذه الأبواب التي تناول فيها القياس باب مقاييس العربية والذي تحدث فيه عن القياس وقسّمه إلى ضربين باعتبار اللفظ والمعنى وهي ضربان:

١– القياس المعنوي.

٢– القياس اللفظي.

قائلاً: "هذان الضربان وإن عمّا وفشو في هذه اللغة، فإن أقواهما وأوسعهما هو القياس المعنوي وذلك في رفع الفاعل ونصب المفعول فهذا اعتبار معنوي لا لفظي والذي يبين سبب قوة القياس المعنوي هو أن العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة إلى أنها معنوية، ألا ترى إذا قلت: ضرب سعيد جعفرا، فإن (ضرب) لم تعمل في الحقيقة شيئاً وهل تحصُل من قولك ضرب إلا على اللفظ

---

(١) الخصائص ١/١٢٥.

(٢) المصدر السابق ١/١٢٧.

(ض، ر، ب) على صورة (فَعَل) فهذا هو الصوت، والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوباً إليه الفعل"[١].

وفيما يلي بعض القواعد التي وضعها ابن جنّي للقياس وهي:

– إيثار العرب للتجانس والتشابه وحملهم الفرع على الأصل وهذا يدل على توسعهم في القياس قائلاً: "واعلم أن العرب تؤثر من التجانس والتشابه وحملهم الفرع على الأصل"[٢].

حيث يقول: أفلا تراهم.

أ. لما أعربوا بالحروف في التثنية والجمع الذي على حده، فأعطوا الرفع في التثنية (للألف) وفي الجمع (الواو) والجر فيها (الياء) وبقي النصب لا حرف له فيُمازُ به، جذبوه إلى الجر فحملوه عليه دون الرفع، ثم لما صاروا إلى جمع التأنيث حملوا النصب أيضاً على الجر فقالوا: ضربت الهنداتِ وأمّا إيثارهم واستحبابهم حمل الفرع على الأصل وإن عَرِى من ضرورة الأصل[٣].

ب. كذلك حملهم حروف المضارعة بعضها على حكم بعض نحو حذفهم الهمزة في نكرم، وتكرم، ويكرم لحذفهم إياها في أُكرِمُ لما فيه من استثقال لاجتماع الهمزتين في نحو أُؤكرم فإذا جاز أن يحملوا حروف المضارعة بعضها على بعض ومراتبها متساوية، وليس بعضها أصلاً لبعض كان حمل المؤنث على المذكر لأنه أسبق رتبة من المؤنث، وأولى وأجدر[٤].

ومن مراعاة حملهم الفرع على الأصل أيضاً مراعاتهم حال الواحد في الجمع لأن الواحد أسبق من الجمع كما حين ترى عندما أعلّوا (الواو) في الواحد أعلّوها أيضاً في الجمع وذلك نحو قيمة وقيَم، ديمة ودِيَم.

---

(١) الخصائص ١/١١٠.

(٢) المصدر السابق ١/١١٢.

(٣) المصدر السابق ١/١١٢.

(٤) المصدر السابق ١/١١٢، ١١٣.

– حملهم الأصل على الفرع ومن ذلك أنهم يعلّون المصدر لإعلال فعله، ويصححونه لصحته نحو قولك: قمت قياما، وقاومت قِوَاما، فإذا حملوا الأصل الذي هو المصدر على الفرع الذي هو الفعل.

فهل بقي في وضوح الدلالة على إيثارهم تشبه الأشياء المتقاربة بعضها ببعض؟ لذلك عوضوا في المصدر ما حذفوه في الفعل، فقالوا أكرم يُكرم ولما حذفوا الهمزة من المضارع أثبتوها في المصدر فقالوا الإكرام(١).

– وأيضاً ذهب ابن جنّي إلى أن من قوة القياس عند النحويين اعتقادهم أن ما قيس من كلام العرب فهو من كلام العرب، وذلك نحو قولك: في قوله: كيف تبنى من (ضرب) مثل (جعفر) فتقول: (ضربب) هذا من كلام العرب، ولو بنيت من ضرب، أو ضُورب أو ضروب، أو نحو ذلك لم يعتقد من كلام العرب، لأنه قياس على الأقل استعمالاً والأضعف قياساً(٢).

أبواب متفرقة في القياس:

– جواز القياس على الأقل حيث يذهب ابن جنّي في هذا الباب أن ظاهره التناقض لكن مع تأمله فهو صحيح وذلك أن يقل الشيء وهو قياس وأن يكثر فهو ليس بقياس.

– ما كان كثيراً لا يجوز القياس عليه ونحو ذلك ما هو أكثر من باب (شنئ) ولا يجوز القياس عليه، لأنه لم يكن هو على قياس، فقولهم: في ثقيف: ثقفى وفي قريش: قرشي وسُليم: سلمى فهذا وإن كان أكثر من شيء فإنه عند سيبويه ضعيف في القياس فلا يجيز على هذا في سعيد: سعدى ولا في كريم: كرميّ(٣).

– تعارض القياس والسماع وفي ذلك يقول: "إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه، ولم تقسه على غيره، وذلك نحو: "استحوذ عليهم الشيطان" فهذا ليس بقياس، لكنه لا بد من قبوله. لأنك إنما تنطق بلغتهم وتحتذى في ذلك

---

(١) الخصائص ١/١١٣.

(٢) المصدر السابق ١/١١٥.

(٣) الخصائص ١/١١٧.

جميع أمثلتهم ثم أنك من بعد لا تقيس على غيره. ألا تراك لا تقول في استقام: استقوم، ولا في استباع استبيع[١].

– ومما ورد شاذاً عن القياس ومطرداً في الاستعمال قولهم: الحوكة والخونة فهذا من الشذوذ عن القياس وهو في الاستعمال منقاد غير متأبّ ولا تقول: في جمع قائم: قومة ولا في صائم: صومة ولو جاء على فعلة ما كان إلاّ مُعلاّ وقالوا على القياس خانة[٢].

ولا تجد شيئاً من تصحيح نحو مثل هذا في الياء: لم يأت عنهم في بائع، وسائر: بيعة وسيرة، وإنما نشذ ما شذ من هذا ما عينه واو ولا ياء نحو الحوكة، والخونة وعلة ذلك عند ابن جنّي قرب الألف من الياء وبُعدها من الواو، فإذا صححت نحو الحوكة كان أسهل من تصحيح نحو البيعة[٣].

– إن الفصيح من العرب قد يتكلم باللغة غيرها أقوى من القياس عنده منها وذلك ما حكاه ابن جنّي عن أستاذه أبو علي –رحمه الله– قال: عن أبي بكر عن أبي العباس أن عمارة كان يقرأ: (ولا الليل سابق النهار) بالنصب قال: أبو العباس: فقلت له ما أردت؟ فقال: أردت (سابق النهار) قال فقلت له: فهلا قلته؟ فقال: لو قلته لكان أوزن"[٤].

فقوله: أوزن أي أقوى وأمكن في النفس. أفلا تراه كيف جنح إلى لغة وغيرها أقوى في نفسه منها.

– إذا شذّ الشيء في الاستعمال قوى في القياس، ويرى ابن جنّي أن الشيء إذا شذّ في الاستعمال وقوى في القياس كان استعمال ما كثر استعماله أولى، وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله. ومن ذلك في (ما) في اللغة التميمية وهي أقوى قياساً وإن كانت الحجازية أيسر استعمالاً وإنما كانت التميمية أقوى من حيث كانت عندهم كـ (هل) في دخولها على الكلام مباشرة

---

(١) المصدر السابق ١١٨/١.

(٢) المصدر السابق ١٢٤/١.

(٣) المصدر السابق ١٢٥/١.

(٤) المصدر السابق ١٢٦/١.

كل واحد في صدري الجملتين الفعل والمبتدأ. كما أن (هل) كذلك. إلاّ أنك إذا استعملت أنت شيئاً من ذلك، فالوجه أن تحمله على ما كثر استعماله، وهو اللغة الحجازية، ألا ترى أن القرآن نزل بها وأيضاً فمتى رابك في الحجازية ريب من تقديم خبر، أو نقض النفي فزعت إذ ذاك إلى التميمية فكانت من الحجازية على حَرْد وإن كثرت في النظم والنثر(١).

– إذا أداك القياس إلى شيء ما ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره.

ويرى ابن جنّي في هذا أن تدع ما كنت عليه إلى ما عليه العرب، فإذا سمعت من آخر مثل ما أجزته فأنت مخير فيه: تستعمل أيهما شئت فإن صح عندك أن العرب لم تنطق بقياسك أنت، كانت على ما أجمعوا عليه ألبتة، وأعددت ما كان قياسك أداك إليه لشاعرٍ مولّد أو لساجع، أو لضرورة، لأنه على قياس كلامهم(٢).

– إذا فشى الشيء في الاستعمال وقوى في القياس فيرى ابن جنّي أن ذلك ما لا غاية من وراءه، وذلك نحو منقاد اللغة من النصب بحروف النصب، والجر بحروف الجر، والجزم بحروف الجزم، وغير ذلك مما هو فاشٍ في الاستعمال قوى في القياس(٣).

– ضعف الشيء في القياس وقلته في الاستعمال ويرى ابن جنّي أن ذلك مرذول مطروح، غير أنه قد يجيء منه الشيء إلاّ أنه قليل. وذلك ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر:

اضــرب عنــك الهمــوم طارقهــا * ضـربك بالسـيف قـونس الفـرس

قالوا أراد: (اضربت عنك) فحذف نون التوكيد، وهذا من الشذوذ في الاستعمال ومن الضعف في القياس وذلك أن الغرض في التوكيد إنما هو

---

(١) الخصائص ١/١٢٦.

(٢) المصدر السابق ١/١٢٧.

(٣) المصدر السابق ١/١٢٧.

التحقيق والتسديد وما يرد في هذه اللغة مما يضعف القياس ويقل في الاستعمال كثير[١].

– ما يجوز في القياس –وإن لم يرد به السماع– أي إن العرب رفضت من الكلام فيما يجيزه القياس وذلك نحو الأفعال التي وردت مصادرها ورفضت هي نحو قولهم: (فاظ الميِّت يفيظ فيظاً وفوظا ولم يستعملوا من فوظ فعلا، ومنه أيضاً (خبر العمرو الأيمن) من قولهم: لعمرك لأقومنّ، ولأيمن الله لأنطلقنّ فهذان مبتدآن محذوفا الخبرين، وأصلهما –لو خرج خبراهما– لعمرك ما أقسم به لأقومنّ، ولأيمن الله ما أحلف به لأنطلقنّ، فحذف الخبران، وصار طول الكلام بجواب القسم عوضاً من الخبر[٢].

– ما يحتمله القياس ولم يرد به السماع كثير من القراءات التي تؤثر رواية ولا تتجاوز، لأنها لم يسمع فيها ذلك كقوله –عز وجل– (بسم الله الرحمن الرحيم) فالسُنّة المأخوذة بها في ذلك اتباع الصفتين إعراب اسم الله سبحانه والقياس يبيح أشياء فيها، وإن لم يكن سبيل إلى استعمال شيء منها. نعم وهناك من قوة غير هذا المقروء به ما لا شك أحد من أهل هذه الصناعة في حسنه كان يقرأ (بسم الله الرحمنُ الرحيمُ) برفع الصفتين جميعاً على المدح. ويجوز (الرحمنَ الرحيمَ) بنصبهما جميعاً عليه. ويجوز (الرحمنُ الرحيمَ) برفع الأول ونصب الثاني، ويجوز (الرحمنَ الرحيمُ) بنصب الأول ورفع الثاني وكل وجوه الإعراب هذه على المدح[٣].

ثالثاً: الإجماع:

الإجماع أصل مستقل من أصول النحو كما قال ابن جنّي عندما وضع كتابه الخصائص الذي ذكر في مقدمته سبب تأليفه قائلاً: "وذلك أنا لم نر أحداً

---

(١) الخصائص ١/١٢٧.

(٢) المصدر السابق ١/٣٩٤.

(٣) الخصائص ١/٣٩٩.

من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه"[1].

وعقد باباً سماه "باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة" فكانت هي أول كتابة عن الإجماع كأصل مفرد مستقل من أصول النحو وإفراد الإجماع بباب في كتاب مثل الخصائص دليل على إدراك منزلته منذ البداية الأولى لوضع علم أصول النحو.

ونص عليه ابن جنّي كما سبق فأدلة النحو عنده هي نقل، سماع إجماع وقياس. أما ابن الأنباري أهمل الإجماع فلم يعتبره من أدلة النحو.

والإجماع في مصطلح النحويين هو إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة ومن أمثلته:

١- إجماعهم على أن خبر المبتدأ إذا كان صفة يتضمن الضمير نحو زيد قائم، وعمر حسن.

٢- إجماعهم على أن الضمير في اسم الفاعل إذا أجرى على من هو له لا يجب إبرازه.

٣- إجماعهم على أن الفعل الماضي إذا كان معه (قد) أو كان وصفاً لمحذوف يقع حالاً.

والاستدلال بالإجماع قال به البصريون والكوفيون وقد ضرب ابن جنّي مثلاً على الخروج على الإجماع قائلاً: "كإنكار أبي العباس جواز تقديم خبر ليس عليها، فأحد ما يحتج به عليه أن يقال له: أجاز ذلك سيبويه وأبي الحسن وكافة أصحابنا أيضاً معنا. فإذا كانت إجازة ذلك مذهباً للكافة من البلدين وجب عليك يا أبا العباس أن تنفر عن خلافه. وتستوحش منه، ولا تأنس بأول خاطر يبدو لك فيه[2].

---

(١) المصدر السابق ٢/١.

(٢) الخصائص ١٨٩/١، ١٩٠.

وينقل لنا ابن جنّي إجماع المدرستين على جواز تقديم خبر ليس عليها وأن هناك خلافاً خصص له ابن الأنباري مسألة في كتابه[١].

وقد وضّح ابن جنّي في بحثه عن الإجماع وحجيته، والشروط التي وضعها لحجيته آخذاً من ذلك طريق يبين فيه الوصول إلى أصل الإجماع.

أولاً: حجية الإجماع وخرقه:

وحجية الإجماع: أن يكون الإجماع عند الاستدلال به دليلاً مقنعاً وبرهاناً واضحاً يسلم له.

وقال ابن جنّي في حجية الإجماع: "اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده، ألا يخالف هذا الإجماع المنصوص، ولا المقيس على المنصوص، فأمّا لأن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه"[٢].

ومن هذا النص قيّد ابن جنّي حجية الإجماع بشرط إعطاء الخصم يده وذكر ما يسوغ ذلك من وجهة نظره ويبطل حجته الإجماع لمخالفة العالم وهذا موقف ابن جنّي فإن غيره من النحاة كما قال السيوطي: "بعد نقله لنص ابن جنّي السابق: "وغيره إجماع النحاة على الأمور اللغوية معتبر خلافاً لمن يتردد فيه وخرقه ممنوع، ومن ثم رُدّ"[٣].

والعبارة التي نقلها السيوطي عن ابن جنّي تدل على موقف السيوطي من رأي ابن جنّي في حجية الإجماع.

وما قال به ابن جنّي من سقوط حجية الإجماع بعد خرقه واتخذ غيره من النحاة موقفاً مخالفاً له، فابن جني لم يسقط حجية الإجماع بل لا يسمح بالإقدام

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ١٢٨/١.

(٢) الخصائص ١٩٠/١.

(٣) الاقتراح، للسيوطي، ص ٨٩، كتاب الاقتراح في علم أصول النحو، للإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق وتعليق د. أحمد محمد قاسم، ط١، القاهرة، ١٣٩٦هـ- ١٩٧٦م، حقوق الطبع محفوظة للمحقق.

على مخالفة الجماعة ولا لكل مخالف وخارق لإجماع النحاة بل وضع صفات نحو الدقة والعناء في البحث.

وابن جنّي يرى: أنه ليس كل مخالف تبطل حجية الإجماع لمخالفته مطبقاً ذلك في نفسه لمخالفته الجماعة في أمرين:

الأول: مخالفته الجماعة في قولهم: "هذا حجر ضب خرب" موضحاً حجته في مخالفة هذا الإجماع، ذلك أن نحو هذا الموضع في القرآن عنده نيفاً على الألف موضع. وذلك أنه على حذف المضاف لا غير[١].

والثاني: أمّا المخالفة الثانية لم يبينها له أحد قال فيها: وقالوا في قول النابغة:

جزى ربه عني عدى بن حاتم * جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

فمخالفته في أن تكون (الهاء) عائدة على عدى من قوله (جزى ربه عني عدى) خلافاً للجماعة[٢].

ثانياً: ما يرد عن العربي مخالفاً لما عليه الجمهور:

ويرى ابن جنّي أنه قد يرد عن العربي ما هو مخالف لما عليه الجمهور قائلاً: "إذا اتفق شيء من ذلك نُظِر في حال ذلك العربي الذي انفرد به، فإن كان الإنسان فصيحاً في جميع ما عدا ذلك القدر الذي انفرد به، وكان ما أورده مما يقبله القياس إلاّ أنه لم يرد به استعمال إلا من جهة ذلك الإنسان، فإن الأولى في ذلك أن يحسن الظن به ولا يُحمل على فساده.

فإن قيل: فمن أين ذلك له، وليس مسوغاً أن يرتجل لغة لنفسه؟ قيل: قد يمكن أن يكون ذلك وقع عليه من لغة قديمة قد طال عهدها وعفا رسمها وتأبدت معالمها[٣].

---

(١) الخصائص ٢٩٥/١.

(٢) المصدر السابق ، ٢٩٤/١.

(٣) الخصائص ٣٨٦/١، ٣٨٧.

رابعاً: العلّة عند ابن جنّي:

العلّة هي الأمر الذي يذكر النحويين أن العرب لا حظته حين اختارت في كلامها وجهاً معيناً من التعبير والصياغة[١].

ويُعدّ استعمال العلل في النحو أحد أهم مظاهر تأثره بالمنطق ونحوه من المعارف العقلية والعلة من جهة أخرى وثيقة الارتباط بالقياس من حيث ابتناؤه عليها، ومن حيث اقتضاؤها في المقيس نفس حكم المقيس عليه عند وجودها فيهما، والقياس كما لا يخفى هو محور المنطق أو محور النحو في المنطق بعبارة أخرى[٢].

ولم يكن أهل الاحتجاج من العرب يعرفون هذه العلة النحوية أو يحكمونها في كلامهم، فقد كانوا ينطقون اللغة على سجيتهم، وإذا أحسوا بعللها فإن ذلك يكون في فطرهم فحسب.

ويعتبر عبد الله بن أبي إسحاق (ت ١١٧هـ) أول من بعج النحو ومدّ القياس والعلل وأرجع ابن جنّي التعليل إلى ابي عمر بن العلاء (ت ١٥٤هـ) فقد روى ما حكى الأصمعي عن أبي عمر أن رجلاً من اليمن يقول: فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرتها، فقلت له: أتقول: جاءته كتابي؟ قال: نعم أليس بصحيفة. أفتراك تريد من أبي عمر. ونظروا وتدربوا، وقاسوا، وتصرفوا أن يسمعوا إعرابياً جافياً غفلا، بعل بعل الموضع بهذه العلة... ووقفهم على سمته وأمِّه[٣].

وأيضاً حكى سيبويه قائلاً: "سمعنا بعضهم يدعو على غنم رجل، فقال اللهم ضبعاً وذئباً، فقلنا له: ما أردت؟ فقال: أردت اللهم أجمع فيها ضبعا وذئبا، كلهم تفسير ما نوى.

---

(١) النحو العربي- العلة النحوية نشأتها وتطورها، د. مازن المبارك، ط١، ١٣٨٥هـ- ١٩٦٥م، ص ٩٠.

(٢) بين النحو والمنطق وعلوم الشريعة، د. عبد الكريم محمد الأسعد، دار العلوم للطباعة والنشر، ط١، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م، ص ١٤٠.

(٣) الخصائص ٢٥٠/١.

وهذا يدل على تأملهم في الكلام وإعطاء كل حق في موضعه من الإعراب.

لقد كان أثر الفارسي لتلميذه (ابن جنّي) واضحاً في تعليلاته المنثورة في صفحات الخصائص حتى بلغ اهتمامه بالعلة حداً حتى حمل ابن جنّي على ذلك قائلاً: "أحسب أن أبا علي قد خطر له وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا"[١].

اعتمد ابن جنّي في بحثه عن العلّة على قواعد وقوانين أساسية لم تلبث أن أصبحت نبراسا للباحثين والمتجددين في النحو من بعد يقتفون أثرها ويحددون مواقفهم في ضوئها ويقيمون عليها تفريعاتهم في قضايا العلة وأمورها[٢]. ومن هذه القواعد.

١ – العلة النحوية بين المتكلمين والفقهاء:

وقف ابن جنّي أمام علل النحو وقفة طويلة يدرس، ويصف ويحلّل ويصنّف. فأتى من ذلك بما لم يسبق إليه من قبل وما لم يلحق فيه من بعد وكانت غايته أن يبين حكمة العرب في لغتهم ويرد على من وهّى عللهم أو ادعى ضعفها. وقد عقد لذلك فصلاً خاصاً ردّ فيه على من اعتقد فساد علل النحويين[٣]. وارتفع بهذه العلل في فصل آخر فوازن بينها وبين علل الفقهاء والمتكلمين قائلاً: "واعلم أن علل النحويين وأعني بذلك حذاقهم المتقنين، لا الفاقهم المستضعفين، أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين"[٤].

وذلك لأنهم يحيلون على الحس، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس وليست كذلك علل الفقه وإنما هي أعلام، وأمارات لوقوع الأحكام.

قال أبو إسحاق في رفع الفاعل، ونصب المفعول: إنما فُعل ذلك للفرق بينهما، ثم سأل نفسه فقال: فإن قيل: فهلا عُكِست الحال فكانت فرقاً أيضاً؟

---

(١) المصدر السابق ٢٥١/١.

(٢) بين النحو والمنطق وعلوم الشريعة، ص ١٤٨، ١٤٩.

(٣) الخصائص ١٨٥/١ وما بعدها.

(٤) الخصائص ٤٩/١.

قيل: الذي فعلوه أحزم، وذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد، وقد يكون له مفعولات كثيرة، فرفع الفاعل لقلته، ونصب المفعول لكثرته وذلك ليقل في كلامهم ما يستثقلون ويكثر ما يستخفون[١].

أما إهمال ما أهمل، مما تتحمله قسمة التراكيب في بعض الأصول يرى ابن جنّي أنه يرجع لضرب من ضروب الاستخفاف والاستثقال ومن ذلك أنك لا تجد في الثنائي[٢].

وتارة يرجع ابن جنّي علل النحويين على علل المتفقهين موضحاً علل النحويين على ضربين وهذا التقسيم على أساس من سلامة الحس وشعور النفس قائلاً: "اعلم أن علل النحويين على ضربين:

أحدهما: لأن النفس لا تطيق في معناه غيره.

ثانيهما: ما يمكن تحمله إلاّ أنه على تجشم واستكراه[٣].

٢- تخصيص العلل:

وهذا المبحث مستعار في اللغة من أصول الفقه، ومحل تخصيص العلة أن يختلف الحكم مع وجود العلة.

ويقول ابن جنّي: "اعلم أن محصول مذهب أصحابنا ومتصرّف أقوالهم مبني على جواز تخصيص العلل"[٤].

وإن تقدمت علل الفقه فإنها أو أكثرها إنما تجري مجرى التخفيف والفرق، ولو تكلف متكلف نقضها لكان ذلك ممكناً. وإن كان على غير قياس ألا تراك لو نصبت الفاعل، ورفعت المفعول أو ألغيت العوامل من الجوار والنواصب،

---

(١) المصدر السابق ١/٥٠.

(٢) المصدر السابق ١/٥٥.

(٣) المصدر السابق ١/٨٩.

(٤) الخصائص ١/١٤٥، ١٤٦.

والجوازم لكنت مقتدراً على النطق بذلك وإن نفى القياس تلك الحال وليست كذلك علل المتكلمين[١].

٣- العلة المجوزة والموجبة:

أما أقسام العلة بالنسبة إلى آثارها كما قسمها ابن جنّي فهو لا يخفى تأثره بالفقه حيث قسمها تقسيماً آخر بالنسبة إلى عملها فجعلها موجبة ومجوزة قائلاً: "اعلم أن أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها كنصب الفضلة أو ما شابه في اللفظ الفضلة، ورفع المبتدأ أو الخبر والفاعل، وجر المضاف إليه وغير ذلك. فعلل هذه الداعية إليها موجبة لها، غير مقتصر بها على تجويزها، وعلى هذا مفاد كلام العرب وضرب آخر يسمى علة، وإنما هو في الحقيقة سبب يجوز ولا يوجب ومن ذلك الأسباب الستة الداعية إلى الإمالة لا بد منها وإن لكل ممال علة من تلك الستة لك أن تترك إما لغة مع وجودها فيه، فهذه إذاً علة الجواز لا علة الوجوب[٢].

وقد يكون هذا القسم جديداً في النحو إلاّ أنه ليس جديداً على العموم فهو تقسيم فقهي. وقد قال به الظاهريون وأوضحه أمامهم ابن حزم.

٤- تعارض العلل:

والكلام عند ابن جنّي في تعارض العلل في موضعين:

١- الحكم الواحد تتجاذب وجوده العلتان أو أكثر.

٢- الثاني: الحكمان في الشيء الواحد المختلفان دعت إليهما علتان مختلفتان ومثال الأول كرفع المبتدأ فأنا نعتل لرفعه بالابتداء والكوفيون يرفعونه بالجزء الثاني أي الذي هو رافعه، أو ربما عاد عليه من ذكره على حسب موقعه وكذلك رفع الخبر، والفاعل، وما أقيم مقام الفاعل، ورفع خبر إن وأخواتها، وكذلك نصب ما انتصب، وجزم ما انجزم، وجر ما انجر مما يتجاذب الخلاف في علله[٣].

---

(١) المصدر السابق ١٤٦/١.

(٢) المصدر السابق ١٦٥/١.

(٣) الخصائص ١٦٧/١.

أما مثال الثاني كإعمال (ما) الحجازية النافية للحال، وترك تميم إعمالها وأجراها مجرى (هل) ونحوها.

أبواب متفرقة في مبحث العلة:

١- تعدي العلة:

وعقد لها ابن جنّي باباً في أن العلة إذا لم تتعد لم تصح ويعبر عن العلة إذا لمن تتعد بأنها قاصرة ومثالها من اعتل لبناء نحو كمْ، منْ، ما، إذا ونحو ذلك بأن هذه الأسماء لما كانت على حرفين شابهت بذلك ما جاء من الحروف على حرفين نحو هَلْ، بَلْ، قَدْ، قال: لما شابهت الحرف من هذا الموضع وجب بناؤها كما أن الحروف مبنية وهذه علة غير متعدية، وذلك أنه كان يجب على هذا أن يبنى ما كان من الأسماء أيضاً على حرفين، نحو : يد، أخ، دم، فم، ونحو ذلك(١).

٢- علة العلة:

ويسميها النحويين بالعلل الثواني أو الثوالث، ويتعرض ابن جنّي لعلة العلة وينكرها ويعتبرها شرحاً وتتميماً للعلة الأولى، قائلاً فمن ذلك: "أن الذي سماه علة العلة إنما تجوّز في اللفظ، فأمّا في الحقيقة فإنه شرح وتتميم للعلة(٢).

وذلك لأن وجود علة للعلة يقتضي وجود العلل الثوالث وما بعدها وهذا التكلف يؤدي إلى تصاعد عدة العلل مما يؤدي إلى هجنة القول وضعفه القائل به(٣).

---

(١) المصدر السابق ١/١٧٠.

(٢) الخصائص ١/١٧٤.

(٣) المصدر السابق ١/١٧٤.

٣- إدراج العلة واختصارها:

هذا الموضع يستمر النحويون عليه فيتفق عليهم ما يغبون بتداركه، والتعذر منه وذلك كسائل سأل عن قولهم: آسيت الرجل، فأنا أواسيه وآخيته، فأنا أواخيه فقال: وما أصله؟ فقلت: أؤاسيه، وأؤاخيه -وكذلك نقول- فيقول لك: في علته في التغيير؟ فتقول: اجتمعت الهمزتان فقلبت الثانية واو لانضمام ما قبلها وفي ذلك شيئان:

أحدهما: أنك لم تستوف ذكر الأصل.

ثانيهما: أنك لم تتقص شرح العلة(١).

٤- دور الاعتلال:

ويريد به أن يعلل الشيء بعلة معللة بذلك الشيء. والدور بين الشيئين توقف كل منهما على الآخر.

وذهب محمد بن يزيد في هذا الموضع في وجوب إسكان اللام في نحو ضربت، ضربت إلى أنه لحركة ما بعده من الضمير يعني مع الحركتين قبل. ومثله ما أجازه سيبويه في جر (الوجه) من قولك: هذا الحسنُ الوجهِ.

ومن ذلك أنه أجاز فيه الجر من وجهين:

١- طريق الإضافة الظاهرة.

٢- تشبيهه بالضارب الرجل.

ونحوه مما كان الثاني منصوباً لتشبيههم إياه بالوجه الحسن أفلا ترى كيف صار كل واحد من الموضعين علة لصاحبه في الحكم الواحد الجاري عليهما جميعاً.

لكن ما أجازه أبو العباس وذهب إليه في باب ضربت وضربت من تسكين اللام لحركة الضمير وتحريك الضمير لسكون اللام شنيع الظاهر والعذر فيه أوضح منه من مسألة الكتاب ألا ترى أن الشيء لا يكون علة نفسه وإذا لم يكن كذلك كان من أن يكون علّة علته أبعد وليس كذلك قول سيبويه وذلك لأن

---

(١) المصدر السابق ١/١٨٢.

الفروع إذا تمكنت حمل الأصول عليها وذلك لإرادتهم تثبت الفرع والشهادة بقوة الحكم[١].

٥- فساد علل النحويين:

وقف ابن جنّي أمام علل النحويين وقفة طويلة يحلّل ويصنّف ويتولى الردّ على من يعتقد فساد علل النحويين مبيناً بأن ذلك ضعف في نفسه عن أحكام العلة قائلاً: "اعلم أن هذا الموضع هو الذي يتعسف بأكثر من ترى. وذلك أنه لا يعرف أغراض القوم، فيرى لذلك أن ما أوردوه من العلة ضعيف واهٍ ساقط غير متعال"[٢].

ونحو هذا يقول النحويون: إن الفاعل رفع، المفعول به نصب والأمر بضد ذلك، ألا ترى قولك: ضرب زيد فترفعه، وإن كان مفعولاً به، وتقول: إن زيداً قام فتنصبه وإن كان فاعلاً، تقول عجبت من قيام زيد فتجره وإن كان فاعلاً، وتقول أيضاً: قد قال –عز وجل–: "ومن حيث خرجت". فرفع حيث وإن كان بعد حرف الخفض، ومثله عندهم في الشناعة قوله –عز وجل– (لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ) برفع قبل وبعد وما جرى مجراهما.

وكذلك ما يحكى عن الجاحظ في نقده للنحويين من أنه قال: قال النحويون: إن افعل[٣] الذي مؤنثة فُعلى لا تجتمع فيه الألف واللام ومن، وإنما هو بمن أو بالألف نحو قولك: الأفضل، أفضل منك، والأحسن أو أحسن من جعفر ثم قال: وقد قال الأعشى:

فلست بالأكثر منهم حصىً * وإنما العزة للكاثر

٦- حكم المعلول بعلتين:

وهو على ضربين هما:

---

(١) الخصائص ١/١٨٤، ١٨٥.

(٢) المصدر السابق ١/١٨٥.

(٣) يريد أفعل التفضيل احترازاً عن افعل الذي مؤنثه فعلاء فهو من الصفة المشبهة.

الأول: ما لا نظر فيه نحو قولك: هذه عِشريّ، هؤلاء مسلمِيّ، فقياس هذا قولك عِشروك، مسلِموك أن يكون أصله عِشروُى، مسلموُى فقلبت الواو (ياء) لأمرين:

إحداهما: اجتماع الواو والياء وسبق الأولى منها بالسكون.

ثانيهما: أن ياء المتكلم أبداً تكسر الحرف الذي قبلها إذا كان صحيحاً، نحو هذا غلامي، رأيت صاحبي، وقد ثبت من قبل أن نظير كسرة الصحيح هو الياء في هذه الأسماء نحو مررت بزيد، مررت بالزيدان، نظرت إلى العشرين فقد وجب إذاً ألا يقال: هذه عشرون بالواو، كما لا يقال: هذا غلامُي بضم الميم. فهذه علة غير الأولى في وجوب قلب الواو ياء في عشروي وصالحوى، ونحو ذلك، وأن يقال عشِرِى ألبتة، كما يقال هذا غلامِي بكسر الميم ألبته[١].

وأيضاً تركهم إظهار الألف قبل هذه الياء مع ما يعتقد من خفة الألف حتى إنه لم يسمع منهم نحو فاى، ولا أياى، ولا أخاى، وإنما المسموع عنهم نحو رأيت أبي، أخي، حكى سيبويه كسرت فيّ وذلك دليل على أنهم لم يراعوا حديث الاستخفاف والاستثقال حسب وأنه أمر غيرهما، وهو اعتزامهم ألا تجيء هذه الياء إلاّ بعد كسرة أو ياء أو ألف لا تكون علماً للنصب نحو هذه عصاى، وهذا مصلاّي، بعضهم راعى هذا الموضع أيضاً فقلب هذه الألف ياء فقال: عصى، رحىّ، يا بشرىّ[٢].

والضرب الثاني من المعلول بعلتين ما فيه نظر وهو باب ما لا ينصرف وذلك أن علة امتناعه من الصرف إنما هو لاجتماع شبهين فيه من أشباه الفعل، فأمّا السبب الواحد فيقل عن أن يتم علة بنفسه حتى ينضم إليه الشبه الآخر من الفعل[٣].

---

(١) الخصائص ١/١٧٥ ، ١٧٦.

(٢) الخصائص ١/١٧٧.

(٣) الخصائص ١/١٨٧.

المبحث الثاني
مذهبه النحوي

كانت المذاهب النحوية لعهد ابن جنّي ثلاثة: مذهبان قديمان، وهما البصري والكوفي، ومذهب حدث من خَلْط المذهبين والتخير منهما. وهو مذهب البغداديين.

وابن جنّي كشيخه أبي علي –رحمه الله– فهو يجري في كتبه ومباحثه على أصول المذهب البصري، وهو ينافح عنه ويذّب، ولا يألوا في ذلك جهداً.

فتراه يردد في الخصائص وغيره من كتبه حديثه عن البصريين باسم (أصحابنا)، وكثيراً ما يضعهم في مقابل البغداديين وكأنما ينتزع نفسه منهم نزعاً وكان هو وأستاذه أبي علي ينتخبان من المذهبين البصري والكوفي مع نزعة شديدة إلى البصريين.

وفيما يلي بعض الأدلة التي تؤيد ما ذهبنا إليه:

١– ذكره حرف (النون) في كتابه سر الصناعة[١] يقول: (... كما قال الآخر:

أن تهبطين بلاد قو * م يرتعون من الطِلاح

فهذا على تشبيه (أنْ) بـ (ما) التي في معنى المصدر، في قول الكوفيين فأمّا على قولنا نحن: فإنه أراد (أنّ) الثقيلة وخففها ضرورة والتقدير: أنك (تهبطين). ومن خلال قوله: (فأما على قولنا نحن) يظهر لنا أنه بصري المذهب.

٢– وأيضاً قوله في حرف الكاف[٢]: (فإذا قلت: أنت كزيد، وجعلت الكاف اسماً فلا ضمير فيها، كما أنك إذا قلت: أنت مثل زيد فلا ضمير في

---

(١) سر صناعة الإعراب، حرف النون ١١٩/٢.

(٢) سر صناعة الإعراب، محمد حسن محمد حسن إسماعيل، أحمد بشرى شحاته عامر، ط١، ١٤٢١هـ–٢٠٠٠م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، حرف الكاف ٣٠٠/١.

(مثل)، كما لا ضمير في الأخ ولا الابن إذا قلت: أنت أخو زيد، وأنت ابن زيد هذا قول أصحابنا، وإن كان قد أجاز بعض البغداديين أن يكون في هذا النحو الذي هو غير مشتق من الفعل ضمير، كما يكون في المشتق.

ومن الواضح يريد بقوله (أصحابنا) البصريين.

ولم يخطر لباحث أن ابن جنّي كان كوفياً، لكن يرى بعض الباحثين – حسب ظنهم– أنه سلك مذهب البغداديين وذلك أنه سكن بغداد وأوطنها حتى لقى ربه بها.

والذي يتتبع كلام ابن جنّي يرى من الدلائل التي ترفض هذه الدعوى ونقضها وفيما يلي بعض الأمثلة التي جاء بها في كتابه سر صناعة الإعراب.

١– في حرف (الفاء): قول البغداديين: إنا ننصب الجواب على الصرف كلام فيه إجمال، بعضه صحيح، وبعضه فاسد، ..." [١].

٢– وفي حرف (الواو): "واعلم أن البغداديين قد أجازوا في الواو أن تكون زائدة في مواضع... فأما أصحابنا فيدفعون هذا التأوّل ألبتة، ولا يجيزون زيادة هذه الواو "[٢].

وبالرغم من بصريته إلاّ أنه كان يتنقل في أرجاء البيئات اللغوية والنحوية والمواطن اللغوية الأخرى، حيث نجده ينقل عن ثعلب[٣] والكسائي[٤] وأصحابهم وثناؤه عليهما، حيث يقول: في الكسائي في –كتابه الخصائص– في باب (قلب

---

(١) سر صناعة الإعراب، حرف الفاء، ٢٨٥/١.

(٢) سر صناعة الإعراب، حرف الواو، ٢٨٩/٢، ٢٩٠.

(٣) ثعلب: هو أحمد بن يحيى بن زيد بن سيّار الشيباني مولاهم أبو العباس ثعلب، إمام الكوفيين في النحو واللغة، وهو بغدادي له معرفة بالقراءات، روى عنه أبي محمد العباس اليزيدي والأخفش. إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، ص ٥١.

(٤) الكسائي: هو علي بن حمزة بن عبد الله بن بهمن بن فيروز الأسدي، مولاهم الكوفي المعروف بالكسائي (١٨٩هـ– ٨٠٥م)، وهو إمام مشهور، وواحد من القراء السبعة، أخذ القراءات عن حمزة الزيات، وقرأ النحو على معاذ كثير ثم على الخليل بن أحمد بالبصرة. إشارة التعيين، ص ٢١٧.

لفظ إلى لفظ بالصنعة والتلطف لا بالإقدام والتعجرف) قائلاً: "وكان هذا الرجل كبيراً في السداد والثقة عند أصحابنا"[١].

حيث يعنى بـ (هذا الرجل) الكسائي و بـ (عند أصحابنا) البصريين فهذا يدل على بصريته.

وابن جنّي لم يرض لنفسه أن يكون أسير مذهب بعينه، وإن جافى الحقيقة وبعد عن الصواب وإنما ارتضى أن يقف مع الحقيقة أين كانت وأن يقول بقول الآخرين وينصف لحق غيره من العلماء من غير عصبية لمذهب أفلا تراه في كتابه سر صناعة الإعراب في حرف (الهاء)[٢] قائلاً: "ورأيت أبا محمد بن درستويه[٣] قد أنحى على علي أحمد بن يحيى في هذا الموضع من كتابه الموسوم بـ (شرح الفصيح) وظلمه وغصبه حقه.

ويقول ابن جنّي: والأمر عندي بخلاف ما ذهب إليه ابن درستويه في كثير مما ألزمه إياه. وما كنت أراه بهذه المنزلة، ولقد كنت أعتقد فيه الترفّع عنها. فإن كان من أصحابي، قائلاً بقول مشيخة البصريين في غالب أمره، وكان أحمد بن يحيى كوفياً قلباً فالحق أحق أن يتبع ابن حلّ وصقع.

وقد يرى في النحو ما هو بغدادي. فتراه يثبت في ألفاظ التوكيد التابعة لأجمع وابتع ما تصرف منه، فيقول في الخصائص: "ووجه ما ذكرناه من ملالتها الإطالة –مع مجيئها بها للضرورة الداعية إليها– أنهم لما أكّدوا فقالوا: أجمعون، وأكتعون، وأبصعون، وأتبعون، ولم يعيدوا أجمعون ألبتة، فيكرروها فيقولوا: أجمعون، أجمعون، أجمعون، فعدلوا عن إعادة جميع الحروف إلى البعض، تحاميا –مع الإطالة– لتكرير الحروف كلها"[٤].

---

(١) الخصائص ٩١/٢.

(٢) سر صناعة الإعراب، حرف الهاء ٢٢٠/٢.

(٣) ابن درستويه، ت (٣٤٧)، هو عبد الله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان النحوي جيد التصنيف، صحن المبرد، ولقى ابن قتيبة، كان شديد الانتصار للبصريين في النحو واللغة، صنف الإرشاد في النحو، شرح الفصيح. تاريخ بغداد ٤٢٨/٩، ٤٢٩.

(٤) الخصائص ٨٤/١.

ويقول الرضي في شرح الكافية: "وأما اكتع وأخواه فالبصريون –على ما حكى الأندلسي عنهم– جعلوا النهاية أبصع ومتصرفاته، ولم يذكروا أبْتَع ومتصرفاته وهذا يدل على قلته والبغدادية جعلوا النهاية أبْتَع وأخواته، فقالوا: أجمع أكتع، أبصع، أبتع"[1]. وهذا الوفاق لا يرضي البغداديين أن يكون ابن جني بغدادياً، فإن هذه مسألة ترجع إلى السماع وقد صح عنده هذا، ولكنه باقٍ على أصول البصريين ولا يرضى لنفسه أن يكون بغدادياً لكنه كثير النيل منهم والتصريح بخلافهم[2].

ومن خلال استعراضنا لكتب ابن جنّي، وتتبع مباحثه وآرائه يتبين لنا ميله للمذهب البصري، وأخذه بأصوله، ودفاعه عنه، واستحسانه له في كثير من الآراء والمباحث.

ومن الآراء التي تكشف لنا عن ميله إلى البصريين وأخذه بآرائهم وأقوالهم ما يلي:

١– ما جاء في باب (تعارض العلل):

أ. كرفع المبتدأ فيقول: "فإننا نعتل لرفعه الابتداء على ما قد بيّناه وأوضحناه من شرحه وتلخيص معناه. والكوفيون يرفعونه إمّا بالجزء الثاني الذي هو مرافعه عندهم وإمّا بما يعود عليه من ذكره على حسب مواقعه.

ب. كذلك رفع الخبر، ورفع الفاعل، ورفع ما أقيم مقامه، ورفع خبر إن وأخواتها، وكذلك نصب ما انتصب، وجر ما انجر، وجزم ما انجزم، مما يتجاذب الخلاف في علله.

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٣٩٥/٢، ط١، ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م.

(٢) الخصائص ١٦٧/١.

- اللمع، باب المبتدأ، ص ١١٠.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة ٣١/١/٥.
- الكافية في النحو ٨٧/١.

ومن خلال قوله هذا يكشف لنا مذهبه البصري في رافع المبتدأ وأنه بالابتداء.

٢- **ومما** يؤكد بصريته قوله في باب: (إقرار الألفاظ على أوضاعها الأول...) ومن ذلك ما يدّعيه الكوفيون من زيادة واو العطف نحو قول الله عز وجل: (حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا)[١] قالوا: الواو هنا زائدة مخرجة عن العطف. والتقدير عندهم فيها: حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها

وزيادة الواو أمر لا يثبته البصريون لكنه عندنا على حذف الجواب، أي حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها كذا وكذا صدقوا وعدهم، وطابت نفوسهم، ونحو من ذلك[٢].

٣- وما يؤكد أيضاً قوله في باب: (الأخذ عن أهل المدر) قائلاً: "وهذا قد قاسه الكوفيون، وإن كنا لا نراه قياسا"[٣].

٤- كذلك وافق البصريين بعدم جواز تقديم الفاعل على الفعل وهو قول البصريين لأن الفاعل كالجزء من الفعل، والكوفيون يقولون: بجواز تقديم الفاعل والواقع أن المتقدم ليس بفاعل وإنما يعرب مبتدأ وما بعده جملة فعلية خبر للمبتدأ وبعض البصريين يعرب الاسم المتقدم فاعلاً لفعل محذوف يفسره المذكور[٤].

٥- عدم إنابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجود المفعول به والقول بعدم جواز إنابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجود المفعول به.

---

(١) سورة الزمر، الآية ٧١.

(٢) الخصائص ٤٦٤/٢.

(٣) الخصائص ١٢/١.

(٤) اللمع، الهامش، ص ١٠٩، ١١٥.

الصريح قول البصريين[١] ويقول الكوفيون وعلي بن سليمان الأخفش من (متأخري البصريين) بجواز إنابة الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به.

وابن جنّي لا يوافق على هذا بل يراه من أقبح الضرورة قائلاً: "فإن قلت فقد قال:

ولــو وَلَــدتْ قُفَيْــرةُ جَــرْوِ كلــب * لُســب بــذلك الجــرو الكلابــا

فأقام حرف الجر ومجروره مقام الفاعل وهناك مفعول به صحيح، قيل: هذا من أقبح الضرورة، ومثله لا يعتدّ به أصلاً بل لا يثبت إلا محتقراً شاذاً[٢].

٦- القول في كان وأخواتها ترفع المبتدأ وتنصب الخبر وقول هذه الأفعال ترفع الاسم قول البصريين والكوفيين يقولون: (إن هذه الأفعال تنصب الخبر فقط)[٣]. أما الرفع في الاسم فهو الرفع السابق.

٧- العطف على الضمير المرفوع المتصل يأتي بعد التأكيد بضمير منفصل.

والقول بوجوب التوكيد هو قول البصريين والكوفيون يجيزون ذلك من غير توكيد واحتجوا ببيت عمر بن أبي ربيعة:

قلــت إذ أقبلــت وزهــر تهــادى * كنعــاج الفــلا تعســفن رمــلا

وقد خرّج ذلك البصريون على أن البيت من ضرورات الشعر ولم يرد بيت الشاهد في ديوان عمر بن أبي ربيعة بل جاء في ذيل الديوان ضمن أبيات منسوبة إلى ابن أبي ربيعة.

وبالرغم من حجة الكوفيين من غير توكيد في البيت إلاّ أن ابن جنّي جاء به شاهداً للضرورة.

---

(١) اللمع، ص ١١٨.

(٢) الخصائص ٣٩٨/١.

(٣) اللمع في العربية، الهامش، ص ١١٩.

٨- العطف على الضمير المخفوض بدون إعادة الخافض: والبصريون لا يجيزون العطف على الضمير المخفوض أما الكوفيون يقولون: بجواز ذلك واستدلوا بقوله تعالى: (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام).

والبصريون يخرّجون البيت والآية على أن الواو للقسم أو على نية الباء وأن البيت ضرورة.

٩- كذلك أخذ برأيهم في أن المصدر أصل والفعل مشتق منه وذلك في حملهم الأصل على الفرع ألا تراهم يعلّون المصدر لإعلال فعله، ويصححونه لصحّته وذلك نحو قولك قمت قياماً وقاومت قِوَاماً[١].

١٠- كذلك جعلهم ناصب المفعول به الفعل السابق له[٢].

١١- أن المضارع منصوب بعد حتى بأن مضمرة وجوباً قول البصريين فمن ذلك قول سيبويه في بعض ألفاظه: حتى الناصبة للفعل يعني في نحو قولنا: "اتق الله حتى يُدخلك الجنة" فإذا سمع هذا من يضعف نظره اعتدّها في جملة الحروف الناصبة للفعل وإنما النصب بعدها بأن مضمرة وإنما جاز أن يتسمح بذلك من حيث كان الفعل بعدها منصوباً بحرف لا يذكر معها، فصارت كالعوض منه وإنما هي في الحقيقة جارة لا ناصبة[٣].

١٢- كذلك نصب المضارع بعد (أو) و (الفاء) السببية، (واو) المعية وذلك نحو (أنْ) مع الفعل إذا كانت جواباً للأمر والنهي، وتلك الأماكن السبعة، نحو اذهب فيذهب معك وقوله تعالى: (لا تفتروا على الله كذباً فيسحتكم بعذاب) وذلك لأنهم عوضوا من (أنِ) الناصبة حرف العطف.

أما النصب بعد (أو) نحو قول امرؤ القيس بن حجر:

فقلت لـه لا تبـك عينـك إنمـا * نحـاول ملكـا أو نمـوت فنعـذرا

فصارت (أو) فيه عوضاً من (أن).

---

(١) الخصائص ١/١١٤.

(٢) الخصائص ١/١٠٤.

(٣) الخصائص ٣/٢٦٣، ٢٦٤.

وكذلك الواو تحذف معها (ربّ) في أكثر الأمر نحو قول رؤبة بن العجاج.

وقاتم الأعماق خاوي المخترق

غير أن الجر لرب لا للواو، كما أن النصب في الفعل إنما هو (لأن) لا للفاء ولا للواو ولا لأو[١].

١٣- وأن العامل في باب التنازع هو الفعل الثاني كما ورد في بيت الأعشى:

قــد جربــوه فمــا زادت تجــاربهم * أبــا قُدامــة إلا المجــد والفنعــا

يجوز أن يكون (أبا قدامة) منصوباً بـ (زادت) أي فما زادت أبا قُدامة تجاربهم إياه إلاّ المجد.

والوجه أن ينصب (أبا قدامة) بـ (تجاربهم) لأنه العامل الأقرب ولأنه لو أراد إعمال الأول لكان أحرى أن يعمل الثاني أيضاً، فيقول: فما زادت تجاربهم إياه أبا قُدامة إلا المجد والقنعا. لأن إعمال الأبعد لا يكون أقوى حالاً من الأقرب[٢].

١٤- أن المفعول معه منصوب بالفعل مع توسط واو المعية[٣].

١٥- كذلك من المسائل التي وافق فيها البصريين أن الاسم المرفوع بعد إذا الشرطية في مثل (إذا السماء انشقت) فاعل لفعل محذوف وكذلك همزة الاستفهام في نحو قولك: أزيد قام. فزيد مرفوع بفعل مضمر محذوف خالٍ من الفاعل، لأنك تريد: أقام زيد، فلما أضمرته فسرته بقولك قام وكذلك في الآية الفعل مضمر وحده والتقدير "إذا انشقت السماء"[٤].

١٦- أن الإعراب أصل في السماع فرع في الأفعال وإنما أعربوا المضارع لشبهه باسم الفاعل[٥].

---

(١) الخصائص ٢٦٤/١، ٢٦٥.

(٢) الخصائص ٢١١/٢.

(٣) سر صناعة الإعراب ٢٨٤/٢.

(٤) الخصائص ٣٨٢/٢.

(٥) الخصائص ٦٤/٢.

وهنالك مسائل خالف فيها ابن جنّي جمهور البصريين قال ابن جنّي في باب الشرط وجوابه والشرط وجوابه مجزومان تقول: (إن تقم أقم)، وتجزم تقم بإن، وتجزم اقم بإن وتقم جميعاً خالف ابن جنّي في جازم الجواب، ورأى البصريين الذين يقولون: بإن جازم الجواب أداة الشرط أما جملة الأقوال في جازم الشرط كالآتي[1]:

١- ذهب الكوفيون إلى أن جازم الجواب المجاورة لفعل الشرط.

٢- ذهب أكثر البصريين إلى أن أداة الشرط جزمت كلا من فعل الشرط وجوابه.

٣- وذهب جماعة من البصريين ومنهم ابن جنّي إلى أن أداة الشرط وفعله يعملان فيه.

٤- وذهبت جماعة أخرى إلى أن حرف الشرط يعمل في فعل الشرط وفعل الشرط في الجواب.

٥- ذهب المازني إلى أنه مبني على الوقف ورأى أكثر البصريين أولى بالقبول.

أما المسائل التي وافق فيها الكوفيين وأخذ برأيهم منها:

١- إعمال (إنْ) النافية عمل ليس متابعاً في ذلك أستاذه الفارسي والكوفيين فهو يقول تعليقاً على قراءة سعيد بن جُبير في الآية الكريمة: "إن الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم" قائلاً: "ينبغي -والله أعلم- أن تكون (إنْ) هذه بمنزل ما، فكأنه قال: ما الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم. فأعمل إنْ إعمال (ما)، وفيه ضعف: لأن إن هذه لم تختص بنفي الحاضر اختصاص (ما) به، فتجرى مجرى ليس في العمل، ويكون المعنى: إن هؤلاء الذين تدعون من دون الله إنما هي حجارة أو خشب

---

(١) اللمع /٢١٤.

- الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة ٨٤، ٣٥٢/١.

فهم أقل منكم لأنكم أنتم عقلاء ومخاطبون، فكيف تعبدون ما هو دونكم[١].

٢- وتابعهم في نحو (قلّ) حين تتصل بها (ما)، ويقول ابن جنّي "قلما يقوم زيد" فـ (ما) دخلت على (قلّ) كافة لها عن عملها، ومثله كَثُر ما، وطال ما، فلما دخلت (ما) على الفعل نفسه فكفته عن عمله وهيأته لغير ما كان قبلها متقاضياً له[٢].

٣- كذلك تابع أستاذه والكوفيين في أن (أو) تأتي للإضراب مطلقاً[٣].

٤- في إعمال المصدر مضمراً في الظرف نحو "قيامك أمس حسن وهو اليوم قبيح" ظرفاً لنفس قبيح؛ فيتناوله فيعمل فيه[٤].

٥- وتابع الكوفيين في أن حاش في مثل (حاش لله) فعل بينما الجمهور إلى أنها اسم مرادف للبراءة من كذا[٥].

٦- وتابعهم في جواز (ضرب غلامه زيداً) بحجة أن مجيء ذلك في النظم كثير مثل:

جزى ربه عن عدى بن حاتم * جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

والجمهور منع ذلك لعود الضمير المتصل بالفاعل على متأخر لفظاً ورتبة[٦].

٧- وكان يقف مع الكوفيين في أن حذف خبر إنّ إنما يحسن إذا كان اسمها نكرة ويعلق على قول الأعشى:

إن محلا وإن مرتحلا * وإن في السفر إذ مضى مهلا

---

(١) المحتسب ١/٢٧٠.

(٢) الخصائص ١/١٦٩.

(٣) مغني اللبيب ١/٦٧.

(٤) الخصائص ١/٢٢.

(٥) المغني ١/١٣٠.

(٦) الخصائص ١/٢٩٥.

أراد إن لنا محلاً وإن لنا مرتحلا فحذف الخبر، والكوفيون لا يجيزون حذف خبر إن إلاّ إذا كان اسمها نكرة، ولهذا وجه حسن عندنا وإن كان أصحابنا (البصريون) يجيزونه مع المعرفة[١].

٨- كذلك وقف معهم في رأيهم في قراءة ابن عامر لقوله تعالى: "وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم".

بالفصل بين المضاف والمضاف إليه وهو شركائهم بالمفعول به وأن الفراء ضعف هذه القراءة وأنكر البيت الذي أنشده الأخفش وهو قول بعض الشعراء في وصف ناقته:

فزججتهـــــــا بمزجـــــــة * زجّ القلـــوص أبـــي مـــزادة

وقد خالفه في ذلك جمهور الكوفيين مجوزين الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به وانتصر لهم ابن جنّي محتجاً بقدرة الشاعر على أن يقول: "زج القلوص أبو مزادة" ويعلق على ذلك بقوله: "وفي هذا عندي دليل على قوة إضافة المصدر إلى الفاعل عندهم، وأنه في نفوسهم أقوى من إضافته إلى المفعول، ألا تراه ارتكب ههنا الضرورة، مع تمكنه من ترك ارتكابها، ولا لشيء غير الرغبة في إضافة المصدر إلى الفاعل دون المفعول[٢].

ومن خلال هذه النصوص يتضح لي أن ابن جنّي لم يكن كوفياً خالصاً، كما لم يكن بغدادياً خالصاً والواقع أنه كان يميل إلى مذهب البصريين شأنه في ذلك شأن أستاذه أبي علي -رحمه الله- فإنه لم يرض لنفسه أن يسير على مذهب معين وكان يقف مع الحقيقة ويقول بقول الآخرين. وأيضاً كان يستقل برأيه إن وجد ما يؤيد ويؤكد رأيه.

---

(١) المحتسب ٣٤٩/١.

(٢) الخصائص ٤٠٨/٢.

المبحث الثالث

بعض اختياراته النحوية

وفيما يلي بعض المسائل التي انفرد بها واجتهد فيها:

١- أنه كان يجيز تقديم المفعول معه على المعمول قبله حيث يقول: "ولا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل، نحو قولك: والطيالسة جاء البردُ، من حيث كانت صورة هذه الواو عاطفة، ألا تراك لا تستعملها إلا في الموضع الذي لو شئت لاستعملت العاطفة فيه نحو جاء البرد والطيالسة. ولو شئت لرفعت الطيالسة عطفاً له على البرد"(١).

٢- كان يذهب إلى أن العامل في الخبر هو الابتداء والمبتدأ معاً قائلاً: "وبعد فليس في الدنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه. فأمّا خبر المبتدأ فلم يتقدم عندنا على رافعه، لأن رافعه ليس المبتدأ وحده، وإنما الرافع له المبتدأ والابتداء" جميعاً فلم يتقدم الخبر عليهما معاً وإنما تقدم على أحدهما وهو المبتدأ"(٢).

٣- وما انفرد به أيضاً قوله: "فما جاء خلاف الإجماع الواقع فيه منذُ بدءُ هذا العلم إلى آخر هذا الوقت ما رأيته أنا في قولهم: "هذا حُجْر ضب خرّبٍ".

فهذا يتناوله آخر عن أول، وتالٍ عن ماضٍ على أنه غلط من العرب، لا يختلفون فيه ولا يتوقفون فيه عنه، وأنه من الشاذ الذي لا يُحمل عليه، ولا يجوز ردّ غيره إليه.

---

(١) الخصائص ٢/٣٨٥.

(٢) المصدر السابق ٢/٣٨٧.

قائلاً: "وأمّا أنا فعندي أن في القرآن مثل هذا الموضع نيفاً على ألف موضع. وذلك أنه على حذف المضاف لا غير فإذا حملته على هذا الذي هو حشو الكلام من القرآن والشعر ساغ وسَلِس، وشاع وقُبل"[1].

وتلخيص هذا أن أصله: هذا حجر ضَب خرب حجره فيجري (خرب) وصفاً على (ضب) وإن كان في الحقيقة للحجر.

هذه بعض المسائل التي اجتهد فيها ابن جنّي، واختارها بالإضافة إلى ميله للمذهب البصري طريق التمحيص للآراء. واختيار ما يراه جديراً بالاختيار فهو صادق مع نفسه وهو يقول: "اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص، والمقيس على المنصوص، فأمّا إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه"[2].

---

(١) الخصائص ١/١٩٢، ١٩٣.

(٢) الخصائص ١/١٩٠.

الخاتمــة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم النبيين والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

الحمد لله الذي أعانني ووفقني على إتمام هذا البحث وما توفيقي إلاّ بالله عليه توكلت وإليه أُنيب. وبعد:

إن أبا الفتح عثمان بن جنِّي عالم عظيم، جليل من العلماء الأفذاذ وعبقري، ويتضح ذلك من خلال مؤلفاته التي تربو على الخمسين مؤلفاً في مختلف العلوم كالنحو واللغة والصرف والأصوات والقراءات والعروض والأدب وغيرها من العلوم مما يكشف عن منهجيته الشاملة في دراسة اللغة.

وكان موضوع بحثي يدور حول علم من هذه العلوم وهو علم النحو آخذة منه جانب الشواهد النحوية التي لها الحظ الأوفر في فهم القواعد وتثبيتها وذلك من خلال كتابه الخصائص.

وكان موضوع البحث وخطته يتمثل في الآتي:

تمهيد عن الاستشهاد في العربية، ثم تليه مقدمة، ثم أردفتها بالأبواب والمباحث، ورتبتها حسب ترتيب أبواب النحو على أسماء، وأفعال، وحروف ثم أدرجت تحت كل باب عناوين فرعية.

وبعد الوقوف حول هذا العالِم الجليل وكتابه خرجتُ بعدة نتائج وتوصيات أُجملها فيما يلي:

١- إن المباحث النحوية التي تناولها ابن جنّي في كتابه الخصائص معظمها تناولها في كتابه المحتسب في شواذ القراءات كما وضح لي في بعض آرائه وتوجيهاته للقراءات الشاذة.

٢- استشهد ابن جنّي بشعر المولدين على سبيل الاستئناس لا لإثبات القاعدة.

٣- ابن جنّي يقبل الاحتجاج باللهجات العربية إذا كانت اللهجة لا تخرج عن دائرة السماع.

٤- ميله للمذهب البصري فكثيراً ما كان يردد اسم البصريين بقوله أصحابنا البصريون، وهذا ما ذهب إليه أصحابنا البصريون وغيرها من المسمّيات.

٥- موافقته للكوفيين في كثير من آرائهم التي اتضح فيها ترجيحه لمذهبهم خاصة إمامهم الكسائي.

٦- دراسة الشواهد النحوية تُعدُّ مصدراً هاماً ينبغي الاعتماد عليه في دراسة اللغة.

أما التوصيات فتتمثل في الآتي:

١- العناية بكتب القُدامى خاصة كتب التراث لأنها الأساس السليم لتأصيل الدرس العربي.

٢- الاتجاه لدراسة الجانب الصرفي في تراث ابن جنّي اللغوي وهو غزير الإنتاج.

الفهارس العامة

- فهرس الآيات القرآنية
- فهرس الأحاديث النبوية
- فهرس الأشعار
- فهرس أنصاف الأبيات والرجز
- فهرس المصادر والمراجع
- فهرس المواضيع

فهرس الآيات القرآنية

الرقم	الآيــة	رقمها	الصفحة
	٢- سورة البقرة		
١	(أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لاَّ يَشْعُرُونَ)	١٢	٧٣
٢	(وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللّهِ)	٧٤	٤٠
٣	(وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً لِّمَا مَعَهُمْ)	٩١	٤٧
٤	(وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ)	١٢٤	٣٤
٥	(وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى)	١٨٩	٥٧
٦	(أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَآئِكُمْ)	١٨٧	٧٨-٧٩
٧	(لاَ تُضَآر وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا)	٢٣٣	٦٦
	سورة آل عمران		
٨	(فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللّهِ لِنتَ لَهُمْ)	١٥٩	٧٧
	٤- سورة النساء		
٩	(وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ)	١	٥٣-١٥٥
١٠	(أَوْ جَآؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ)	٩٠	٤٧
١١	(وَكُلاًّ وَعَدَ اللّهُ الْحُسْنَى)	٩٥	٩٠
١٢	(هَاأَنتُمْ هَؤُلاء جَادَلْتُمْ)	١٠٩	٤٣
١٣	(إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِ إِلاَّ إِنَاثًا)	١١٧	٧٢
	٥- سورة المائدة		
١٤	(وَحَسِبُواْ أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ)	٧١	٦٣
١٥	(أَأَنتَ قُلتَ لِلنَّاسِ)	١١٦	٧٠
	٦- سورة الأنعام		
١٦	(لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ)	٩٤	٥٩
١٧	(وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلاَدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ)	١٣٧	٣٥

٨- سورة الأنفال			
١٨	(وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللّهَ رَمَى)	١٧	٤٠
١٠- سورة يونس			
١٩	(فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ)	٥٨	٦٥
٢٠	(آللّهُ أَذِنَ لَكُمْ)	٥٩	٧٠
١١- سورة هود			
٢١	(أَلا إِنَّهُمْ يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ)	٥	٧٣
٢٢	(أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ)	٨	٤٥
٢٣	(فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَقَ وَمِن وَرَاء إِسْحَقَ يَعْقُوبَ)	٧١	٥٦
١٢- سورة يوسف			
٢٤	(وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ)	٧٦	٥٨
١٦- سورة النحل			
٢٥	(إِلـهَيْنِ اثْنَيْنِ)	٥١	٥٠
١٧- سورة الإسراء			
٢٦	(أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ الأَسْمَاء الْحُسْنَى)	١١٠	٤١
١٩- سورة مريم			
٢٧	(أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ)	٣٨	٦٨
٢٨	(فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا)	٤٧	٦٨
٢٠- سورة طه			
٢٩	(لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ)	٦١	٦٢-١٥٦
٣٠	(وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ)	٧١	٧٨
٣١	(فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ الرَّسُولِ)	٩٦	٥٧
٢٣- سورة المؤمنون			
٣٢	(عَمَّا قَلِيلٍ)	٤٠	٧٧

٢٤- سورة النور			
٣٣	(يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ * رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ)	٣٦-٣٧	٣٧
٢٦- سورة الشعراء			
٣٤	(وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ)	٢٢٧	٤١
٢٧- سورة النمل			
٣٥	(وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ)	٢٣	٤٢
٣٦	(أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ)	٢٥	٧٣
٣٧	(وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ)	٨٨	٤٣
٣٠- سورة الروم			
٣٨	(لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ)	٤	٥٧
٣٥- سورة فاطر			
٣٩	(إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاء)	٢٨	٣٥
٣٧- سورة الصافات			
٤٠	(وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ)	١٤٧	٧٥
٤١	(أَلَا إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ)	١٥١	٧٣
٣٩- سورة الزمر			
٤٢	(حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا)	٧١	١٥٤
٤٣- سورة الزخرف			
٤٣	(وَلَن يَنفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ)	٣٩	٤٥
٤٦- سورة الأحقاف			
٤٤	(كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ)	٣٥	٣٨

٤٧- سورة محمد			
٤٥	(طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ)	٢١	٣٩
	٤٨- سورة الفتح		
٤٦	(لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ)	٢	٦٣
٥٣- سورة النجم			
٤٧	(ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى * وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى)	٦-٧	٥١
٤٨	(وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى)	٢٠	٥٠
٤٩	(فَغَشَّاهَا مَا غَشَّى)	٥٤	٤٢
٥٤- سورة القمر			
٥٠	(خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ)	٧	٤٦
٥٧- سورة الحديد			
٥١	(وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى)	١٠	٩٠
٦١- سورة الصف			
٥٢	(مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ)	١٤	٨٧
٦٩- سورة الحاقة			
٥٣	(فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ)	١٣	٥٠
٧١- سورة نوح			
٥٤	(مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ)	٢٥	٧٧
٧٢- سورة الجن			
٥٥	(وَأَنَّا مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ)	١١	٤٩
٧٣- سورة المزمل			
٥٦	(وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا)	٨	٤٤
٧٦- سورة الإنسان			
٥٧	(هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ)	١	٧١
٥٨	(وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا)	٢٤	٧٤

٧٩- سورة النازعات			
٥٩	(فَقُلْ هَل لَّكَ إِلَى أَن تَزَكَّى)	١٨	٧٩
٨١- سورة التكوير			
٦٠	(إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ)	١	٦٤
٨٣- سورة المطففين			
٦١	(وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ)	١	٣٧
٨٤- سورة الانشقاق			
٦٢	(إِذَا السَّمَاء انشَقَّتْ)	١	١٥٧-٦٤
٨٥- سورة البروج			
٦٣	(قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ * النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ)	٤-٥	٥٢
٨٦- سورة الطارق			
٦٤	(إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ)	٤	٧٢
٩٣- سورة الضحى			
٦٥	(وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى)	٥	٦١

فهرس الأحاديث النبوية

الرقم	طرف الحديث	الصفحة
١	أنزل القرآن على سبعة أحرف	١٢٦
٢	إن من الشعر لحكما	٨١
٣	كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يتخولنا بالموعظة	٨٣
٤	لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد	٨١

فهرس الأشعار

البيـــت			القائل	الصفحة
قافية الهمزة				
لما رأيت أبا يزيد مقاتلاً	*	أدع القتال وأشهد الهيجاء	بلا نسبة	١٠٦
لددتهم النصيحة كل لد	*	فمجوا النصح ثم ثنو فقاءوا	مسلم الوابلي	١٦
فلا والله لا يلقى لما بي	*	ولا لما بهم أبداً دواءُ	مسلم الوابلي	١١٦-١١٧
طلبوا صلحنا ولات أوان	*	فأحينا أن ليس حين بقاءِ	أبي زيد الطائي	٤٣
قافية الباء				
ولو ولدت قفيرة جرو كلب	*	لسب بذلك الجرو والكلابا	-	١٥٤
أتهجر ليلى للفراق حبيبها	*	وما كان نفساً بالفراق تطيب	المخبل السعدي	٩٨
والله ما زيد ينام صاحبه	*	ولا مخالط الليان جانبه		٩٩
إليكم ذوي آل النبي تطلعت	*	نوازع من قلبي ظماء وأليب	الكميت	١٠٢
إياك إياك المراء فإنه	*	إلى الشر دعا وللشر جالب		٩٧
فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا	*	فاذهب فما بك والأيام من عجب		٥
غاض القريض وأودت نضرة الأدب	*	وصوحت بعد ري دوحة الكتب	ابن جنّي	١٩
سلبت ثوب بهاء كنت تلبسه	*	كما تخطف بالخطية السلب	"	١٩
ألا ليت شعري هل يلومن قومه	*	زهيراً على ما جر من كل جانب	"	٨٥
فإن أصبح بلا نسبى	*	فعلمي في الورى نسبى	ابن جني	١١
على أني أؤول إلى	*	قوم سادة نجب	"	١٢
قياصرة إذا نطقوا	*	أرم الدهر ذو الخطب	"	١٢
أولاك دعا النبي لهم	*	كفى شرفاً دعاء نبي	"	١٢
قافية التاء				
غزال غير وحشي	*	حكى الوحشى مقلتهُ	ابن جني	٢٠
رآه الورد يجنى الورد	*	فاستكساه حيلتهُ	"	٢٠
وشم يأنفه الريحان	*	فاستهداه زهرتهُ	"	٢٠
وذاقت ريحه الصهباء	*	فاختلبسته نكهتهُ		٢٠
كيف لا أبكي على علاتي	*	صبائحي وغبائقي وقيلاتي	ابن الأعرابي	١١٥
له نعل لا تطبى الكلب ريحها	*	وإن جعلت وسط المجالس شمتِ	كثير عزة	١٢٣

قافية الحاء				
ليبك يزيد ضارع لخصومة	*	بمختبط مما تطيح الطوائحُ	الحارث	٨٦
بدت مثل قرن الشمس في رونق الضحى	*	وصورتها أو أنت في العين أملح	ذو الرمة	١١٠
وكأن سيان أن لا يسرحوا نعما	*	أو يسرحوه بها واغبرت السوح	أبو ذؤيب	١١١
أن تهبطين بلاد قوم	*	يرتعون من الطلاحِ		١٥٠
أخاك أخاك إن من لا أخا له		كساع إلى الهيجا بغير سلاحِ		٩٧
قافية الجيم				
كأن أصوات من ايغالهن بنا	*	أواخر الميس أصوات الفراريج	ذو الرمة	١٠٣
قافية الدال				
فزججتها بمزجة	*	زج القلوص أبى مزاده	الأخطل	١٥٩
صدودك عني ولا ذنب لي	*	دليل على نية فاسده		١٣
فقد وحياتك مما بكيت		خشيت على عيني الواحده		١٣
ولولا مخافة ألا أراك	*	لما كان في تركها فائده		١٣
فإن مت فانعيني بما أنا	*	آهلة وشقى عليّ الجيب يا ابنة معبد	طرفة	٩٤
فقالت على اسم الله أمرك طاعة		فإن كنت قد كلفت ما لم أعودِ	عمر بن ربيعة	٣٩
وقالت ألا ليتما هذا الحمام		لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقدِ	نسبه ابن جني لذي الرمة	١١١
قافية الراء				
فقلت له لا تبك عينك إنما نحاول	*	ملكاً أو نموت فنعذَرا	امرؤ القيس	١٠٥
أسلم برواق حبيت به	*	وانعم صباحاً أيها الجبرُ	ابن الأحمر	١٢١
خلو طريق الديدبون وقد	*	فات الصبا تتوزع الفخرُ	ابن الأحمر	١٢١
أسكران كان ابن المراغة	*	اذ هجا تميما ببطن الشام أم مشاكرُ	الفرزدق	١٠٥
إذا أين أبي موسى بلال بلغته	*	فقام بفأس بين وصليك جاذرُ	ذي الرمة	٨٧
مارية لؤلؤان اللون أودها	*	طل وينس عنها وفرقد خصرُ	أبو زيد	٢٢
أنا ابن دارة معروفاً بها نسبى	*	وهل بداره يا للناس من عارِ	أبي دارة	٩٦
ألقى الرماح ربيعة بن نزار	*	أودى الردى بقريعك المغوارِ	الشريف الرضي	٢٧
أهلا وسهلا بذي البشرى	*	ونوبتها وباشتمال سريانا على الظفرِ	عضد الدولة	٢٧
فلست بالأكثر منهم حصى	*	وإنما الغدة للكاثرِ	الأعشى	١٤٨
بنت عليه الملك أطنابها	*	كأس رنوناة وطرف طمّرِ		١٢١

فلم أرقه إن تنج منها وإن يمت	*	قطعنه لا غسى ولا بمضمّرِ	زهير	١٠٧
قافية الزاي				
كنت تأمنني والجب دونكم	*	فكيف أنت إذا رقش الجراد نزا		١٧
قافية السين				
اضرب عنك الهموم طارقها	*	ضربك بالسيف قونس الفرس	طرفة	١٣٧
قافية العين				
قد جربوه فما زادت تجاربهم	*	أبا قدامة إلا المجد والفنعا	الأعشى	١٥٦
فكذبوها بما قالت فصبحهم	*	ذو آل حسان يزجي الموت والشرعا	الأعشى	١٠٣
أبا خراشة أما أنت ذا نفر	*	فإن قومي لم تأكلهم الضبع		٨٧
قافية الفاء				
تواهق رجلاها يداها ورأسه	*	لها قتب خلف الحقيبة رادف	أوس بن حجر	٩٢
قافية اللام				
فصلقنا في مراد صلقه	*	وصداء ألحقتهم بالثلِلِ	لبيد	١٠٠
جزى ربه عني عدى بن حاتم	*	جزاء الكلاب العاويات وقد فعلْ	النابغة	٨٤– ١٤٠
ابن جوده لا البخل واستعجلت به	*	نعم من فتى لا يمنع الجود قاتله	أبو علي الفارسي	١٠١
قلت إذا أقبلت وزهر تهادى	*	كنعاج الملا تعسفت رملاَ	عمر بن ربيعة	١٠٠
خلا إن حيا من قريش تفضلوا	*	على الناس أو أن الأكارم نهشلاَ	نسب إلى الأخطل	٩٢
إن محلا وإن مرتحلا	*	وإن في السفر إذ مضوا مهلاَ	الأعشى	٩٠
فخير نحن عند الناس منكم	*	إذا الداعي المثوب قال يا لاَ	زهير	٩٤
يساقط عنه روقه ضارياتها	*	سقاط حديد القين أخول أخولاَ	ضابي البرجمي	٨٢
قافية الميم				
ولو أن مجد اخلد الدهر واجد	*	من الناس أبقى مجده الدهر مطعما	حسان	٨٥
إلا يا نخلة من ذات عرق	*	عليك ورحمة الله السلامُ		٥١
ألا يا سنا برق على قلل الحمى	*	لهنك من برق عليّ كريمُ	محمد بن سلمة	١٠٨
بطل كأن ثيابه في سرحة	*	يخدى نعال السبت ليس بتوءمِ	عنترة	١١٤
لو قلت ما في قومها لم تيثم	*	يفضلها في حسب وميسمِ	حكيم بن معية	٩٩
سائل فوارس يربوع ينشد ثنا	*	أهل رأونا بسفح القف ذي الأكمِ	زيد الخيل	١١٢
كيف أصبحت كيف أمسيت	*	مما يزرع الود في فؤاد الكريمِ		١١٥

قافية الهاء				
إذا رضيت عليّ بنو قشير	*	لعمر الله أعجبني رضاها	القحيف العقيلي	١١٣
قافية الياء				
جمعت وفحشا غيبة ونميمة	*	ثلاث خصال لست عنها بمرعوى	يزيد بن الحكم الثقفي	٩٥
منعمة تصون إليك منها	*	كصونك من رداء شرعبي	الخطيئة	٩٣

فهرس أنصاف الأبيات والرجز

الرقم	الأبيات	القائل	الصفحة
١	أم الحليس لعجوز شهربة	رؤبة	١٠٩
٢	لكنني من حبها لعميد	لم يعرف قائله	١٠٩
٣	وقاتم الأعماق خاوي المخترق	رؤبة	١٥٦
	الرجز		
١	قد أصبحت أم الخيار تدعى	أبي النجم العجلي	٨٩
٢	عليّ ذنباً كله لم أصنع	" "	٨٩
٣	أقب من تحت عريض من عل	" "	١٠٣

فهرس المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: الأحاديث النبوية.

١- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، تأليف عبد الباقي عبد المجيد اليماني، ت (٦٨٠-٧٤٣هـ) (١٢٨١- ١٣٤٢م)، تحقيق د. عبد المجيد دياب، الرياض، ط١، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م، محفوظة لمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.

٢- الأشباه والنظائر في النحو، تأليف جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى (٩١١هـ)، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٤م.

٣- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، (ت ٣١٦هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، ط٤، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

٤- الأعلام، تأليف خير الدين الزركلي، ط١٠، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٩٢م.

٥- الاقتراح في علم أصول النحو، تأليف جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى (٩١١هـ)، تحقيق أحمد قاسم، ط١، ١٣٩٦هـ- ١٩٧٦م، القاهرة.

٦- إنباه الرواة على أنباه النحاة، تأليف الوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٧١هـ- ١٩٥٢م.

٧- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين، تأليف عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد الأنباري، (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة، مكتبة قوميسيون ١٩٦.

٨- البحر المحيط، تأليف محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي المتوفى، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

٩- البحر المحيط، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، ط٢، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

١٠- البداية والنهاية، تأليف عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير المتوفى (٧٧٤هـ)، ط٢، بيروت، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.

١١- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تأليف جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، (ت ٩١١هـ).

١٢- البلغة في تاريخ أئمة اللغة، تأليف مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي.

١٣- بين النحو والمنطق وعلوم الشريعة، تأليف د. عبد الكريم محمد الأسعد، ط١، دار العلوم للطباعة والنشر، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

١٤- تاريخ بغداد أو مدينة السلام، تأليف الإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، (ت ٤٦٣)، دراسة وتحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

١٥- تاريخ الموصل، تأليف الشيخ أبي زكريا يزيد بن محمد بن إياس بن القاسم الأزدي، (٣٣٤هـ-١٩٤٥م)، تحقيق د. علي حبيبة، القاهرة، ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.

١٦- التبيان في إعراب القرآن، تأليف أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري المتوفى (٦١٦هـ).

١٧- التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، تأليف فخر الدين محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين الرازي، (ت ٦٠٦هـ).

١٨- تفسير الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، (ت ٤٩٧هـ- ٥٣٨هـ)، رتبه وصححه محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٥هـ- ١٩٥٩م.

١٩- توجيه اللمع، تأليف أحمد بن الحسن بن الخباز على شرح كتاب اللمع لابن جني، تحقيق فايز زكي محمد دياب، ط١، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.

٢٠- التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل، تأليف محمد عبد العزيز النجار.

٢١- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تأليف الطبري أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد المتوفى (٣١١هـ)، بيروت، دار الجيل، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

٢٢- الجنى الداني في حروف المعاني، تأليف الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق فخر الدين قباوة، ومحمد نبيل فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٨٣م.

٢٣- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تأليف عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٩م.
٢٤- الخصائص، تأليف أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، ط٣، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
٢٥- الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تأليف السمين الحلبي، تحقيق علي محمد معوض، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.
٢٦- ديوان الأعشى، ميمون بن ميس (٧٥)، شرح وتحقيق محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٩٨٣م، تحقيق رودلف جابر، فينا، ١٩٢٧م.
٢٧- ديوان الأخطل غياث بن غوث، صنعه وكتب مقدماته وشرح معانيه وأعيد فهارسه إيليا سليم الحاوي، دار الثقافة، بيروت، ط٢، ١٩٧٩م.
٢٨- ديوان أوس بن حجر، تحقيق محمد يوسف نجم، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، د. ط، ١٩٨٦م.
٢٩- ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، تحقيق سيد حنفي حسنين، دار المعارف بمصر، ١٩٧٧م.
٣٠- ديوان الخُطيئة، شرح أبي سعيد السكري، دار صادر، بيروت، د. ط، ١٩٨٠م.
٣١- ديوان ذي الرمة، عقيلان بن عقبة، شرح أحمد بن حاتم الباهلي، رواية أبي العباس ثعلب، تحقيق عبد القدوس أبي صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، ط١، ١٩٨٢م.
٣٢- ديوان زيد الخيل الطائي، لزيد بن مهلهل، صنعة أحمد مختار البرزة، دار المأمون للتراث، دمشق، د. ط، د. ت.
٣٣- ديوان العباس بن مرداس، جمع وتحقيق يحيى الجبوري، نشر مديرية الثقافة العامة في وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية، بغداد، ١٩٦٨م.
٣٤- ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الأندلس، ط٢، ١٩٨٨م.
٣٥- ديوان عنترة بن شداد العبسي، تحقيق ودراسة محمد سعيد مولوى، المكتب العربي، بيروت، ط١، ١٩٩١م.
٣٦- ديوان لبيد بن أبي ربيعة العامري، تحقيق إحسان عباس، نشر وزارة الإعلام في الكويت، مطبعة حكومة الكويت، ط٢، ١٩٨٤م.
٣٧- ديوان المخبل السعدي الربيع أو كعب بن ربيعة (ضمن شعراء مقلّون)، تحقيق حاتم صالح الضامن، عالم الكتب، بيروت، حققه وقدّم له مصطفى الشويميّ، منشورات مؤسسة بدران، ط١، ١٩٦٣م.
٣٨- ديوان النابغة الذبياني، لزياد بن معاوية، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ١٩٧٧م.
٣٩- ديوان أبو النجم العجلي، شعره ورجزه، صنعه وشرحه علاء الدين أغا، النادي الأدبي، الرياض، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.
٤٠- ديوان الهذليين، لابن جني، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، نشر الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٩٦٥م.
٤١- رصف المباني في شرح حروف المعاني، تأليف الإمام أحمد بن عبد النور المالقي، (ت ٧٠٢هـ)، تحقيق أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٤هـ.
٤٢- الرواية والاستشهاد باللغة، دراسة لقضايا الرواية والاستشهاد في ضوء علم اللغة الحديث، تأليف د. محمد عيد، الناشر عالم الكتب، ١٩٧٦م.
٤٣- السبعة في القراءات العشر، تأليف أبي مجاهد، تحقيق شوقي ضيف، ط٣، القاهرة، دار المعارف.
٤٤- سر صناعة الإعراب، تأليف ابن جني، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٥م.
٤٥- سنن أبي داؤود، لأبو داؤود سليمان بن الأشعث السجستاني، (ت)، تحقيق د. بدر الدين جيتين آر، ط٢، تونس، دار سحنون، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
٤٦- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه كتاب أوضح المسالك لتحقيق منهج السالك، لمحمد محيى الدين عبد الحميد، ط٣، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧٠م.
٤٧- شرح التسهيل، لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي، (ت ٦٠٠- ٦٧٢هـ)، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي.
٤٨- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٤٩- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري، (ت ٧٦١هـ)، ومعه كتاب مُنتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب، تأليف محمد محيى الدين عبد الحميد.
٥٠- شرح شواهد المغني، تأليف جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، (ت ٩١١هـ).
٥١- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لأبو بكر الأنباري محمد بن قاسم، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر، ط٤، ١٩٨٠م.
٥٢- شرح كافية ابن الحاجب، لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، (ت ٦٨٦هـ).
٥٣- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي.
٥٤- شرح اللمع في النحو، القاسم بن محمد بن مباشر الواسطي الضرير، تحقيق رجب عثمان محمد، ورمضان عبد التواب، ط١، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
٥٥- شرح المفصل، العالم العلامة موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي، (ت ٦٤٣هـ)، مكتبة المتنبي، القاهرة.
٥٦- صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ط٢، تونس، دار سحنون، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
٥٧- عصور الاحتجاج في النحو، د. محمد إبراهيم عبادة، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٠م.
٥٨- فقه اللغة في كتب العربية، د. عبده الراجحي.
٥٩- الفهرست، لابن النديم، تحقيق الشيخ إبراهيم رمضان، ط٢، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م، بيروت، دار المعرفة.
٦٠- في أصول النحو، لسعيد الأفغاني، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، بيروت، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
٦١- القاموس المحيط، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، (ت ١٨١٧هـ)، ط٦، ١٩٩٨م.
٦٢- الكافية في النحو، الإمام جلال الدين أبي عمر عثمان بن عمرو المعروف بابن الحاجب النحوي المالكي (٥٧٠هـ- ٦٤٦هـ).
٦٣- الكامل في التاريخ، تأليف الشيخ العلامة عز الدين أبي الحسن علي بن الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني المعروف بابن الأثير، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، ١٣٨٦هـ- ١٩٦٦م.
٦٤- الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط١، دار الجيل، ط٣، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
٦٥- كتاب النوادر في اللغة، لأبي زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، صححه سعيد الخوري الشرتوني، المطبعة الكاثوليكية للأدباء المرسلين اليسوعيين، بيروت، ١٩٩٤م.
٦٦- الكشف عن وجوه القراءات العشر، لمكي بن أبي طالب القيسي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨١م.
٦٧- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، تأليف العالم الفاضل الأديب والمؤرخ الكامل الأريب مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة وبكاتب جلبي غفر الله له، منشورات مكتبة المثنى، بغداد، د. ت.
٦٨- لسان العرب، لجمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، صححه أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، ط١، دار إحياء التراث العربي، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.
٦٩- اللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق حامد المؤمن، دار ناشر عالم الكتب، ١٤٠٥هـ، ط١.
٧٠- مجمع الأمثال، تأليف أبي الفضل أحمد بن محمد النيسابوري الميداني، حققه محمد أبو الفضل، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦٢م.
٧١- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تأليف أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق علي النجدي ناصف ود. عب الحليم النجار، د. عبد الحليم النجار، د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي.
٧٢- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تأليف جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، (ت ١٩١١هـ)، ط٣.
٧٣- المسائل العسكريات، تأليف أبي علي الفارسي الحسن بن عبد الغفار، (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق إسماعيل أحمد عمايرة، راجعه نهار الموسى.
٧٤- المساعد في تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل، لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات.

٧٥- المستدرك على الصحيحين مع التلخيص، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، الرياض، مكتبة ومطابع النصر الحديثة.
٧٦- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء الديلمي، ط١، ١٩٥٥م، طبعة ١٩٨٠م.
٧٧- معجم الاستشهادات، د. علي القاسمي، مكتبة لبنان، ط١، ٢٠٠١م.
٧٨- معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لياقوت بن عبد الله الحموي الرومي، ط الأخيرة، مطبعة دار المأمون، ١٣٤٢هـ.
٧٩- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لعبد الله جمال الدين بن يوسف المعروف بابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، لبنان، د. ط، ١٩٨٧م.
٨٠- المفصل في علم العربية، الزمخشري جار الله محمود بن عمر الزمخشري.
٨١- المقتضب، محمد بن يزيد بن العباس المبرد، تحقيق عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ١٣٨٦هـ.
٨٢- مقدمة ابن خلدون، لعبد الرحمن بن محمد بن خلدون، (ت ٨٠٨هـ)، تحقيق د. علي عبد الواحد وافي، ط٣.
٨٣- المقرب، لابن عصفور علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار.
٨٤- المنصف، الإمام أبو الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني، تحقيق إبراهيم مصطفى، والأستاذ عبد الله الأمين، ط١، ٣٧٩هـ- ١٩٦٠م.
٨٥- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي، ط١، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٥٣هـ- ١٩٣٥م.
٨٦- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لابن الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار مصر للطباعة.
٨٧- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري محمد بن محمد بن علي شمس الدين، (ت ٨٣٣هـ)، حققه علي محمد الضباع، نشر المكتبة التجارية بمصر.
٨٨- النهاية في غريب الحديث والأثر، الإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثر، (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
٨٩- همع الهوامع، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، (ت ٩١١هـ)، تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، حقوق الطبع محفوظة، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.
٩٠- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلكان، (ت ٦٨١هـ)، تحقيق د. يوسف علي طويل، د. مريم قاسم طويل، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
٩١- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، لأبي منصور عبد الملك الثعالبي النيسابوري، (ت ٤٢٩هـ)، شرح مفيد محمد قميحة، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
• الاستهلال	أ
• الإهداء	ب
• شكر وعرفان	ج
• المقدمة	د– و
• التمهيد- الاستشهاد في العربية	١–١٠
الفصل الأول: ابن جنّي وكتابه الخصائص	١١–٣٣
المبحث الأول: حياة ابن جنّي	١١–٢٩
المبحث الثاني: كتاب ابن جنّي (الخصائص)	٢٩– ٣٣
الفصل الثاني: الشواهد النحوية من القرآن الكريم والحديث	٣٤– ٨٣
المبحث الأول: الشواهد النحوية من القرآن الكريم	
• الفاعل ونائبه	٣٤–٣٧
• المبتدأ والخبر	٣٧– ٤٠
• المفعول به	٤٠– ٤٣
• المفعول المطلق	٤٣– ٤٤
• المفعول فيه	٤٤– ٤٥
• الحال	٤٦– ٤٩
• الصفة	٤٩– ٥٠
• التوكيد	٥٠– ٥١
• العطف	٥١– ٥٢
• البدل	٥٢– ٥٣
• العطف على الضمير المفخوض بدون إعادة الخافض	٥٣– ٥٦

• الفصل بين الجار والمجرور	٥٦
• حذف المضاف والمضاف إليه	٥٧
• إضافة الاسم إلى المسمى والمسمى إلى الاسم	٥٨– ٥٩
المبحث الثاني: الشواهد في الأفعال	
• رفع المضارع	٦٠–٦١
• نواصب المضارع	٦١– ٦٤
• جوازم المضارع	٦٤– ٦٧
• التعجب الذي جيء بلفظ الأمر	٦٨
المبحث الثالث: الشواهد في الحروف	
• حروف المعاني	٦٩– ٧٦
• زيادة الحروف وحذفها	٧٦– ٧٨
• استعمال الحروف بعضها مكان بعض	٧٨– ٧٩
المبحث الرابع: بعض الشواهد النحوية للحديث النبوي في الخصائص	
الفصل الثالث: الشواهد النحوية الشعرية في الخصائص	٨٤– ١١٧
المبحث الأول: الأسماء	٨٤– ١٠٤
• الفاعل ونائبه	٨٤– ٨٨
• المبتدأ وخبره	٨٩– ٩٢
• المفعول به	٩٢– ٩٣
• المفعول فيه (الظرف)	٩٤
• النداء	٩٤– ٩٥
• المفعول معه	٩٥– ٩٦
• الحال	٩٦– ٩٧
• الإغراء	٩٧
• التمييز	٩٨
• الصفة	٩٩–١٠٠
• العطف	١٠٠–١٠١

• البدل	١٠١- ١٠٢
• الإضافة	١٠٢- ١٠٤
المبحث الثاني: الشواهد في الأفعال	
• كان وأخواتها	١٠٥
• نواصب المضارع	١٠٥- ١٠٦
• جوازم المضارع	١٠٧
المبحث الثالث: الشواهد في الحروف	
• الحروف الداخلة على المبتدأ والخبر	١٠٨- ١١٠
• حروف المعاني	١١٠- ١١٤
• زيادة الحروف وحذفها	١١٥- ١١٧
الفصل الرابع: موقف ابن جنّي من أصول النحو واختياراته ومذهبه النحوي	١١٨- ١٦٢
المبحث الأول: موقف ابن جنّي من أصول النحو	
• السماع	١١٨- ١٣٠
• القياس	١٣٠- ١٣٨
• الإجماع	١٣٨-١٤١
• العلّة	١٤١- ١٤٩
المبحث الثاني: مذهبه النحوي	١٥٠- ١٦٠
المبحث الثالث: اختياراته النحوية	١٦١- ١٦٢
الخاتمة	١٦٣- ١٦٤
الفهارس العامة	
• فهرس الآيات القرآنية	١٦٥- ١٦٩
• فهرس الأحاديث	١٧٠
• فهرس الأشعار	١٧١- ١٧٤
• فهرس أنصاف الأبيات	١٧٥
• فهرس المصادر والمراجع	١٧٦- ١٨٤
• فهرس المواضيع	١٨٥-١٨٧